جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا
دور المقاربة الجزائرية منذ 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية

اعداد الطالبة : عطوي جهاد

إشراف الأستاذ : د. رضا كشان

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بلعمري سليمة	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا
رضا كشان	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
بشير شايب	أستاذ مساعد -أ-	مناقشا

السنة الجامعية

1444/1443هـ

2023/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى{ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ}

سورة النمل 19

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة جعل الله فيها النفع والفائدة، فأشكر الله تعالى على ما منه علي، ويسر لي أمري في إعداد هذه الدراسة والشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية لتزويدي بالعلم النافع خلال فترة الدراسة، كما يسرني أن أتوجه بخالص الشكر للجنة المناقشة والتقييم، وعظيم االمتنان وعميق التقدير إلي أستاذي الفاضل الدكتور "رضا كشان " المشرف على هذا العمل الذي كان لي الشرف أن أضع اسمه على رسالتي العلمية، الذي أرشدني ووجهني ولم أجد منه إال الصدر الرحب والخلق الطيب

جزاه الله تعالى خيرا وأدام عليه العلم والفضل والنعم ·

اهداء

الى سندي في الحياة مامنني والدي الكريم أطال الله في عمره

الى من سهرت و تعبت

الى أحن قلب في الدنيا أمي العزيزة

إلى كل من اعزهم من اساتذتي وأصدقائي و عائلتي

وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل اليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي

وفقكم الله وسدد خطاكم

يقول ا لمولى عزو جل:

« وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ

فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي

حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا

بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ(9)»

الآية 9 من سورة الحجرات

خطة البحث :

مقدمة

الفصل الأول: النزاع الليبي، أسبابه وتداعياتها

المبحث الأول: التطور التاريخي للنزاع الليبي

المطلب الأول: بداية النزاع الليبي

المطلب الثاني: تطور الاوضاع السياسية و الأمنية في ليبيا بين عامي 2011 و2013

المطلب الثالث: الفترة الانتقالية من 2013 إلى الوقت الحاضر

المبحث الثاني: أسباب النزاع الليبي

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاع الليبي

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.

المبحث الثالث: تداعيات النزاع الليبي على الأمن الإقليمي والعالمي

المطلب الأول: أثر النزاع الليبي على الجزائر

المطلب الثاني: تأثير النزاع الليبي على دول الجوار (تونس، مصر، السودان)

المطلب الثالث: تداعيات النزاع الليبي على العالم

المبحث الرابع: ردود الفعل والمواقف الإقليمية الدولية تجاه النزاع الليبي

المطلب الأول: المواقف العربية والإقليمية والدولية اتجاه النزاع الليبي

المطلب الثاني: انعكاسات النزاع الليبي علي الأمن القومي الجزائري

المطلب الثالث: النتائج وانعكاسات النزاع الليبي

خلاصة:

الفصل الثاني: المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا

المبحث الأول: التحديات التي تواجه المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا

المطلب الأول: التحديات السياسية والاجتماعية:

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتسوية النزاع الليبي

المطلب الأول: مقاربة دول جوار ليبيا:

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية ودول العالم في حل النزاع الليبي

المطلب الثالث: المبادرات السياسية لحل النزاع الليبي

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة من النزاع الليبي

المطلب الأول: سيناريو الإصلاح والمصالحة

المطلب الثاني: السيناريو تقسيم ليبيا

خلاصة:

الفصل الثالث: دور المقاربة الجزائرية منذ **2011** في حل النزاع الليبي

المبحث الأول: محددات الموقف الجزائري من النزاع الليبي 2011

المطلب الأول: الموقف الجزائري من النزاع الليبي

المطلب الثاني: مسار تطور العلاقات الجزائرية الليبية

المطلب الثالث: تداعيات النزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل النزاع الليبي

المطلب الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع الليبي

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية في تسوية النزاع الليبي

المبحث الثالث: تحديات ومسارات الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الليبي

المطلب الأول: المبادرات الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي

المطلب الثاني: تحديات المقاربة الجزائرية في حل النزاع الليبي

المطلب الثالث: مسارات ومستقبل الوساطة الجزائرية

خلاصة:

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

ملخص الدراسة

تعالج هذه الدراسة موضوع المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا و الدور الذي لعبته الجزائر في حل النزاع الليبي منذ 2011 و ذلك من خلال التطرق الى الاسباب التي نتجت عنها الازمة و التي أدت إلى انتقال الاحتجاجات السلمية في ليبيا إلى نزاع مسلح الذي كانت من أهم مخرجاته إسقاط نظام القذافي و كل هذا أحدث تحولات أثرت على مسار العملية الانتقالية في ليبيا إضافة إلى الطابع القبلي الذي يغلب على المجتمع الليبي و الذي شكل عائقا كبيرا أمام تحقيق التوافق بين أطراف النزاع الليبي حيث أصبحت الدولة الليبية تعيش تحولات سياسية و إنفلات أمنيا زيادة إلى ضعف في مؤسسات الدولة و هذا ما أدى إلى إنهيارها بشكل تام.

و قد أدى النزاع الليبي إلى نتائج و إنعكسات سلبية خاصة على الحدود الشرقية للدولة الجزائرية حيث باتت تمثل تهديدا لأمنها و إستقرارها الداخلي و هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى إتخاد تدابير أمنية و تفعيل المقاربة التي تدعو للحل السلمي بعيدا عن التدخل الخارجي مركزة في مبادرتها على تشكيل حكومة وطنية تعيد بناء الدولة و مواجهة التحديات و الحفاظ على أمن الجزائر و سلام المنطقة ككل.

كلمات مفتاحية: المسار السياسي، تسوية النزاع الليبي، المقاربة الجزائرية.

Abstract

This study deals with the issue of the political path to settle the conflict in Libya and the role played by Algeria in resolving the Libyan conflict since 2011, by addressing the causes that resulted from the crisis and which led to the transition of peaceful protests in Libya to an armed conflict, one of the most important of which was the overthrow of The Gaddafi regime, and all of this, is the latest transformation that affected the course of the transitional process in Libya, in addition to the tribal character that dominates the Libyan society, which constituted a major obstacle to achieving consensus between the parties to the Libyan conflict, as the Libyan state is experiencing political transformations and security chaos, in addition to weakness in institutions. The state and this is what led to its complete collapse.

The Libyan conflict has led to negative results and repercussions, especially on the eastern borders of the Algerian state, where it has become a threat to its internal security and stability. A patriotic government that rebuilds the state, faces challenges, and preserves the security of Algeria and the peace of the region as a whole.

Keywords: the political path, the settlement of the Libyan conflict, the Algerian approach.

مقدمة

مقدمة

شـهدت العديد من الدول العربية وخاصـة دول شـمال افريقيا نزاعات أطلق عليها اسـم الربيع العربي وكان ذلك مع بداية سنة 2011، والتي كانت مطالب شعوبها التغيير والإصـلاح مما وضـع حدا لتلك الانظمة التي حكمت عقودا من الزمن، وهذا كله راجع الى التراكمات السلبية التي ميزت الأنظمة طوال فترة حكمها من تضـييق تام على بيئتها الداخلية وعدم الاسـتغلال الجيد للسـلطة وكذا غياب الحريات العامة والعدالة الاجتماعية وكثرة الفساد وانتشار الفقر والجريمة داخل مجتمعاتها.

لذلك فان كل تلك التراكمات والتقاطعات الحضـارية والسـياسـية والاقتصـادية للعالم العربي قد جعلت عملية انتقال الاحتجاجات واشتعال الحراك الشعبي سهل، خاصـة وأن تطور وسائل الاعلام وشبكات التواصـل الاجتماعي كان لها دور بارز في تأجيج الحراك وكانت ليبيا كمثل جاراتها تونس ومصـر اللتان مستهما رياح الثورات العربية وقد عرفت ليبيا خلال حكم القدافي اختلالات بنيوية وتركيبية معقدة من غياب المؤسسات وسيطرت النظام القبيلي وكل هذه العوامل الداخلية جعلت الشعب الليبي يطالب برحيل النظام، بالإضـافة الى مجموعة من الازمات التي عرفتها ليبيا وانتهت بعقوبات دولية ولم يعرف النظام الليبي انتقالا ديمقراطيا سـلسـا كما في باقي الدول العربية بل كانت ثورة فيفري عبارة عن حرب أهلية داخلية ونزاع مسـلح انقسـم خلالها الشـعب الليبي الى عدة اتجاهات مما أجج الوضـع وزاده حدة وتعقيدا واصـبحت النزاع الليبي ذات ابعاد وتداعيات خارجية أثرت في دول الجوار ودول ما وراء البحر الأبيض المتوسـط، وهذا ما دفع اطراف وقوى خارجية الى التدخل من خلال مسـار سـياسـي لتسـوية الاوضاع ووضع اقتراحات ومقاربات مختلفة لحل النزاع.

وكل ذلك على خلفية التهديد المباشر الذي واجهته لحماية حدودها مثل الجزائر، تونس ومصـر اضـافة الى دول اخرى لا تربطها بها حدود بل تاريخ مشـترك ولغة كدول الخليج فتعددت المبادرات والمقاربات كل طرف حسـب نظرته وما يخدم مصـالحه حيث تميزت دول المغرب العربي بموقفها السـلمي والدبلوماسـي لحل النزاع كما عرفت دول الخليج موقف غير متجانس ومنقسـم، في حين تميز الموقف الاوروبي بالضـبابية اما الولايات المتحدة فقد لعبت دورا مؤثرا وبارزا في النزاع لتحجيم الدور الروسـي الذي يعد هو الاخر ذا تأثير ووقع كبير في ليبيا حيث اصبحت الدولة الليبية غنيمة يتقاسمها الجميع.

فقد عرفت الجزائر في ظل هذه النزاع الكثير من التهديدات الأمنية الصـــعبة على طول حدودها المشـتركة، خاصـة حدودها الشـرقية مع ليبيا حيث اصـبحت هذه الأخيرة مصـدر خطر في المحيط الجواري والاقليمي للجزائر وكانت تداعيات الحراك الليبي ذا تأثير مباشـر وسـلبي بسـبب طول الحدود والانعكاســات الأمنية التي نتجت عن النزاع وهذا كله جعل الجزائر امام بيئة أمنية معقدة، يغيب الاستقرار على حدودها وانتشار وتزايد الجماعات المسلحة والارهاب وبعض الجماعات الليبية المتطرفة التي يتركز نشـاطها بالقرب من الحدود الجزائرية وما تشـكل هذه الأخيرة من خطر انتقالها الى داخل التراب الجزائري.

;و كانت مخرجات النزاع الليبي خطيرة كالجريمة المنظمة و تجارة وتهريب الأســلحة وتجارة المخدرات بمختلف انواعها والهجرة غير الشـرعية للاجئين والتي تزايدت بشـكل كبير وأمام كل هذه التهديدات سـعت دول المنطقة وعلى راسهم الجزائر للوقوف والتصدي لجميع الانتهاكات عن طريق المقاربات الإقليمية ذات الطابع التدخلي ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وكذا ايجاد تسـوية شـاملة للازمة الليبية بما يخدم جميع الاطراف الداخلية والدولية.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه ذو أهمية علمية وكذا عملية:

- **الأهمية العلمية** تكمن في حقل العلاقات الدولية في المســاهمة وتوفير بيانات ومعلومات كالإلمام بتفاصيل النزاع الليبي، أطرافها، اسبابها بداياتها، وكل الفواعل الموجهة لها،كذلك التعريف بمختلف التوجهات التي سـتؤول اليها وكذا المسـار السـياسـي التي عرفته ليبيا لتسـوية النزاع التي تمر بها ودور جميع الدول سـواء كانت اقليميا او دوليا وانعكاسـاتها على مختلف دول العالم وخاصـة دول الجوار، والدور الفعال التي لعبته المقاربة الجزائرية منذ سـنة 2011 للوصـول الى طاولة الحوار بالأطراف المتنازعة من اجل استقرار المنطقة.
- **الأهمية العملية** فقد كانت هذه الدراسة في وقت حساس تمر به كل دول العالم من حروب وازمات اقتصـادية وعدم استقرار داخلي واكثر من هذا حيث كانت الأنظمة تتخوف من اي انفلات وانزلاق يؤدي الى حراك جديد واعادة سيناريو النزاع الليبي وقد مكننا البحث في هذا الموضوع من امكانية اعانة المسؤولين وصناع السياسة في الجزائر في مستويات ومؤسسات مختلفة سواء كانت مدنية او

أمنية، على القدرة على التصـــرف والاســـتجابة الفعالة لمخرجات النزاع الليبي وكذلك التعرف على الطرق المختلفة لمعالجتها ومحاولة تبني رؤى اسـتشـرافية لمسـتقبل النزاع وكذا مسـتقبل العلاقات الجزائرية الليبية.

اهداف الدراسة

تهدف الدراســـة الى التعريف ب النزاع الليبي وتداعياتها المباشـــرة على الجزائر ودور هذه الأخيرة في المساهمة لحلحلت الوضع الليبي ومن خلال هذه الدراسة سنتعرف على الاهداف التالية:

- التعريف ب النزاع الليبي اسبابها ودوافعها.
- تسليط الضوء على القوى الإقليمية والدولية وكيفية تعامل هذه الأخيرة مع النزاع.
- توضيح تداعيات النزاع الليبي على دول شمال افريقيا.
- التعرف على ردود الفعل الدولية الجزائرية بخصوص النزاع الليبي.
- التطلع الى تقديم اضـافات أكاديمية في مجال العلاقات الدولية وخصـوصـا الازمات الحديثة التي مازالت مخرجاتها الى يومنا الحالي.
- اعطاء اسـتشـراف أو صـورة مسـتقبلية لما سـتؤول اليه الدولة الليبية بناء على المعطيات الموجودة حاليا.
- محاولة معرفة اهم التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية في مقابل التدخل الاجنبي التي تعرفه ليبيا منذ 2011 الى يومنا هذا.
- محاولة اعطاء تصـور واسـع للسـياسـة الخارجية الجزائرية من حيث المرتكزات التي تعتمدها في الازمات الخارجية خصوصا النزاع الليبي.

اسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار الموضوع الى مجموعة من الأسباب نضعها على مستويين ذاتي وموضوعي.

الاسباب الذاتية

من بين الاسـباب التي جعلتني اختار هذا الموضـوع هو ميلي للبحث في مواضـيع تتعلق بالسـياسـة الخارجية والدبلوماسية وكذلك الانتماء الى الدولة الجزائرية والمنطقة المغاربية وايضا الاهتمام الشخصي بالأحداث المحيطة بالدولة الجزائرية، وتأزم الاوضاع وتداعياتها المباشرة على الجزائر.

الاسباب الموضوعية

من الاسباب الموضوعية التي جعلت الاختيار يقع على هذا الموضوع هو حساسية النزاع الليبي وتأثيره المباشـر على الدولة الجزائرية وايضـا في كون المنطقة لها ثقل اسـتراتيجي ما يدعو العديد من القوى الإقليمية والدولية تتنافس على السـاحة الليبية وفق مصـالحها الخاصـة ولذا سـنحاول في هذه المذكرة معرفة كيفية تعامل المقاربة الجزائرية مع النزاع الليبي امام كل هذه المخرجات التي تمس الأمن الجزائري والتخوف من عدوى عبور النزاع عبر الحدود، إضافة الى:

- ضرورة دراسة النزاع الليبي دراسة أكاديمية لتوضيح الغموض فيها.
- حداثة موضوع الدراسة فيعد من بين مواضيع الساعة التي تشغل دارسي السياسة.
- القاء الضوء على تداخل المصالح المختلفة سواء كان اقليميا أو دوريا وتأثيره المباشر على خروج ليبيا من أزمتها.
- ضرورة الموضوع للتخصص الأكاديمي دراسات دولية والذي يساعد الباحثين ويعطيهم فكرة على أثر الأزمات الداخلية للدول على نفسها وعلى محيطها الخارجي.

حدود الدراسة

الإطار الزماني

تقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين احداث ما سمي بالثورة الليبية عام 2011 وحتى عام 2023 وذلك من خلال القاء الضـوء على التداعيات ومختلف التحولات التي شـهدتها النزاع الليبي خلال هذه الفترة، وكيف انجرفت الى حرب اهلية يصعب لملمتها واعادة سيادة الدولة تحت قائد واحد.

الإطار المكاني

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يدرس النزاع الليبي ودور الجزائر في محاولة لتسويتها بالطرق السلمية، فان الاطار المكاني يحدث خاصة في المنطقة المغاربية بداية بمحور البحث وهو الدولة الليبية التي تتواجد في شمال افريقيا يحدها غربا الجزائر وتونس، شرقا مصر، جنوبا تشاد والنيجر، من الجنوب الشرقي السودان وتقدر مساحتها ب.1،759.540 كيلومتر مربع وايضا تركز الدراسة على الجزائر وسعيها لتحقيق الصدارة وذلك من خلال الوساطة لإنهاء النزاعات والحفاظ على السلام في المنطقة بالإضافة الى شمول عدة دول بينها تونس ومصر وغيرها من دول الضفة الشمالية من دول أوروبية.

الإشكالية الرئيسية

ان التحولات الكبيرة التي عرفها العالم العربي على المستوى السياسي والتي كان ابرزها الحراك الشعبي المطالب بالتغيير والإصلاح، والذي اتخذ عدة اشكال وانتشر بشكل واسع منذ بداية عام 2011 ولقد كانت النزاع الليبي كصورة من صور الحراك الشعبي الذي لم يعرف حدا بسقوط النظام الحاكم فيه بل كانت بداية لحرب اهلية وازمة دولية ومع ازدياد اخطار هذه النزاع واحتمال تصديرها وانتشارها الى الدول المجاورة وخاصة الجزائر وايضا زيادة حدتها الإقليمية ودولية فقد اصبحت الدولة الجزائرية امام ضرورة ملحة للتحرك في محاولة منها لحل النزاع ومنع تفاقمها أكثر من ذلك، عبر المشاركة في عدة مبادرات تم تنسيقها مع الاطراف الفاعلة في ليبيا لإيجاد مسار سياسي لتسوية النزاع الليبي ، ولا تزال الجزائر الى يومنا هذا من بين اهم القوى الفاعلة التي تلعب دورا اساسيا في النزاع على الصعيدين والمستويين الاقليمي والدولي.

ومما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

- **الى أي مدى ساهمت المقاربة الجزائرية في حل و تسوية النزاع الليبي؟**

وتأتي تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما هي اسباب وطبيعة النزاع الليبي؟
- ما هي تداعيات النزاع الليبي على دول الجوار؟

- كيف تتعامل الدبلوماســـية الجزائرية مع أطراف النزاع امام التفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الليبية؟
- ما دور القوى الإقليمية والدولية في النزاع الليبي ؟
- ما هي السيناريوهات المتوقعة لمستقبل النظام السياسي في ليبيا؟

فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية تستدعي الدراسة اختيار الفرضيات التالية:

- كلما زاد التدخل الخارجي في الشأن الليبي أدى ذلك الى صعوبة ايجاد حل بين القوى السياسية الليبية.
- كلما كان هناك تداخل في المصـــالح داخل الســـاحة الليبية ادى ذلك الى تعقيد النزاع وتعقّد دور الجزائر في تسوية النزاع.
- لا يمكن التوصـــل الى حل للازمة الليبية الا بتوافق داخلي الذي يبدا بالفرد الليبي الذي يعتبر من أهم القوى الفاعلة على الساحة، فوحده يمتلك مفاتيح حل النزاع في بلده.

الإطار المنهجي للدراسة

❖ المنهج التاريخي:

قاعدة هذا المنهج هو ان التاريخ ســـلســـلة من الاحداث والوقائع المرتبطة التي تشـــكل ظواهر جديدة وبالتالي فان تحليل الواقع يتطلب العودة الى الاحداث التاريخية وســـيتم اســـتعمال هذا المنهج في تتبع كيفية تطور الاحداث في النزاع الليبي والمراحل التي مرت بها وتطور مســـار العلاقات الجزائرية الليبية وايضا اهم المحطات التي عرفها المسار السياسي لتسوية النزاع.

❖ المنهج التحليلي

وتم استخدامه لتوضيح الموقف الجزائري وتحليل دوره في المسار السياسي لتسوية النزاع.

❖ المنهج الوصفي:

وهو منهج تتم من خلاله دراسة الاحداث بداية بوصفها ومن ثم الوصول الى تفسيرات منطقيه ذات استنتاجات علمية وقد وظف في هذه الدراسة لعرض احداث النزاع الليبي وتحليل الأسباب المختلفة لها وكذا التعرف على المتغيرات التي أدت الى قيام النزاع الليبي ووصف محددات السياسة الخارجية الجزائرية مع ليبيا.

❖ اقتراب صناعة القرار

يذهب هذا المنهج الى اعتبار العلاقات الدولية هي مجموعة من انماط التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، وقد وضف هذا المنهج لدراسة مواقف صانعي القرار في الجهات المختلفة في النزاع الليبي وكذلك الدولة الجزائرية خصوصا.

❖ اقتراب تحليل النظم

يقوم هذا المنهج على قاعدة تقول ان هناك ما يسمى بالمدخلات وهي عبارة عن تأثيرات وضغوطات يتعرض اليها النظام السياسي وهي في هذه الدراسة عوامل تصاعد النزاع الليبي التي بدورها تتفاعل مع اوساط مثلها وهي تعبر في هذه الدراسة عن الواقع في ليبيا ودول شمال افريقيا وتحصل ما يسمى بالتفاعلات او العمليات وهي احداث النزاع وتداعيتها الخارجية وهذا كله ينتج عنه مخرجات وهي ردود فعل او قرارات تتخذها جهات معينة وتتمثل في هذه الدراسة بالدولة الجزائرية وفي الأخير يجب ان يكون هناك تغذية راجعة أو عكسية.

أدبيات الدراسة

الدراسات الأكاديمية العلمية هي عبارة عن حلقة وصل بين مجموعة من الاجتهادات والتحقيقات والمحاولات الاكاديمية الكثيرة وكل ذلك من أجل زيادة الإثراء المعرفي، فبرغم من أن موضوع بحثنا هذا يعتبر جديدا لأننا ندرسه في سياقه الحالي، إلا أنه تقاطع مع مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها:

1- **دراسة للباحثة صورية زواشي**، اطروحة دكتوراه في ادبيات الدراسة الموسومة بعنوان "أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015" في العلوم

السياسية جامعة الجزائر 3، 2015-2016، حيث تطرقت فيها الباحثة الى مخلفات النزاع الليبي على منطقة شمال إفريقيا، خاصة التداعيات الأمنية في جوّ أمني تميز بالهشاشة والتعقيد، وقدّمت الباحثة أهم التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

2- دراسة للباحثة بن بثقة نور الهدى اطروحة دكتوراه في ادبيات الدراسة الموسومة ب"إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012 2016"، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر، السنة 2016-2017، حيث عالجت فيها الباحثة طبيعة النظام الليبي المبني على القبلية والولاء للعشيرة دون التوجّه لبناء مؤسسات دولة بالشكل الغربي، و استخلصت أن سقوط نظام معمر القذافي والفوضى التي تمر بها ليبيا وصعوبة النزاع التي تعيشها هي في حقيقة مخرجات لغياب مؤسسات ديمقراطية قادرة على التحكم في الوضع الأمني الذي هو من مهام الدولة المعاصرة وأجهزتها.

3- دراسة للباحثة: أوشريف يُسرى، بعنوان تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر"، لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016 عالجت فيه الباحثة مختلف تداعيات النزاع الليبي على الأمن الجزائري بادئة الموضوع بطرح أسباب ودوافع الحراك الليبي في تلك المدة.

صعوبات او محددات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتني اثناء القيام بهذه الدراسة والتي تجسدت في:

- فوضوية الوضع في ليبيا للوصول الى المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك يرجع الى سرية المعلومات وصعوبة الوصول الى نتائج دقيقة.
- شح ونقص كبير في الدراسات الأكاديمية التي تتناول هذا الموضوع لان النزاع الليبي لا زالت قائمة ومازالت قيد المعالجة.
- ضيق الوقت ومحدوديته.
- تعدد الكتابات مما يجعلها مبهمة وغير واضحة وتعتبر اراء خاصة تختلف من دراسة الى اخرى وهذا ما أثر على مصداقيتها وأدى الى صعوبة في اختيار الافكار المناسبة والبعيدة عن الذاتية.

مصطلحات الدراسة

- **الأزمة:** هي مجموعة من المواقف التي تعكس وجود صـــراع و تـازم حـاد بين أطراف النظـام الدولي،التي تكون عادة مصـــحوبة بزيادة كبيرة في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب فعلية حيث يحدد "شارلز هرمن" ثلاثة خصائص للأزمة هي ضيق الوقت التهديد، والمفاجأة[1] وعليه فمن خلال دراسـتنا هذه سـنتحدث عن الحراك الشـعبي الذي أدى إلى خلق النزاع الليبي ، إذ لم تصـــل الاحتجاجات التي انطلقت في فيفري 2011 والتي اندلعت تحت اسم الربيع العربي.
- **النزاع:** هو كل تنافس بين مجموعات مختلفة سواء دينية، عرقية، أو سياسية، بغية التنافس ويكون نتيجة مصالحها المتناقضة، وتحاول كل مجموعة تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي الى الاضرار بالمجموعة الأخرى[2].

[1] عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2005، ص 22.

[2] حسيني يمينة، أبعاد الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الازمة الليبية، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2016، ص 6.

خطة الدراسة:

قسمنا الدراسة الى مقدمة و ثلاثة فصول رئيسية ثم خاتمة , **الفصل الاول** عبارة دراسة النزاع الليبي بمختلف اسبابها سياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و مسارها التصاعدي و تطورها في ضل المواقف الاقليمية و الدولية تجاه النزاع و تأثيراتها المختلفة اقليميا و دوليا ، خصوصا على الامن الوطني الجزئري و أهم مخرجات و نتائج النزاع الليبي.

و في **الفصل الثاني** حاولنا من خلاله تسليط الضوء على المسار السياسي و تسوية النزاع في ليبيا و معرفة أهم التحديات التي تواجه هذا المسار في المبحث الاول، و كدلك معرفة أهم الجهوذ المبدولة لتسوية النزاع في ليبيا في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث عرضنا فيه أهم السيناريوهات المحتملة من النزاع الليبي.

أما في الفصل الثالث و الأخير خصصناه في الحديث عن دور المقاربة الجزائرية منذ 2011 ، و ركزنا فيه في المبحث الأول لدكر محددات الموقف الجزائري من النزاع الليبي، و المقاربة الجزائرية في المبحث الثاني .

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه الى تحديات و مسارات الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي.

الفصل الأول: النزاع الليبي، أسبابه وتداعياته

الفصل الأول : النزاع الليبي، أسبابه وتداعياته

تعددت الأســـباب التي أدت الى اندلاع الثورة الليبية بتاريخ 17 فيفري 2011، والتي أدت الى ظهور الحركة الجماهيرية ونتج عنها ســـقوط نظام معمر القذافي الذي ترأس الحكومة منذ نحو 42 عاما، وتزامن انهيار النظام الليبي مع ظهور انقسامات وخلافات سياسية حول قيادة السلطة الليبية، انعكست جميعها على الأمن القومي للجيران الليبيين، بما في ذلك الجزائر التي لها حدود مع ليبيا من الشرق.

يقدم هذا الفصـل لمحة تاريخية عن النزاع الليبي والنظر في الكشـف عن الأسـباب التي أدت إلى فقدان الســيطرة على الوضـــع في ليبيا، وآثار وعواقب الاضـــطرابات التي عاشـــتها ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي و المواقف المختلفة الدولية و الاقليمية و اهم نتائج النزاع الليبي.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنزاع الليبي

إن ما حدث في ليبيا في 17فيفري2011 كان ثورة شـــعبية تطالب بالإطاحة بحكم الرئيس معمر القذافي، لكنها سرعان ما امتدت إلى أجزاء مختلفة من البلاد، وتأثرت هذه الثورة بالثورات السابقة التي حدثت في الدول المجاورة، لكن هذه الاخيرة كانت مختلفة عن الثورات الأخرى بسبب الاستخدام المفرط للقوة من قبل نظام معمر القذافي[1]، ويمكن عمد نشـــأة وتطور النزاع الليبي الى عدة عوامل من بينها: نظام غير قانوني "لا يحتكم الى أي سند قانوني أو دستوري"[2].

وسنتطرق في هذا المبحث الى توضيح التطور التاريخي للازمة الليبية عبر مطلب الأول الذي سنناقش فيه النزاع الليبي، في حين ســنتطرق في المطلب الثاني الى ســرد أحداث ما جرى في ليبيا من ســنة 2011 الى سنة 2013، ونناقش المرحلة الانتقالية التي حدثت في ليبيا من سنة 2013 الى يومنا هذا في المطلب الثالث.

المطلب الأول: بداية النزاع الليبي:

شــهدت ليبيا قبل الثورة ثلاثة أنظمة من الحكم منذ اســتقلالها عن الاحتلال الإيطالي كان أولها النظام الملكي الذي تشكل بعد الاستقلال، ثم تلاه النظام الجمهوري لتليها مرحلة حكم نظام استبدادي ما عرف بالجماهيري، التي تحولت إلى نظام إقطاعي ما دفع الشعب إلى الثورة[3]، وما حدث ان الحراك الشعبي بدأ على شكل تظاهرات سلمية، بعدها سيق الى نزاع مسلح غير متوقع.

أولا: مرحلة التظاهرات السلمية

امتدت مرحلة المظاهرات الســلمية من 15 ماي 2011 الى غاية اندلاع النزاع المســلح، عندما تجمع عدد كبير من المتظاهرين ضـــد حكم القذافي وضـــد قمع الاحتجاجات الســـلمية، حيث قوبلت هذه

[1] نور الدين السوداني، الثورة الليبية والمحكمة الجنائية الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 09، العدد 03، 2018، ص 210.

[2] رتيبة برباش، المقاربة الجزائرية في إدارة الازمة الليبية: الابعاد، التداعيات والجهود، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 70، العدد 02، جامعة الجزائر 3 – الجزائر 2022، ص 309.

[3] احمد خليف عفيف، الثورة الليبية شباط 2011–2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 2015، ص 673.

الاحتجاجات السلمية بالعنف من قبل النظام الحاكم، لكن موجة استخدام العنف تصاعدت بسرعة، وأدت هذه الأحداث إلى مقتل حوالي 170 شخصا وجرح أكثر من 1500 شخص في بنغازي والبيضاء بين يومي 16 و20 فيفري، وقد كانت تلك بداية لسلسلة من الحوادث المماثلة التي وقعت في مدن مختلفة في ليبيا[1].و كانت الشرارة لحصول حرب اهلية و زيادة تفاقم الوضع في ليبيا

ثانيا: مراحل النزاع المسلح:

في هذه المرحلة، قوبلت المظاهرات السلمية بشكل متزايد بالعنف المفرط من قبل نظام القذافي، حيث شن جيش القذافي هجمات عشوائية على المعارضة، من أجل استعادة السيطرة على المدن والبلدات والتي استهدفت المدنيين في مناطق مثل مصراتة وأجدابيا والزاوية وجبال النفتا، وأدت هذه الهجمات غير القانونية إلى وقوع جرائم ضد الإنسانية خلال هذا الصراع المسلح، وقد ارتكبت جرائم حرب من قبل مختلف أطراف النزاع، واستخدم المدنيون كدروع بشرية، وتعرض أسرى الحرب للتعذيب في سياق هذا النزاع المسلح[2].حيث تطور الوضع في ليبيا بشكل تصاعدي و سريع من تظاهرات ذات طابع سلمي الى حمل السلاح و القتال ضد النظام

المطلب الثاني: تطورات الاوضاع السياسية والامنية في ليبيا بين عامي 2011 و2013

بدأت الاحتجاجات في الجزء الشرقي من ليبيا في منتصف جانفي 2011، بعد مظاهرة حاشدة في بنغازي في 15 فيفري 2011، اين تدخلت فيها الشرطة وأصيب العديد من الليبيين، وخاصة الشباب الذين خرجوا إلى الشوارع للتعبير عن احتجاجهم، واستمرت الاحتجاجات بدون أسلحة بشكل سلمي الى غاية 17 فيفري 2011، أين واجهت الشرطة المتظاهرين بالرصاص الحي لكبح مسيرة الحركة[3]. حيث لم يستطع النظام الحفاظ على استقرار الوضع و سلمية الاحتجاجات

أدت هزيمة نظام القذافي والحرب الأهلية الناتجة عن ذلك إلى عواقب كارثية و مخرجات خطيرة ، تمثلت في انعدام الأمن، خاصة عند فتح الحدود الليبية في الشمال والجنوب، ويجب اعتبار أن أمن

[1] نور الدين السوداني، مرجع سابق، ص 211.

[2] المرجع نفسه، ص 212.

[3] مشيش محرز، كعوان سمير، انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، مذكرة تخرج ماستر، 2017، ص31.

الحدود الجنوبية هو مفتاح الحفاظ على الاستقرار في الدولة الليبية[1].خصوصا ان الحدود تحمل معها الكثير من الجرائم و التداعيات

حيث ورثت السلطة القائمة في ليبيا بعد ثورة 2011 دولة بلا قوانين ومؤسسات، إضافة إلى مهام صعبة على جميع المستويات والتي يمكن بيانها على النحو التالي[2]:

- خروج العديد من قوات الميليشيا عن سلطة الدولة و القانون ، فعلى الرغم من التنسيق المشترك لبداية الثورة كان بين قادة الثورة والميليشيات مثل: ميليشيات الزنتان، وميليشيات مصراته التي كانت تتبع قوى سياسية وقبلية من جهة، والمجلس الوطني الانتقالي من جهة أخرى الذي أدى إلى اسقاط نظام القذافي، حي كانت المخططات الحكومية التي تم وضعها خلال هذه المرحلة لمعالجة الوضع الأمني غير قادرة على إحداث تطور ملموس، خصوصا في مجال بناء مؤسسات الجيش والشرطة، لذلك عملت الحكومة لتنظيم الوضع الأمني، و ذلك بمحاولة دمج الميليشيات في القطاع الأمني والجيش عبر تسجيلها كتنظيمات شرعية معترف بها من قبل الحكومة والتي هي كما يلي[3]:

أ- الجيش النظامي: ويظم الكتائب المنشقة عن نظام القذافي ويتبع وزارة الدفاع

ب- غرفة عمليات الثورة: تم تأسيسها من طرف المؤتمر الوطني وتتكون من تنظيمات الثوار والتي وكلت اليها مهمة تحقيق الأمن بالعاصمة طرابلس.

ج- وحدة مكافحة الجريمة: وتتبع لوزارة الداخلية .

د- أمن المنشآت النفطية: وهي تابعة لوزارة الطاقة والدفاع .

هـ- قوة درع ليبيا: تأسست عام 2012 كحل مؤقت لضم الثوار ودمجهم في الدولة، وهي من أقوى الجماعات المسلحة من حيث العدد، وتتبع وزارة الدفاع .

و- المجلس العسكري لقوات الزنتان: تم تأسيسه عام 2011.

ز- كتيبة القعقاع: تتبع لوزارة الدفاع .

---

[1] محمود ممداني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، من موقع www.unescwa.org 2020، ص17.

[2] احمد خليف عفيف، مرجع سابق ص 670.

[3] المرجع نفسه، ص 672.

ح- إضافة الى بعض القوى المحلية الصغيرة متواجدة داخل المدن تابعة للمجالس المحلية.

أدى تأثير الحركات الجماهيرية إلى ظهور عوامل اقتصادية أثرت على جميع الجوانب السياسية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالبطالة، وتدني مستويات المعيشة، والعدالة في توزيع الثروة، والمساءلة عن الفساد، حيث اثرت هده المشاكل على الحكومة بعد الثورة وشهدت الدولة الليبية بعد الثورة انخفاض كبير في عملية إنتاج وتصدير النفط، وارتفاع مؤشرات الفساد، وسرقة الأموال العامة، وإهدار الثروة، وكذلك ارتفاع كبير في مؤشرات الفساد، وسرقة الأموال العامة،... إلخ[1]فعدم الاستغلال الجيد لكل ثروات ليبيا ادى الى زيادة مطامع الدول و تردي الاوضاع الاجتماعية

فبعد انتهاء الحرب، وسقوط نظام القذافي اصبحت العديد من القوى تدعو الى النظام الفدرالي والنظام الموحد من جديد، مثل :أنصار الحركة السنوسية وبعض عناصر المعارضة لحكم القذافي، والتكتل الذي يضم جبهة إنقاذ ليبيا وزعامات من التنظيمات العسكرية وكانت قناعة دعاة الفدرالية تقوم على أن توزيع المهام والاختصاصات بين السلطة المركزية والأقاليم أكثر نفعا، من اجل خدمة مصالح كافة المناطق، وهي الطريق الأمثل نحوالوصول إلى الدولة الديمقراطية الشعبية، التي تقوم على أساس مبدأ العدالة والمساواة[2].و نبذ جميع المفارقات و اختلافات الراي

- بما أن البنية القبلية للمجتمع هي حقيقة اجتماعية واضحة في التاريخ الليبي، فإن الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الاستقرار والمصالحة الوطنية لم يكن با الامرالسهل،حيث كان ظهور الصراعات الإقليمية والقبلية مستمرا حتى بعد سقوط نظام القذافي، من منظور إقليمي وقبلي، في ظل ضعف السلطة الحكومية، وأحيانا فوق قرارات السلطة الحكومية، ونتيجة للضغط لاتخاذ قرارات معينة، كان امتلاك السلاح أحد أهم التحديات التي أعقبت الثورة، إلى جانب وجود التوجه السياسي[3].فلم تستطع القوى الفاعلة في تلك الفترة من السيطرة على الاوضاع و الانضمام تحت صانع قرار سياسي له القدرة على تسوية الاوضاع و فرض الامن و الاستقرار

[1]احمد خليف عفيف، الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 2015، المرجع السابق، ص672.

[2] المرجع نفسه، ص 673.

[3]احمد خليف عفيف، المرجع السابق، ص ص 674، 675.

المطلب الثالث: الفترة الانتقالية من 2013 إلى الوقت الحاضر

لقد كان الهدف الرئيسي للحركات الجماهيرية الناشئة في ليبيا هو إسقاط النظام الاستبدادي الحاكم منذ فترة طويلة والدخول في مرحلة جديدة تعرف بمرحلة الانتقال إلى نظام جديد أكثر ديمقراطية، حيث تكون حرية التعبير واحترام الآراء المختلفة أكثر عدلا ومساواة، غير أن المخاوف النظرية من أن الانتقال إلى نظام ديمقراطي لن يكون سهلا، وأن شبح عودة الاستبداد وانتشار الفوضى يمثل احتمالا حاليا يزداد بمرور الوقت ويثير تساؤلات مقلقة حول مستقبل ليبيا [1].فا المرحلة الانتقالية كانت صعبة على جميع الاصعدة

بعد سنوات من القتال في الشوارع بين جماهير الشعب التي تلقت الدعم المسلح من المعارضة ضد سقوط النظام غير الشرعي الذي أدى إلى الإطاحة بنظام القذافي، وصلت الدولة إلى مرحلة انتقالية لإنشاء نظام جديد ومراسيم تعمل بدستور جديد، مرت المرحلة الانتقالية بثلاث مراحل:

أولا: إنشاء المجلس الوطني الانتقالي :

بعد انتهاء نظام القذافي، دخلت ليبيا مرحلة من الاضطرابات الأمنية في 28 يناير 2011، والتي تطلبت إنشاء مجلس وطني انتقالي يتكون من ممثلين عن المناطق الليبية، وقادة عسكريين، وسياسيين مستقلين عن نظام معمر القذافي ومعارضين منفيين، وهذا المجلس لتمثيل الشعب الليبي محليا ودوليا، وبدعم من المجتمع الدولي[2].

فشل هذا الأخير في حل الجدل الأوسع المحيط بالإعلان الدستوري المؤقت، وعدم اليقين المحيط بخارطة الطريق التي تم تطويرها لإنشاء الهيئة الوطنية، والطريقة المرتجلة لانتخاب الأعضاء، والتي تأثرت بشدة بالقبلية والإقليمية[3].حيث لم يستطع القيام بمهامه وعرف فشلا كبيرا.

---

[1]نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات دولية، امعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2018، ص 19.

[2]المرجع نفسه، ص20.

[3]خليف عفيف، أحمد، الثورة الليبية شباط 2011–2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية. مجلة دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية. 2015، المجلد 42. العدد 3 ص 663

ثانيا: انتخابات المؤتمر الوطني العام في 07 جويلية2011:

في غضون فترة لا تتجاوز تسعين يوما بعد تشكيل الحكومة الانتقالية، وخلال مائتين وأربعين يوما من إعلان التحرير الموصـــوف في الدســـتور الانتقالي، تم انتخاب المؤتمر الوطني العام،[1] كانت نتائج الانتخابات لصالح تحالف الجيش الوطني وهو وما ادى تدريجيا إلى منطقة نقاشات حزبية تعيق العملية الدســـتورية، وشـــهد نقطة تحول مهمة في هذه المرحلة هي فصـــل 36 فئة من المواطنين المرتبطين بالنظام السـابق ومناقشـة مشـروع قانون العزلة السـياسـية. كان هذا هو المجلس الوطني الانتقالي، حيث اجتذب علي زيدان ثقة الحكومة وكذلك على المسـتوى الاجتماعي والسـياسـي في المجتمع الليبي وألقى بظلاله الكبيرة على هذه المرحلة، ومن خلال مجموعة الأزمات هذه يمكن تلخيص تكوين استقرار الحياة السياسية والأمنية الليبية على النح والتالي[2]:

- إعلان الفيدرالية في برقة: تأســـس مجلس برقة الانتقالي في 6 ماي و2012 في بنغازي للمطالبة بإنشاء نظام اتحادي تتمتع فيه المنطقة بسلطات واسعة، وجماعات مسلحة تدعم المجلس، وثلاثة موانئ لتصدير النفط. وطالب بزيادة الحصة التي يتلقاها شرق ليبيا من عائدات النفط.
- أزمـة محـاولـة الانقلاب: أعلن المؤتمر الوطني العـام عن تعـديلات لتمـديد ولايتـه في بـدايـة عـام 2014، لذلك طرحت الاحتجاجات أولا دسـتورا جديدا في الوقت المحدد بالفعل في الإعلان الدسـتوري عرفت هده المرحلة فوضـوية خاصـة على المسـتوى السـياسـي وب تعدد الاوجه حيث لم تعرف ليبيا استقرارا في تلك الفترة.

ثالثا: انتخابات مجلس النواب 25 جوان 2014:

بســـبب ضـــغط حزب التحالف العســـكري الوطني على الكتلة البرلمانية الوطنية لقبول انتخاب مجلس النواب في ديسـمبر. 25جوان2014 كبديل للمؤتمر وتأجيل التحضـير لانتخابات رئاسـية مبكرة لحين الانتهاء من الدستور بسبب الخلافات بين التيارات الإسلامية والليبرالية وكل الضغوط السياسية، خاصة بعد أن أطلق اللواء المتقاعد خليفة حفتر حملة الكرامة، التي بســببها نشـــأ وضـــع أمني معقد للغاية،

[1] نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، مرجع سابق، ص20.

[2] حامدي، زهير، ثالث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، مجلة سياسات عربية، 2014، العدد 7، ص 88.

كانت هذه حملة 'الكرامة' تهدف إلى ضـــرب الأماكن التي تصـــفها المدينة بأنها معاقل إرهابية وداعمة للميليشيات ومتطرفة. خاصة بنغازي ودرنة في 16 ماي و2014[1].

اكتسبت الأقسام السياسية في معسكر الكرامة اليد العليا في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 25 يوني و2014، وتوسعت أهداف عملية الكرامة لتشمل الدفاع عن شرعية مجلس النواب الذي انتقل إلى طبرق، ونفدت العملية العســـكرية المعروفة باســـم 'فجر ليبيا' من طرف مجموعات من الميليشـــيات الإسـلامية والقبلية التابعة لمدن مصـراتة وطرابلس والزاوية وزليتن وغريان في غرب ليبيا، ونتج عن كل هذه الصـــدامات ما يقرب 30 قتيلا والعديد من الخســائر المادية اما ما بين 21 و30 يولي وخســرت بنغازي نح و63 قتيلا و200 جريحا[2].

وأدى الصـراع بين المعسـكرين الشـرقي والغربي إلى ظهور حكومتين غير معترف بهما، إحداهما بقيادة دولية "عبد الله *الســني" وبدعم من عملية معســكر الكرامة، والأخرى بقيادة دولية "الخليفة *الغويل" وبدعم من معســـكر فجر ليبيا، وقد بلغ الوضـــع في ليبيا ذروته بوجود برلمانيين وحكومتين يقاتلان بالسلاح ويقاتلان من أجل الشرعية بدعم من القوات العسكرية منذ صيف 2014، بعد فشل المكاسب الانتخابية خلال مرسـومي 2012 و2014، التصـعيد الذي ينطوي على الوضـع الأمني في نهاية عام 2015، ليس فقط بســبب التآكل الداخلي للائتلافات المعنية، ولكن أيضـــا بســبب الخوف على خلفية الانقســـامات المتعددة فيما يتعلق بنتيجة الحوار الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة، فإن أطراف النزاع تهدف في النهاية إلى الســـلطة في ليبيا على الرغم من الحوار الذي أجري تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي أسفر عن توقيع الصـخيرات، هذا الاتفاق، لا تزال حالة الانقسام على الساحة السياسية الليبية، فبحلول شهر جويلية 2017، سيطرت قـوات حفتر على بنغازي، وشنت هجومات على مدينة سبها مع

[1] الشلوي،هشام،المشهدالسياسيالليبي بعد انتخابات المؤتمر الوطني، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471018515072151 1.html تاريخ الدخول للموقع: 2023/03/18.

[2] مولود سبع، سداد، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. 2017 المجلد 6. العدد 1، ص 143.

بداية عام 2019، وقد ازدادت العمليات العسكرية لحفتر حتى وصلت إلى العاصمة "طرابلس" في أفريل 2019، هادفا الى انهاء وجود حكومة الوفاق الوطني[1].و العمل على تحكم في الاوضاع

حيث زادت هذه النزاعات من تعقيد ال في ليبيا، وقد استخدم حفتر الدعم من الحلفاء الإقليميين، الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر ليصبح طرفا فاعلا في الصراع، وبالإضافة إلى الدعم من فرنسا وروسيا، برزت تركيا كحليف وداعم لحكومة المصالحة، بحيث تم تفعيل الاتفاقات الأمنية بين الطرفين وانتشرت تركيا عسكريا في منطقة غرب ليبيا، على هذا الأساس، دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل للعمل على التواصل مع أبرز الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في النزاع الليبي ، من أجل عقد مؤتمر دولي حول هذا الموضوع، في إطار ما كان يعرف باسم "قمة برلين"، الذي عقد في19جانفي 2020، الذي ضم ثلاث مسارات، السياسي، العسكري والاقتصادي، وبالتالي فقد اعتبرت كدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار، ومطالبة الدول المعنية بالامتناع عن التدخل في شأنها الداخلي، والمراقبة البحرية والجوية والإقليمية، وكانت من أهم البنود التي تم الاتفاق عليها، إلا أنه لم تمض فترة طويلة على صدور بيان مؤتمر برلين، حتى جاء رد مليشيات حفتر بخرق وقف إطلاق النار[2] .

المبحث الثاني : أسباب ودوافع النزاع الليبي:

إن النزاع السياسي والأمني في ليبيا ليس نتيجة الأيام أو الأشهر القليلة الماضية، فهناك أسباب كثيرة من وجهات نظر سياسية وتاريخية واقتصادية وغيرها أدت إلى أزمة الوضع في ليبيا، والتي تعود جذورها إلى ما قبل المظاهرات الشعبية بوقت طويل، وعلى الرغم من ثروة البلاد وعائدات النفط الكبيرة الا ان كل هذا لم يستغل بطريقة جيدة، فقد عرف الجانب الاقتصادي هشاشة في بعض جوانبه، وامام كل هده التراكمات خرج الناس إلى الشوارع لإظهار عدم رضاهم عن النظام الحاكم داخل الدولة، المعروف بفراغه الدستوري وافتقاره إلى مؤسسات الدولة، وكذلك البعد الاجتماعي والبنية القبلية للمجتمع

[1] حنفي علي، خالد، الازمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنفاذ، السياسة الدولية، 2016، المجلد 51، العدد 205، ص118.

[2] المرجع نفسه.

الليبي. والأهم من ذلك، أن الطابع الاستبدادي[1] للعقيد القذافي والسياسات التي اتبعها خلال فترة حكمه لعبت دورا مهما في تحويل الصراع إلى أزمة وطنية شاملة، على النح والتالي[2]:

- طبيعة النظام المستمر منذ أكثر من أربعين عاما.
- الآداب الإقليمية بين الدول الشرقية والغربية.
- تطبيق القمع العنيف ضد جميع صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد.
- المراجع القانونية التي تمكن من إنشاء مؤسسات الدولة في المقام الأول وتنظيم إطار سياسي وقانوني محدد بوضوح لهذه المؤسسات لأداء واجباتها.
- غياب المؤسسات العسكرية والجيش الوطني في ليبيا.
- عدم وجود تنظيم سياسي نشط في البلاد سيكون بمثابة حلقة وصل بين المعارضة والنظام الحاكم.
- إنفاق أموال الخزينة العامة على الحرب ودعم الانتفاضات في أجزاء كثيرة من العالم.
- توتر العلاقات بين نظام القذافي والغرب.

فشخصية القذافي لم تكن وحدها العامل الذي أيقظ فتيل الثورة، إذ هناك عاملين اساسيين يتعلقان بالثورة عوامل بنيوية هي تلك التي تتعلق ببنية النظام في حد ذاته التي تعتبر تراكمات كانت سبب في إطلاق الثورة الليبية وعوامل ظرفية كانت لها الدور الاكبر في الخروج الى الشارع وكسر سياسة التخويف، وهذا ما سنتطرق اليه في دراسة المطلب الأول والثاني عن أسباب النزاع الليبي وسندرسها من الجوانب الداخلية والخارجية.

المطلب الأول : الأسباب الداخلية للأزمة الليبية

سنحاول تحليل الثورة الليبية بالإشارة إلى العناصر التاريخية التي تشرح شكل النظام الحكومي وكيف يؤثر هذا النظام على الحياة السياسية في ليبيا[3]، ولفهم هذه الاسباب جيدا سنتطرق الى التوسع

---

[1] محمد عاشور مهدي، قراءة في مسار الراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، تم تصفح الموقع يوم 2023/01/5، 9www.sis.gov.eg/Newvr/34/

[2] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، الازمة السياسية الامنية في ليبيا بمقاربة نسقية، جامعة باجي مختار عنابة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص2024.

[3] حمدي عبد الرحمان، التحرر الثاني في ليبيا، تم تصفح الموقع يوم 2023/01/5، رابط: opinition./www.aljazeera.net/knowledgegate

في الموضوع أكثر والكشف ان الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية في محاولة لدراسة الأسباب الداخلية جيدا، فقد جاء القذافي إلى السلطة بشكل غير قانوني في انقلاب عسكري ضد الملك إدريس في عام 1969 وحاول تعزيز نظام الجماهيرية، حيث لم يكن هناك تقدم في التنمية الاقتصادية أو غيرها من المناطق في ليبيا خلال حكمه الذي دام 42 عاما.

وبالعودة إلى التاريخ، يمكننا أن نرى أن هناك شـــرخا كبيرا بين شـــرق ليبيا وغربها، ولعبت مدينة بنغازي دورا رئيســـيا في مســـاعدة القذافي على الإطاحة بالنظام الملكي، الذي تحول فيما بعد إلى مقر للتمرد والعصيان، وأدى ذلك إلى هجرة الأدمغة، مما أدى إلى 3 ملايين مهاجر[1].

أولا: أسباب سياسية:

- طبيعة النظام: ركز القذافي على شـعبه، وجعله المرجع الرئيسـي لإدارته، ولم يمنح المعارضـة الحق في انتقاده، وركز على القبائل كأســاس لنظامه لأنه يعتقد أنه لا يحق لأحد، مهما كانت صـفته محاسبته، وتميز حكم القذافي بثلاث سمات وهي، نظام ايديولوجي مثالي، نظام رسمي مرجعه الكتاب الاخضر واخيرا نظام غير رسمي يتكون من رجال الخيمة المقربين له حلفاءه من القبائل افراد عائلته[2].

- صورة مؤسسات وسلطة اللجان الثورية: كان شعب الدولة الليبية مهمشا سياسيا، وكانت هناك مشاركة متواضعة للغاية، وبالتالي فإن غالبية الناس لم يشاركوا في قضايا الحكم[3].فقد كان النظام منغلق على نفسه ولا يسمح باي حرية سياسية.

- الفراغ المؤسساتي والدستوري: عرف النظام الليبي باحتكاره لجميع الصلاحيات والقرارات المشار إليها في الكتاب الأخضر ودستور الدولة الليبية، فضلا عن افتقاره لهيكل واضح يعبر عن مؤسسات الدولة وهيكلها، وكانت تفتقر إلى عقد اجتماعي لبناء الدولة وتحديد معالمها[4].

---

[1] حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، نفس الموقع.

[2] نور الهدى بن بثقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمّر القذّافي 2012-2016، أطروحة مقدّمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات ال دّولية، دراسات أمنية دولية، (غير منشور)، جامعة لجزائر، السنة 2017/2016، ص 170.

[3] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، نفس الموقع وتاريخ الدخول، 9www.sis.gov.eg/Newvr/34/

[4] نور الهدي بن بثقة، مرجع سابق، ص171.

- السياسات القمعية: النظام الليبي معروف بسياساته القمعية، وقد أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء هذه السياسات، لا سيما حالات الاختفاء القسري والإعدام المتكررة دون متابعة قضـــائية... وفقا لتقرير منظمة العف والدولية لعام 2010، " لا تزال حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات مقيدة بشدة، ولا تظهر السلطات سوى القليل من التسامح مع المعارضة، ويعاقب بعض منتقدي ســجل الحكومة في مجال حقوق الإنســان، ولا يزال المعتقلون الســابقون محتجزين في خليج غوانتانامو، وعاد المســؤولون الأمريكيون إلى ليبيا، وتم اعتقال بعض عائلات الضــحايا. واصــلت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشــرين، وكانت أجهزة الأمن الداخلي متورطة في هذه الانتهاكات التي قام بها ولكن على الرغم من كل هذا استطاعت الإفلات من العقاب والمساءلة"[1].

- فشــل الإصــلاح: حاول القذافي أن يرث الإدارة لأبنائه من خلال الســيطرة الكاملة على الملفات الرئيســية المهمة للبلاد، في حين سـيطر ابنه سـيف الإسـلام على الملفات السـياسـية والإصـلاحية لمؤسـسـات الدولة الإسـلامية، في حين سـيطر ابناه الاخرين معتصـم خميس والسـاعدي على الملفات الاقتصادية والأمنية.

كان سيف الإسلام في الصورة منذ عام 2003، واستخدمه القذافي لتصحيح صورة ليبيا مع العالم، وخاصـة مع دول الغرب، واقترح مشـروعا يعمل فيه ابنه من أجل الحرية والانتخابات... وهذا المشـروع لم يدم طويلا، حتى تحول إلى نسـخة أكثر عنفا من والده عندما بدأت المظاهرات[2]، وكانت السـياسـة الخارجية في عهد القذافي أحد الأسـباب التي حفزت الثورة، حيث كانت غامضـة وتأملية، مع التركيز على القيادة الأفريقية والعربية، وكذلك العمل على تمويل الحركات والمنظمات المتمردة الأفريقية، وكان ذلك على حساب الشعب الليبي.

[1] تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا: تم تصفح الموقع يوم 2023/12/13 الرابط: http : //www.amnesty.org/ar/region/libya/report-2010

[2] أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2014، ص252

ثانيا: أسباب اقتصادية:

تعد الدولة الليبية من أهم الدول العربية المصدرة للنفط والغاز، وتعتبر عائدات ليبيا النفطية من أهم التوجهات للشـــركات الأمريكية والأوروبية، وتقدر احتياطيات ليبيا النفطية بنح و30 مليار برميل، أي أكثر من تلك الموجودة في الشـمال، لكن كل هذه الثروة لم تسـتخدم لإنشـاء بنية تحتية قوية وأنظمة إقليمية فعالة ستستفيد منها. لقد حقق نظام القذافي الكثير في المجال الاقتصـادي، وخاصـة في حقول النفط. من المعروف أن التضـــخم انخفض أيضـــا نح و5٪، في عام 2010، عندما كان لدى النظام الليبي 20 مليار دولار من عائدات النفط في خزائنه، على الرغم من كل هذا، تسبب في زيادة السخط في النظام وفي ليبيا، ولم تكن هناك مســـاواة في توزيع كل هذه الثروة، ظهر كل هذا على النح والتالي[1]:

- سوء الاستغلال لثروات البلاد المتنوعة تمثلت في خوصصة التوزيع للاشخاص المحيطين بالقذافي وعائلته.
- القذافي لم يحسـن اسـتخدام أموال الدولة في المشـاريع والبنية التحتية، بل على العكس من ذلك، فقد ذهب لشـراء الأسـلحة وتخزين أمواله في الغرب، فقد لعب وتر الحصـار الذي قيد ليبيا لسـنوات عديدة وعزا فشله إلى الغرب، كما عرفت ليبيا طيلة هذه السنوات شبكة كبيرة من الفساد وغسيل الاموال الذي كان من محركيها رجال الاعمال وبعض السياسيين والموظفين في سلك الدولة[2]، وقد كانت هاته الفئة تسـيطر على كل شـيء عبر المناصـب العليا والوزارات والسـفارات وصـولا الى امتلاك المزارع والمصانع والكثير من الامتيازات
- تبني سـياسـة الاسـتثمارات والشـركات الاجنبية الغربية منذ عام2003، بهدف انشـاء بنى تحتية، وصلت تكلفتها ما يقارب 150 بليون دولار، وهذا ما زاد من سوء الوضع خصوصا ان هناك ممتلكات عامة بيعت للقطاع الخاص ما أدى الى تهديد العاملين والفئات المتوسـطة والفقيرة في المجتمع، فنتيجة

[1] سالم أبو ظهير، بين الثورة الليبية 2011 والثورة الفرنسية 1789، تاريخ النشر 2014/08/25، تم تصفح الموقع يوم: 2023/1/13 على الرابط: https://www.alquds.co.uk/

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، نفس الموقع وتاريخ الدخول، www.sis.gov.eg/Newvr/34/9

هذا شـــهدت ارتفاع في الاســـعار بالرغم من ان النظام عمل على زيادة في الاجور وهذا لم يكن كافي لإعادة الموازنة بين العرض والطلب[1].

- الاصـلاحات التي قادها شكري غانم رئيس الوزراء لم تلقى حظها من عام 2006، وهذا راجع الى المصالح المتضاربة لقيادات الحرس واللجان الثورية ما ادى الى تقديم استقالة هذا الأخير.

إضافة الى عدم قدرة استطاعة نظام القذافي الانفتاح على العالم، بسبب أن معظم ثروات الشعب الليبي موجهة لدعم بعض الدول الافريقية التي كانت تمر بحالة من الفقر وكذا بعض المرتزقة والجماعات المسلحة ليضمن دعمها في المشاريع التي كان مشغولا بها، وكل هاته العوامل الاقتصادية كانت سببا الى تفجير الثورة الليبية[2].

ثالثا: أسباب اجتماعية وإنسانية

كانت حالة حقوق الإنسـان والحريات العامة في ليبيا آخذة في التدهور ويتعرض الشـعب لضـغوط خطيرة من الســلطات الحاكمة. ومن أهم الأحداث إطلاق قوات الأمن الليبية النار على الســجناء في سـجن أب وسـليم عام 1975، مما أسـفر عن مقتل 1142 سـجينا، وعلى الرغم من كل ذلك، وصـفت لجنة حقوق الإنسـان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العف والدولية ممارسـات النظام القمعية والاغتيالات والإعدامات بأنها جرائم دون الرجوع إلى العدالة، كانت سلطة القذافي ضد تشكيل أي جمعية او أحزاب معارضــة أو تنظيم مظاهرات ســلمية مطلقة في جميع أنحاء الأراضــي الليبية بأكملها، ولم يكن لأحد الحق في عصيانه[3].

وقد شهدت ليبيا تطورا في مسار التنمية البشرية على مستوى التقارير العالمية، وعلى المستوى التعليمي انتقالا نوعيا حيث وصـلت نسبة من يجيد القراءة والكتابة من سن 15سنة فأكثر حوالي 88، 3بالمائة وكذلك وجود حوالي 150جامعة على مسـتوى البلاد[4] وعرفت الدولة الليبية قبل الثورة معيشـة اجتماعية

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سالم أبو ظهير، بين الثورة الليبية 2011 والثورة الفرنسية 1789، تاريخ النشر 2014/08/25، تم تصفح الموقع يوم: 2023/1/13 على الرابط: https://www.alquds.co.uk/ مرجع سابق.

[3] نور الهدى بن بثقة، مرجع سابق، ص 171-172.

[4] نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، تمّ تصفح الموقع يوم 2023/1/12، الرابط: http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

امتازت بعبث القذافي على التمييز الطبقي حيث كان هناك ثلاث طبقات تمثلت في الطبقة المهيمنة وهي الطبقة المقربة من القذافي وطبقة رجال الاعمال والتجار التي عرفت قمع شديد من النظام والطبقة العامة التي لا تملك شيئا ومهمشة من قبل النظام، حيث كان الشعب الليبي في دولة قائمة على شخص القذافي فقط[1].

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.

لم تكن الأســـباب الداخلية وحدها عاملا في الحراك الشـــعبي الليبي وخروج الجماهير من أجل المطالبة برحيل معمّر القذّافي، بل هناك عوامل خارجية كان لها ال دّور في الدّفع نح وهذا الحراك أبرزها[2]:

- الدور الكبير الذي لعبته الثورات العربية إلى سقوط نظامي تونس ومصر وأثرت في تحفيز الشباب الليبي للانتفاضة والمطالبة بتغييرات وإصلاحات جذرية والإطاحة بالنّظام في حالة رفضه.
- تزايد دور القوى الخارجية والإقليمية في المنطقة العربية، فمعروف عن المنطقة منذ القدم تدخلات مستمرة من خلال الاحتلال المباشر أو دعم للانفصاليين والضّغط على الحكومات تحت مبرر حقوق الإنسان ونشر الدّيمقراطية، وقد ازدادت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحت غطاء مكافحة الإرهاب ومواجهة التّحديات العابرة للحدود.
- تخلى الغرب عن دعم نظام معمّر القذّافي، بسبب أنه لم يعد يخدم مصالحهم، بالإضافة إلى العداء المستمر الذي صنع أزمات انتهت بعقوبات دولية على ليبيا أثّرت في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الليبي، وكان الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي أبرز القيادات الغربية التي دفعت الى التدخل في ليبيا دون التشاور مع النخب السياسية الفرنسية، وهذا من اجل القضاء على معمر القذافي من أجل إخفاء قضية التمويل الذي تحصل عليه لإدارة حملته الانتخابية في عام 2007.

[1] المرجع نفسه.

[2] دينا شحاته ومريم وحيد، (محركات التغيير في العالم العربي)، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة: 2011، عدد 148، ص14.

- كان الإعلام وثورة الاتصـالات والمعلومات عنصـرا مهما في نقل ما يحدث داخل الدّول وسـلمية المطالب والاحتجاجات وتفوّق الشّـارع ومطالبه على الأنظمة من خلال اسـتعمال كافة الوسـائل الإعلامية، التي ساعدت في رفع الوعي السّياسي العام وتحفيز الشعوب.

من خلال تقديمنا لأسباب الحراك الشعبي في ليبيا والتي تنوّعت بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التأثيرات الخارجية اعتبرت في مجملها عوامل دفعت المحتجين إلى المطالبة برحيل معمّر القذّافي ونظامه والعمل بكل الوسـائل والطرق لتحقيق ذلك، ونظرا لمقاومة معمّر القذّافي لهذه الاحتجاجات التي كانت سـلمية في بدايتها تحوّلت هذه الاحتجاجات إلى أعمال عنف اسـتعمل فيها السلاح بين الطرفين، ما أدّى إلى تطوّر الوضع[1].

المبحث الثالث: تداعيات النزاع الليبي على الأمن الإقليمي والعالمي

بعد سقوط نظام القذافي دخلت الدولة الليبية في اوضاع داخلية تميزت بعدم الامن والاستقرار الذي ادى الى انهيار الدولة وكل هذا ادى الى تداعيات اقليمية وعالمية اثرت بشكل مباشر وغير مباشر في دول الجوار بالإضـافة الى الدول الافريقية التي كان لها علاقات مباشـرة بالقذافي وهذا ما سـنذهب اليه في المطالب القادمة[2] حيث لم تؤثر النزاع الليبي داخليا فقط بل كانت ذات ابعاد اقليمية و دولية لما حملته من مخرجات خطيرة

المطلب الأول: أثر النزاع الليبي على الجزائر

عجلت الجزائر الى اتخاذ تدابير وقائية وأمنية لمواجهة المسـتجدات الخطيرة بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، وذلك على خلفية تهديدات على حدود الجزائر الشـرقية والجنوبية الشـرقية، وكانت محاولة اختطاف السـفير الجزائري في طرابلس من قبل بعض التنظيمات المسـلحة في ليبيا مثلما حدث مع السفير الأردني فواز العيطان الذي تم الإفراج عنه في مقابل إطلاق سراح السجين الليبي محمد الدرسـي من السـجون الأردنية ومحاولة اسـترجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين بالجزائر

[1] دينا شحاته ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 14.

[2] محمد غربي، إبراهيم قلواز، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، 2014، ص 31.

ومبادلتهم بالسفير الذي حاولوا اختطافه بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم الى المليشيات الليبية، وكل ذلك في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات في ليبيا، وهذا ما عجلت به الجزائر باتخاذها التدابير الوقائية والأمنية وأعلنت حالة الاستنفار الأمني على مستوى سفاراتها بثماني دول في المنطقة كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي يهدد حياة الدبلوماسيين الجزائريين، وأعلنت حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كتدبير احترازي واستباقي لأي تطور جديد على الحدود[1].

وعلى خلفية هذه التطورات في ليبيا، والتي تهدد استقرار الجزائر أكثر من أي وقت مضى، بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهودا أكثر حداثة، وقد تم مؤخرا تنفيذ أنشطتها على الصعيد الثنائي من خلال الجولات الماراثونية لبلدان الساحل الأفريقي التي قام بها وزير الخارجية الجزائري رمضان عمامرة والمشاورات المنتظمة لضمان ترقية الدبلوماسية الجزائرية في كل مرة، وفي هذا السياق يأتي اجتماع ضباط ثماني دول من منطقة الساحل الأفريقي وممثلين من أوروبا في الجزائر في إطار البحث عن خطط لأمن الحدود ووضع مفاهيم ومقاربات واقعية بشأن منظور أمن الحدود في السياق الإقليمي والدولي، وهذا الاجتماع يكسر دعم هذه الحركة لاعتماده، وكذلك اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الجزائرية وهو ويتسق مع جهود الجزائر لضمان أن نهج الجزائر تجاه الأمن والتنمية وسيلة للخروج من أزمة تعثرت فيها بعض الدول الأعضاء في الحركة، وفي نفس الاتجاه دافعت الجزائر عن مقاربتها للحلول الأمنية في المنطقة الاورومتوسطية في اجتماع وزراء خارجية مجموعة 5 + 5 بالبرتغال[2].

ومددت الجزائر تواجدها من اجل مقاربة أكثر شمولية وتنوع لما يحدث في المنطقة من خلال دعمها لمجموعة الاكواس المنتدبة والمكلفة بالقضايا الإفريقية والمغاربية السيد عبد القادر مساهل وأكدت الجزائر دعمها للاستراتيجي المتبني بخصوص آليات التمويل ودعم فرص الشراكة السياسية والأمنية والتنموية للوصول على استراتيجية افريقية تستجيب لمعالجة مشاكل وأزمات المنطقة وكذا معالجتها في إطار التشاور والتنسيق الإفريقي، حيث يعتبر امن ليبيا من امن الجزائر نظرا لخصوصية العلاقات بين

[1] محمد غربي، إبراهيم قلواز، مرجع سابق، ص 32

[2] المرجع نفسه.

الدولتين والاشتراك الكبير في الحدود جعل الدولة الجزائرية ان تسعى دائما الى بسط الامن والاستقرار والالتفاف نح وقضية واحدة وهي استرجاع ليبيا لسيادتها تحت راية واحدة[1].

المطلب الثاني: تأثير النزاع الليبي على دول الجوار (تونس، مصر، السودان)

تعددت التداعيات على دول الجوار خاصة مصر وتونس والسودان، فتفكك الدولة الليبية وضعف الأداء السياسي والاقتصادي له تأثير خطيرة على الدول الحدودية لليبيا عبر انتقال بؤر التسلح والتجنيد الى مقربة من الحدود التونسية والمصرية والسودانية ما يهدد مصالح هذه الاخيرة وكذلك امنها الداخلي، حيث كانت جميع مواقف دول الجوار متدبدبة وغير واضحة في البداية حيث كانت الثورة التونسية متفاعلة بشكل كبير مع ثورة الليبية خصوصا في عامها الاول اما الدولة المصرية والمجلس العسكري الحاكم كانت اقل حماسة وتفاعلا اما الخرطوم فقد تحولت الى داعمة للثورة بعد تردد في الاسابيع الاولى وسنتناول اهم التداعيات المصدرة من النزاع الليبي[2].

أولا: تداعيات النزاع على تونس

كانت تونس أحد الدول المتضررة من النزاع الليبي بتدفق آلاف اللاجئين وتسلل العناصر الارهابية والمتطرفة، إضافة الى التموقع الجغرافي الواقع في أقصى شمال افريقيا ما جعلها نقطة انطلاق للمهاجرين للوصول الى أروبا عبر البحر المتوسط الأبيض، وبالتالي فقد شكلت طريقا للهجرة غير الشرعية، وجاء في تقرير للمنظمة المختصة في الامن الغذائي العالمي، الى وجود نح و991 ألف شخص دخلوا من ليبيا الى تونس ما أدى الى ظاهرة الهجرة البيئية بحثا عن الامن والاستقرار بسبب الخطر البشري والتهديدات الأمنية التي تعرض حياتهم للهلاك"[3]، وهذا بدوره يؤدي الى انعكاسات سلبية وتأثيرات في جميع المجالات وهو وما حدث في الدولة التونسية التي عرفت زعزعة على مستوى نظامها الداخلي.

---

[1] محمد غربي، إبراهيم قلواز، مرجع سابق، ص 32.

[2] علي محمد فرج النجلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011- 2017 ،قدمت هده الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية كلية الاداب جامعة الشرق الاوسط 2018 ،ص 62

[3] لطرش علي عيسى عبد القادر، حماية البيئة والتنمية المستدامة، آفاق وتحديات، الطبعة الاولى 2016، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ص 71

ثانيا: تأثير النزاع على مصر

انعكس النزاع الليبي على الأمن القومي للدولة المصرية بسبب وجود مناطق صحراوية شاسعة يتقاسمها البلدان على مدى عشرات الكيلومترات. سهلت حالة الفوضى والحرب أنشطة عصابات التهريب والجريمة العشوائية المنظمة، وهذا شكل تهديدا جديدا لأمن واستقرار الدولة المصرية. كانت عودة العمال المصريين مثقلة بالحكومة المصرية في ضوء عدم قدرتها على توفير فرص العمل. على المستوى الاقتصادي انعكس الوضع الاقتصادي السيئ بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي في مصر، حيث تظهر الإحصاءات أن حجم التبادلات التجارية بين ليبيا ومصر انخفض بعد الثورة، وهذا ما ادى الى تدهور أزمة العمل في مصر، التي كانت تعتمد على السوق الليبية، بشكل كبير[1].

حيث كانت مصر متخوفة من النزاع الليبي بشكل كبير فإضافة الى التهديدات الامنية المتمثلة في تهريب السلاح والجريمة المنظمة ودخول المخدرات والهجرة غير الشرعية وظاهرة الاتجار بالبشر اصبحت الدولة الليبية بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الامنية التي تواجه دول الجوار كجماعة بيت المقدس المصرية وايضا الجماعات الجهادية المسلحة حيث يعتبر الشرق الليبي من اهم المعاقل التي دربت الارهابيين الصريين وزودتهم بالسلاح كذلك لعبت دورا كبيرا في نشأة التيار السياسي الاسلامي اذن عدم استقرار كلا البلدين مصر وليبيا يشكل تأثيرا ممتدا ومباشرا على الاخر[2].

ثالثا: تداعيات النزاع على السودان

كانت ولا تزال الدولة الليبية تمثل بعدا استراتيجيا للسودان حيث أكد الرئيس عمر البشير على الترابط الكبير بين الدولتين، فقد كانت تداعيات النزاع الليبي كبيرة خصوصا على المستوى الاقتصادي والأمني، فليبيا من الدول التي تضم اكبر عدد من اليد العاملة السودانية نح وما يقارب مليون سوداني يد عاملة في مجالات كثيرة بليبيا، وكانت عملية الكرامة وفجر ليبيا من بين الازمات التي اثرت بشكل كبير

[1] علي محمد فرج النجلي مرجع سابق ص 63.

[2] المرجع نفسه.

ومباشـر على الشـعب السـوداني حيث نتج عنها نزوح عسـكري كبير الذي ادى بدوره الى زيادة العبئ الاقتصادي والاجتماعي للحكومة التي وجدت نفسها امام عودة مئات الآلاف من السودانيين لبلادهم[1].

اما على المسـتوى الأمني، فقد زاد خطر التهريب والجريمة العابرة للحدود وكذلك نشـاط حركات التمرد السـودانية في ليبيا، فلوعدنا الى ملف نشـاط حركات التمرد السـودانية في ليبيا، وهي حركة تحرير السودان، وهي إحدى الحركات التي تحارب حكومة السودان في دارفور بزعامة أرك ومناوي، وقد نقلت قواتها إلى الداخل الليبي، دعما لصـالح خليفة حفتر، فالنزاع في ليبيا كان لها إثر واضـح ومباشـر في زيادة ترذي الاوضاع في السودان حيث اعتبر اللواء حفتر الدولة السودانية بمثابة عد وله[2].

المطلب الثالث: تداعيات النزاع الليبي على العالم

يعد التدخل الدولي من أجل الإطاحة بنظام "القذافي" الذي دام أربعة عقود، حيث ساهمت معظم دول العالم في العملية العسـكرية، وايدت قرار مجلس الأمن، خصـوصـا لزيادة سـوء الاوضـاع في ليبيا، خاصـة في الجانب الامني كزيادة انتشـار الارهاب والسـلاح وضـعف الدولة في فرض سـيطرتها على كامل ترابها الوطني، وكل تلك التدخلات لم يوافق عليها الشـعب الليبي واثارت سـخطه، لأنها يريها تشكل خطرا على سيادة دولته الداخلية، وكذا الاطماع الغربية وتعدد المصالح خاصة امريكا، وتعددت المصـالح خصـوصـا ان الدولة الليبية تعتبر دولة نفطية بامتياز واصـبحت الاراضـي النفطية بعد الثورة متاحة ومتوفرة امام الشركات الأجنبية، وافضل دليل على ذلك سرعة القرارات المتخذة من طرف امريكا وفرنسا وبريطانيا التي تخص دخول والمشاركة في الثورة ضمن تحالفات العسكرية، وكسر القواعد وذلك من خلال التصالح مع الأشخاص الذين كانوا على رأس قوائم الإرهاب، وذلك للمحافظة على مصالحها وزيادة اسـتثماراتها في قطاع النفط الليبي، وعلى اثر كل هذا كانت تداعيات النزاع الليبي خطيرة على كافة دول العالم[3].

---

[1] السنوسي بسيكري، تقـاريـر *الجزيرة*، الأزمة الليبية وتداعياتها على السودان، ص، 4، من موقع:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/adbd54d8697142a98155ecd76f745496_100.pdf

[2] المرجع نفسه

[3] نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، من موقع:
https://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818 تاريخ الدخول: 2023/03/18.

أولا: مشكلة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية

تعتبر مشكلة الاتجار بالبشر من ابرز المخرجات النزاع الليبي التي مست العالم ككل فقد اصدرت المنظمة الدولية في عام 2015، تقريرا حول اوضاع اللاجئين والمهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط للقارة الاوروبية، وكانت حصيلتها ما يقارب 3771 مهاجرا غير شرعي فقدوا في عرض البحر، وكانت مواقع الوفيات على الجانب الأوسط من البحر المتوسط عبر خط عبور إلى أوروبا، اما في عام 2016 فقد اقرت المنظمة الدولية للهجرة أن الحصيلة للمهاجرين غير الشرعيين الذين قتلوا نح وما يقارب 2766 ضحية في عرض الساحل من ليبيا وتونس، التي كانت لها انعكاسات خطيرة على حقوق الإنسان، وتسببت في انعدام الأمن الشخصي والغذائي، فحصيلة كل محاولات النزوح هي الموت في عرض البحر[1].

ان مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا تعد من اعقد مخرجات الثورة فمع معاناة التي كان يشهدها الشعب الليبي جعلته ينفر من بلاده بحثا عن الامن والاستقرار، حيث تنتج عن الهجرة عدة جرائم من سرقة ومخدرات وغيرها على مستوى منا طق العبور، اضافة الى هذا تهديد المباشر للدول المقصودة للهجرة، وخاصة دول الجنوب الأوروبي، التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا[2].

ثانيا: ظاهرة الاتجار بالمخدرات

دائما تكون نشاطات الاتجار والتهريب تنتج عنها اقتصادا موازيا للاقتصاد الرسمي التي تتحكم فيه اجندات مختلفة، خصوصا الاسلحة والمخدرات التي تتطلب حماية قانونية الامر الذي يشارك فيه بالضرورة اعضاء رسميين للدولة، فظاهرة الاتجار بالمخدرات عرفت تزايدا منذ بداية النزاع الليبي خصوصا مع تزايد الفساد وانحراف الشباب وتردي الاوضاع الاجتماعية وكانت هده الاخيرة لها تأثيرات مباشرة على حقوق الانسان وعلى النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني[3].

---

[1] كمال مهني، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر– 1 –الجزائر، المجلد: 15 العدد: 02 – 2021، ص30

[2] المرجع نفسه

[3] كمال مهني، المرجع السابق، ص30.

ثالثا: الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة واحدة من أخطر التهديدات الإجرامية والأمنية لما لها من نتائج سلبية على الانسان، حيث شهدت الظاهرة تزايدا في السنوات الأخيرة، ولم تعد تشكل لبلدان الساحل فقط بل وحتى الدول المجاورة للدولة الليبية كالجزائر والمغرب وتونس ومصر وحتى أن التهديد ينتقل الى أوروبا خاصة وأن منطقة الساحل الافريقي أصبحت منطقة عبور بمختلف أشكال الجريمة المنظمة[1]، وصلت تداعيات النزاع الليبي الخطيرة الى الدول التي لا تشاركها في الحدود وعرف الامن الانساني تهديدات نتيجة لانتشار الاسلحة والخوف وعدم الاستقرار دوليا[2].

المبحث الرابع: ردود الفعل والمواقف الإقليمية الدولية تجاه النزاع الليبي

منذ اندلاع الثورة، تميزت علاقات ليبيا مع جيرانها بالبراغماتية والسعي وراء المصالح، وكانت هناك اختلافات في المواقف المعلنة والحسابات الدقيقة. تختلف المواقف بين مؤيد ومعارض ومتحفظ للتدخل الناتج وفي ليبيا، وذلك لاختلاف مصالح كل طرف، وعلى هذا الأساس سنتحدث عن المواقف من خلال هذه الدراسة بداية بمواقف الدول العربية والدول المجاورة وكذلك مواقف الدول الأفريقية وصولا الى المواقف الدولية من النزاع الليبي.

المطلب الأول: المواقف العربية والإقليمية والدولية اتجاه النزاع الليبي

اختلفت وتباينت المواقف الدولية بين مؤازر ورافض ومتحفظ اتجاه النزاع الليبي وكل هذا عائد لتضارب المصالح، وسنحاول إلقاء الضوء على مواقف الدول المحيطة إقليميا ودوليا وكذا العربية، إضافة الى مواقف الأمم المتحدة، وموقف جامعة الدول العربية وموقف الاتحاد الإفريقي.

[1] حميد زعاطشي، التحولات السياسية في شمال افريقيا بعد 2011 وانعكاساتها الامنية على المنطقة، جامعة الجزائر 3، 2019، ص313.

[2] المرجع نفسه، ص 31

أولا: موقف الدول العربية:

تعد الدولة الليبية بالنســـبة لدول الخليج غنيمة لذلك فقد كان موقف الدول العربية من النزاع الليبي مخالفا لما حدث في تونس ومصــر فقد ايدت التدخل العسـكري وقامت بعدة خطوات كانت اولها تعليق عضـــوية ليبيا في جامعة الدول العربية وكذلك ايدت قرار مجلس الامن في فرض منطقة حظر جوي باسـتثناء بعض الدول وهي سـوريا واليمن السـودان والجزائر فقد اختلفت مواقف الدول العربية فيما بينها حيث مالت الدولة القطرية الى المعارضــة المسـلحة وكانت داعم رسـمي لها فقد قدمت منحة مادية مل يقارب 400 مليون دولار اضـــافة الى الدعم المعنوي التي قمت به قناة الجزيرة وتوجيه العقول لأفكار ضـد النظام السـياسـي السـابق على عكس الجزائر التي رفضـت التدخل في الشـؤون الداخلية في حين كان الموقف الســعودي متعاطفا نوعا ما مع المعارضـــة الليبية وعموما كانت مواقف دول الخليج بما يخدم مصالحها ولقد استطاعت التأثير على جامعة الدول العربية [1].

وجاء على لسـان قادة تونس أمن تونس من أمن ليبيا، نقف على مسـافة واحدة من كل الأطراف، الحل يجب أن يكون ليبيا ثلاث عبارات تلخص الموقف التونسي من النزاع الليبي حيث استطاعت المعارضة عبر الاراضـي التونسـية خاصـة جبل نفوسـة الحصـول على الدعم المتمثل في الغذاء والدواء والسـلاح وغيرها اما مصر فقد عرفت تذبذب كبير في مواقفها حيث اكدت على عدم التدخل العسكري وفي مقابل ذلك كانت تدع والى ايقاف العنف وتحقيق الاســـتقرار غير أن المقاربة المصـــرية للأزمة الليبية منذ مجيء عبد فتاح السيسي إلى الحكم تقوم على مراعاة البرلمان هو الجسم الشرعي والجيش [2].

أما السـودان تحولت من داعم لجبهة طرابلس إلى التقرب مع موقف طبرق في الشـرق، وقد اسـتطاعت الدول العربية الثلاث مصـر والجزائر وتونس رغم تباين واختلاف حساباتها عن موقف موحد تجسَّد فيه

[1] احمد الزروق الرشيد عبد الكريم مسعود ادبيش، اشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016، مجلة الدراسات السياسية قسم العلوم السياسية عدد ديسمبر 2017قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي ليبيا ص95 .

[2] مجلس الأمن يتبنى قرار فرض حظر جوي على ليبيا مع امتناع روسيا والصين، من موقع https://www.france24.com : تاريخ الدخول: 2023/01/02.

مبادرة ثلاثية لمحاولة انجاح الحوار وعدم عزل أي طرف ليبي، ويبقى الموقف التشادي المساند لطبرق والواقف مع قوات حفتر[1].

في حين انطلقت المحاولات الدبلوماسية المغربية لحل النزاع الليبي ، عبر تنظيم جولات لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات تحت رعاية أممية، والتي امتدت ما بين مارس إلى ديسمبر 2015 أفرزت اتفاقا سياسيا ليبيا تشكلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، وتم اعتبارها من قبل الأمم المتحدة الحكومة الشرعية الممثلة للدولة الليبية، بينما تم اعتبار محاولة حفتر العصف بالسيطرة على الحكم عن طريق فرض الخيار العسكري بمعية أطراف إقليمية ودولية، ذلك لم يمنعه من لعب دور في النزاع الليبي ، لحل الصراع الليبي في ظل تسارع الوضع الميداني وفشل التسوية السياسية[2].

ثانيا: موقف دول الاتحاد الأوروبي

ظهرت التفاعلات الداخلية والعلاقات الثنائية بين القوى الكبرى بالاتحاد الأوربي والتي مثلت عاملاً مؤثراً في مواقف الاتحاد الأوروبي سواء على المستوى الداخلي والخارجي، وما يمكن إبراز أثره عند النظر إلى العلاقة بين كل من ألمانيا وفرنسا كونهما دولتين رياديتين في داخل الاتحاد الأوربي[3]، وخير دليل على ذلك موقف إيطاليا الأول حينما صرح برلسكوني بأنه لا يعتزم التصرف إزاء ليبيا ولم يعلق على الوضع القائم بها حرصاً منه على عدم إحراج القذافي، غير أنه ومع اشتداد الوضع في ليبيا فقد اضطر رئيس الوزراء الايطالي إلى اتخاذ موقف من تلك الاحداث التي لا يفصل بينها إلا البحر الأبيض المتوسط، إن موقف الاتحاد الأوربي من الأحداث في ليبيا جاء عبر بيان أصدرته ممثلة الشئون الخارجية كاترين آشتون في 20 فيفري 2011 نيابة عن الاتحاد تصرح فيه عن قلق الاتحاد الأوربي بشأن تلك الأحداث لذلك فقد تميزت المواقف الأوربية تجاه الثورة الليبية بعدة سمات غلبت عليها الانتهازية[4].

---

[1] الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، من موقع: https://studies.aljazeera.net/en/node/4155#a3، تاريخ الدخول: 2023/01/15.

[2] المرجع نفسه.

[3] خالد إبراهيم أبو رقيقة، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد السابع، ملحق العدد الثالث، 2016، ص659.

[4] المرجع نفسه، ص658.

فموقف إيطاليا مثلا اتصف منذ البداية بحالة من الغموض حيال النزاع الليبي ، مع بعض من الانحياز إلى جانب حكومة الوفاق الوطني في ليبيا برئاسة "فائز السراج" منذ تشكيلها في عام 2016، وهو والموقف الذي تناقض مع مواقف بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا التي تدعم بدورها قائد الجيش الوطني المشير "خليفة حفتر"، وأبدت كل من فرنسا وإيطاليا معارضتهما لتدخل أردوغان في ليبيا، وأدانتا إرسال قوات تركية إلى طرابلس لدعم الميليشيات المسلحة اما المانيا فقد كانت مواقفها متناقضة نوعا ما ف على الرغم من كونها تعارض التدخل العسكري الا انها ترى بضرورة التحرك الدولي لإيقاف العنف [1].

ثالثا: الموقف التركي

الموقف التركي جاء متحفظا إزاء التدخل الخارجي في الشأن الليبي، وعارض فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم دول حلف شمال الأطلسي، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، ولعل هذا التردد سبب ما وصل إليه مستوى التبادل التجاري بينها وبين ليبيا في عام 2010، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2013، فمثلا بقطاع التشييد وصلت قيمة الاستثمارات التركية ما قيمتها 15 مليار دولار منحت للشركات التركية في هذا المجال هو أما على مستوى العلاقات السياسية، فقد ارتبطت تركيا مع ليبيا بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، فوقوف العقيد معمر العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التدخل العسكري في قبرص عام 1974[2].

لقد جاءت براغماتية الموقف التركي نتيجة لواقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى إلى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل الانحياز إلى التدخل في النزاع الليبي، وبصدور قرار مجلس 1973 لسنة 2011، الذي قضى بفرض حظر جوّي على ليبيا لحماية المدنيين، وما تلاها من إحالة تطبيق القرار إلى حلف شمال الأطلسي، كان لازما على تركيا المشاركة في الحملة العسكرية

[1] خالد إبراهيم أبو رقيقة، المرجع السابق، ص658.

[2] أحمد الزروق الرشي، عبد الكرم مسعود، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص 97.

واعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي، ومساهمتها الفعالة في تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالنزاع الليبي[1].

رابعا: الموقف الأمريكي والروسي

كان في بداية الحراك الشعبي قامت الولايات المتحدة بالضغط على مجلس الأمن من أجل صدور القرارين 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية، والتي تدعت الى : إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، في حين أبت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار خوفا من وصول هذه الأسلحة إلى يد تنظيم القاعدة، بينما كان الموقف الروسي واضحا من البداية بامتناع التدخل الخارجي في مسارات الدول، إذ أكدت الخارجية الروسية في بيانها الصادر في 11آذار 2011، إيمانها بأن شعوب المنطقة قادرة على القيام بالتغيير، دون وجود تدخل خارجي في شؤونها وإلزام مسارات الإصلاح عليها[2].

خامسا: موقف الأمم المتحدة

أدى قمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية باستخدام القوة المفرطة والقصف الجوي إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية، وإلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، ما أدى الى مغادرة الكثير من المواطنين للتراب الليبي واللجوء إلى دول أخرى خاصة إلى تونس ومصر، وازداد الوضع في التأزم شيئا فشيئا ما اضطر لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإنقاذ المدنيين الليبيين من ويلات النزاع المسلح في ليبيا، ولقد نتج عنه تحرك مجلس الأمن وإصدار القرار رقم 1970 في 20 فيفري 2011م بالإجماع، وكذلك القرار الثاني رقم 1973، الذي يعد تفعيلا لمسؤولية الحماية من جانب الأمم المتحدة بفرض حظر جوي على الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي كخطوة لتوفير الحماية للشعب الليبي، وكذا تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة[3].

---

[1] أحمد الزروق الرشي، عبد الكرم مسعود، مرجع سابق، ص 98.

[2] خالد إبراهيم أبو رقيقة، المرجع السابق، ص659.

[3] ديداوي محمد أمين، رؤية الجزائر لتسوية لأزمة الليبية، جامعة عباس غرور، خنشلة، الجزائر، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 1، 2022، ص 40.

سادسا: موقف جامعة الدول العربية

كان موقف جامعة الدول العربية إزاء النزاع الليبي غير مسبوق تجاه أي نزاع عربي، حيث مثل هذا الموقف استثناء في مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، فقد كان الموقف من ليبيا نقطة تحول مهمة، تعاملت معه الجامعة بإيجابية واضحة منذ بدايته، حين قامت باتخاذ موقف رسمي وصريح من الأحداث في ليبيا وانحازت إلى الاحتجاجات ضد النظام القائم، لكن سرعان ما اتخذت القرار المرقم 7360 في 21 مارس 2011 م، الذي تم الاقرار فيه على ما يلي[1]:

- مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولية تدهور الوضع في ليبيا والنظر في تطبيق منطقة حظر جوي على الحركة الجوية العسكرية في ليبيا وإنشاء مناطق آمنة، خاصة في المناطق التي تعرضت للقصف، كإجراءات وتدابير تأخذ في الاعتبار سيادة الدول ووحدة أراضيها في الحوار.
- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي في مواجهة الجرائم التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الشعب الليبي الذي فقد شرعيته. ورفع القرار إحراج جامعة الدول العربية للدول الأعضاء في مجلس الأمن وأجبر قوات حلف شمال الأطلسي على فرض منطقة حظر جوي ومنح مساحة لمراقبتها.

سابعا: موقف الاتحاد الإفريقي

منذ بدء الاحتجاجات الليبية، كان موقف الاتحاد الأفريقي محافظا، رافضا التدخل العسكري الخارجي في ليبيا، ولم يوجه إدانة مباشرة لمعمر القذافي، واتخذ الاتحاد الأفريقي موقفا محافظا لأنه دعا إلى مبادرة تعرف باسم "خارطة الطريق لأفريقيا، ولهذه الأسباب جاء موقف الاتحاد من الثورة في ليبيا واضحا ورسميا، فكان في ظاهره محافظاً على مبادئ وأحكام بروتوكولاته، وفي باطنه داعماً للقذافي، وباحثا له عن مخرج سياسي من النزاع[2].

[1] فرحاتي بلقاس، رازي نادية، التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، مجلة المعيار، مجلد 25، العدد 62، ص 877.

[2] مساح مهدي صاحل العلياوي، دور منظمة الامم المتحدة في تطبيق مبدأ التدخل الدولي الانساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2019 ، ص460.

المطلب الثاني: انعكاسات النزاع الليبي علي الأمن القومي الجزائري

كان للأزمة الليبية تأثير كبير على الأمن القومي للجزائر، مع انتشار الأسلحة الليبية بسبب التوسع الهائل للحدود المشتركة التي تقارب ألف كيلومتر، ومع حالة الفوضى وانهيار مؤسسات الدولة الليبية، مما أدى إلى فقدان القدرة والسيطرة على هذه الحدود، كان تأثير هذه التغييرات كبيرا، اضافة الى ذلك، اثرت بشكل كبير على أمن واستقرار الدولة الجزائرية وأصبحت بمثابة إنذار للدولة الجزائرية للنهوض والمشاركة في مبادرات اقليمية ودولية وذلك من اجل الحد من تفاقم ا، والنزاع يمكن توضيح التهديدات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري في عدة نقاط يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- طول الحدود البرية التي تشكل عبئا امنيا الذي يعرض الدولة الجزائرية للاختراق.

- بعد حالة فوضى تهريب السلاح جراء نهب مخازن السلاح الليبي من قبل الميليشيات الليبية المسلحة والتي شهدت الكثير من المحاولات لإدخال الأسلحة إلى الجزائر عن طريق الحدود الليبية، وهو ما جعل الجزائر تقلق عن أمنها القومي.

- شهد نشاط الجماعات الارهابية تزايدا داخل المنطقة وخارجها ما أدى الى تخوف الجزائر من اضطراب أمنها القومي عبر تهريب السلاح الى أراضيها، وقد تحققت هذه المخاوف حين أقدم تنظيم القاعدة على الاستيلاء على منشأة عين أميناس للغاز في الجزائر، وقام المهاجمون باحتجاز رهائن أجانب وجزائريين في المنشأة قبل أن تصدي لهم من قبل قوات الجيش الجزائري.

- بعد النزاع الليبي توافد اللاجئون والنازحون من ليبيا إلى دول الجوار فرارًا من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، وتزايدت أعداد النازحين واللاجئين الليبيين الى الجزائر بشكل ملحوظ ملحوظة بالرغم من غلق الحدود البرية الجزائرية، فمن الممكن أن يكون هؤلاء الفارين ينتمون لجماعات إرهابية ويحملون أسلحة ومتفجرات مما يشكل خطورة علي الأمن القومي الجزائري.

[1] سليم بوسكين"تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها علي الأمن الوطني الجزائري2010 2014 "رسالة ماجستير,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة بسكرة,الجزائر,(2014-2015).

المطلب الثالث: النتائج وانعكاسات النزاع الليبي:

عرفت ليبيا منذ سقوط نظام العقيد القذافي وضعا امنيا متدهورا في الداخل الليبي، مما ينذر بحدوث انفلات أمنى إثر انتشار السلاح وتعدد الكتائب المسلحة وكل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي وحكومة واحدة ذات شرعية شعبية، ومن أكثر النتائج والتداعيات السلبية التي خلفها النزاع الليبي على الداخل وأثرت على أمن الدول المجاورة ما يلي[1]:

أولًا: انتشار السلاح والمتاجرة به:

كان انتشار السلاح العامل الأساسي في حالة الانفلات الأمني الذي شهدته الدولة الليبية، وأثر تأثيرًا واضحا على دول جوارها وخاصة الدولة الجزائرية، خاصة في محاولة الاستيلاء على مجمع للغاز الطبيعي بعين أمناس في جنوب الجزائر، فقد تحولت الدولة الليبية الى سوق مفتوحة وتظم جميع انواع الاسلحة بداية بالسلاح الامريكي والتركي الى الايرانية والصربية وصولا الى السلاح الروسي الذي استخرجته الميليشيات من مخازن جيش معمر القذافي فقد اكدت مصادر عسكرية على دخول كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود البرية والبحرية الى جانب كل هذا يتواجد ما يقارب الف تاجر سلاح في ليبيا حيث تحصلت الجماعات المسلحة على ما يقارب 120صاروخ مضاد للطائرات و329صاروخ جي 5ام و144منصة للصواريخ وغيرها من الاسلحة الاخرى وترجع تنامي ظاهرة التجارة بالأسلحة الى عدم وجود حكومة تجمع كل الاطراف وكذا عدم سحب سلاح الاطراف المتنازعة وزيادة التدخل الدولي في النزاع الليبي وكل طرف يدعم جماعة ما لتحقيق غاياته[2].

ثانيًا: تمدد تنظيم الدولة الإسلامية" داعش'

تسبب النزاع الليبي في ظهور جماعات متشددة ومتطرفة تتمتع بمختلف الأجهزة والاسلحة الكاملة كتنظيم الدولة الإسلامية داعش ذات فكر الجهادي، وكل ذلك كان نتيجة الفوضى التي أعقبت سقوط نظام العقيد القذافي، وقد كانت تنتهك جميع القوانين ومن بين الاعمال التي قامت بها شنت هجوم

[1] بلال جمال عبد العزيز، تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011-2021)، المركز الديمقراطي العربي من موقع: https://democraticac.de/?p=83454 تاريخ الدخول: 2023/01/27.

[2] المرجع نفسه.

على فندق طرابلس والاغارة على حقول النفط تخويف وترهيب السكان وقد اشارت بعض التقارير لمنظمة الأمم المتحدة ان عدد المقاتلين وصل الى ما يقارب 3000 مقاتل وهذا الأمر الذي شكل تهديدا كبيرًا على الشعب الليبي وحتى الدول المجاورة وباقي دول العالم [1].

[1] بلال جمال عبد العزيز، المرجع السابق، نفس الموقع

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل سلطنا الضوء على أسباب النزاع الليبي وتداعياتها وبالتالي يمكن أن نستنبط أن النزاع الليبي كان ومازال نزاعا متراكب الطبقات متداخل في أسـبابه بين ما هو داخلي نتيجة للأوضـاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الليبي واخرى خارجية بتداعيات إقليمية واطراف مختلفة ومتعددة كل حسب مصالحه وقد امتدت إلى كثير من دول الجوار بصفة عامة والجزائر بصفة خاصـة حيث كانت تداعياتها خطيرة على جميع الاصـعدة و المسـتويات و كانت مواقف الدولية تجاه النزاع الليبي متداخلة و متضاربة الامر الذي شكل تحديا مباشرا على الدولة الجزائرية و على حدودها و امنها الاقليمي .

الفصل الثاني:

المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا

الفصل الثاني: المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا

تعاملت دول الجوار مع النزاع الليبي بصورة انفرادية في بداية النزاع ليتطور فيما بعد إلى جهود ولقاءات مشتركة، خاصة مع دول الجوار اللّيبي الجزائر وتونس ومصر، وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، نتحّدث في المبحث الأول عن التحديات التي تواجه المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا، ثم في المبحثّ الثاني نتطرق إلى أهم الجهود المبذولة لتسوية النزاع الليبي، لنصل في المبحث الأخير إلى سيناريوهات المحتملة من النزاع الليبي.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا

إن تهديدات وتحديات بناء الدولة في ليبيا هي نتيجة للعديد من الأسباب العميقة بما في ذلك الفراغ المؤسساتي الذي أعقب حراك، حيث شهدت الساحة السياسية الليبية فجوات عميقة مرتبطة بالحكومة الشرعية، أين عجزت المؤسسات السياسية والإدارية عن مواكبة الفترة التي أعقبت الإطاحة بنظام القذافي، إضافة إلى ذلك، أدى فشل مشروع المصالحة وتحقيق العدالة إلى انضمام مجتمعات بأكملها في العديد من أجزاء من ليبيا إلى الجماعات المسلحة، كما أن الفراغ المؤسساتي خصوصا في قطاعي الأمن والدفاع، وكذلك الافتقار إلى الموارد والتكنولوجيا، زاد من تفاقم الوضع[1].

وسنتطرق في هذا المبحث الى دراسة هذه التحديات من الناحية الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية والأمنية إضافة الى تحديات التدخل الخارجي في الشأن الليبي.

المطلب الأول: التحديات السياسية والاجتماعية:

لقد تميزت المواقف الدولية من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ليبيا بالخجولة والمترددة، ناهيك عن التردد الكبير في إطلاق التصريحات العلنية من قبل الساسة العرب والغربيين لكن أمام ارتفاع أعداد القتلى واستمرار عمليات القمع للتظاهرات، خرجت بعض الدول الاوروبية عن صمتها في محاولة لفض الصراع في ليبيا الذي تحول خلال أسابيع قليلة إلى أزمة سياسية وأمنية خطيرة[2]، فقد برزت عدة تحديات أمام مشروع بناء الدولة منها تلك التي فرضتها خصوصيات ليبيا الداخلية، والتي من أهمها اجتماعية، سياسية وثقافية[3]:

[1] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، جملّة الواحات للبحوث والدراسات المجلة 14 العدد 1، 2021، ص 1003.

[2] عنان دنيا زاد، بن جديد سلوى، الازمة السياسية الامنية في ليبيا 2011-2012 بمقاربة نسقية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص2032.

[3] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، مرجع سابق، ص 1004

أولا: التحديات الاجتماعية

من أهم التحديات الاجتماعية التي تعرضـــت مشـــروع بناء الدولة في أفريقيا، والمنطقة العربية ككل، ومنها ليبيا، هي القبيلة والتي هي خاصـية لصـيقة بمجتمعات المنطقة العربية ومنذ تاريخها القديم، ولقد خلف انهيار حكم القذافي على اثر ثورة 17 فيفري 2011م تركه مثقلة بعديد من الجوانب السـلبية على مستقبل ليبيا[1]، فقد أفضت سياساته خلال طول فترت حكمه إلى تغليب الفكر القبلي، وهو ما جعل قادة المرحلة الانتقالية مهتمين بالســياســة الحزبية والقبلية أكثر من اهتمامهم بالديمقراطي، وهو ما أدى إلى فشـل الفرقاء الليبيين في إنشـاء أرضـية مشـتركة، لتسـيري المرحلة الانتقالية، ومازال هناك حالة انقسـام يختم على المشـهد السـياسـي الليبي، نتيجة الفوضــى وعدم التوافق، فتعدد القبائل في ليبيا حسـب رأي بعض المحللين هو من عرقل جهود تحقيق التوافق السياسي في المرحلة[2].

وعليه فإن التنوع القبلي هو أهم قضــية تحدد مســتقبل الدولة الليبية، وبفضــل قدرة القبيلة على حماية واســـتهداف أفرادها لقوانين الدولة، في حين أن الثقافة القبلية يمكن أن تمثل عقبة أمام تحدي البيئة والجهود الليبية، إذا كانت الإمكانية قائمة على منطق قوة النفوذ القبلي والشرعية، مما يعني ضمنا سعي قادة الفترة الانتقالية إلى محاولة بناء مؤسـسـات الدولة الليبية الجديدة المنشـودة، يعني سـعي قادة الفترة الانتقالية. لكن كل هذه الجهود أقل من المســـتوى اللازم، حيث يبد وأن الهوية الوطنية لليبيا لا تزال تتشكل، أمام مشكلة اللواءات الفرعية ذات الطابع القبلي، الأمر الذي يفسر لغز استمرار الهيمنة القبلية وتعدد اللواءات في المرحلـة الانتقاليـة لفترة غير معلومـة، وهو ومـا قد يـأدي إلى تعطيـل المشـــروع الديمقراطي في ليبيا[3].

ثانيا: التحديات السياسية

التحديات السـياسـية هي امتداد للتحديات الاجتماعية الليبية التي سـبق ذكرها وتدور حول مشـاكل فلول نظام القذافي، حيث ســعوا إلى خلق طبقة ســياســية مســتقلة عن المجتمع، وبالتالي فإن انهيار نظام

[1] المرجع نفسه، ص 1005.

[2] المرجع نفسه، ص 1006.

[3] المرجع نفسه.

القذافي لم يقطع الصلة بحكومته السابقة حيث أدت الخلافات التي تميز الشعب الليبي إلى ظهور سلطة مركزية أكثر توحدا. يمكن القول إن هذا هو الحال. خاصة بعد إنشاء المؤسسات الرسمية التي انبثقت عن اتفاقية سكيريز، والتي تم تكليفها بجميع الصلاحيات، بما في ذلك الأمنية والعسكرية، فإن تعيين مؤسسات وشخصيات لا تتمتع بتوافق وتوافق وطني، أثر سلبا على محاولات الأمم المتحدة والدول الصديقة للتوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف[1].

وبالتالي فإن المهمة السياسية الأبرز هي بناء المؤسسات السياسية والديمقراطية، فضلا عن استقلال القضاء، والكفاءة المهنية لمؤسسات الأمن والشرطة، فضلا عن خضوعها كقوات لقيادة السلطات المدنية المنتخبة هذه المهمة، بالإضافة إلى تعزيز شرعية البرلمان ومصداقيته هي تعزيز الهيكل والقوانين والإجراءات والمستويات المتعلقة بمسألة نزاهة الانتخابات والعدالة في تمثيل القوى السياسية. والإصلاح ضروري لأنه يقوم على نظام متكامل للآراء[2].

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

ليبيا غنية بالبترول كونها تملك أكبر مخزون للنفط، إضافة إلى منشآت تكرير ومصايف النفط، التي يتم تصديره مباشرة عبر موانئ "السدرة" و"رأس لأنوف "و"الربيقة"، يقدر بنحو 45 مليار برميل، وهي ذات أهمية كبيرة، بالإضافة إلى شأنها الاقتصادي، وهو ي المنطقة التي كانت مركزا للجماعة الإرهابية داعش[3].

فمنذ اكتشافه في عام 1859، كان النفط عاملا مهما في النزاعات الدولية; إن الحرب الأهلية الليبية ليست نتيجة نقص الموارد اللازمة لحماية مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، بل على العكس من ذلك، نظرا لمصالح ليبيا الاقتصادية المتعلقة بالحيوية الإقليمية للثروة الطبيعية ودورها في تمكين وتكرار إمكانية التدخل الأجنبي عندما تكون مناطق استخراج المعادن المهددة مهددة من قبل

[1] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، المرجع السابق، ص 1007.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص1008.

أطراف النزاع، تعتبر واحدة من أغنى الدول التي تقبل بشراهة للقوى الغربية في إطار التنافس على القوة العالمية بإمدادات النفط من المطلعين أو من قبل الحلفاء الإقليميين والدوليين التسويق[1].

فقد أصبحت خطط الحروب ترسم حسب عامل الموارد الطبيعية، كما أنها باعث لحدوث صراعات داخلية، وحتى إقليمية ودولية، لكونها تشكل عاملا مهما في معادلة الاقتصاد والسياسة، فقد أصبحت ليبيا محط أنظار القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة، كمجال جديد للتنافس، حيث أن هذه المنطقة تنتج ما يقدر بـــ 8 مليون برميل يوميا، وعلى هذا تسعى أمريكا للسيطرة على مناطق تواجده، بهدف إتمام سيطرتها على المخزون العالمي للنفط، وبالتالي تحييد النفوذ الأوروبي والروسي، وإيقاف تطورها اقتصاديا واستراتيجيا لا سيما عدوها التقليدي روسيا، وباعتبار أن التحكم في انتاج الطاقة يعتبر مصدر القوة في العلاقات الدولية، ولهذا ازاد قلق كل من أمريكا وحلفائها، عندما استولى خليفة حفرت على حقول النفط، وموانئ "رأس لانوف" و"السدرة" و"الربيقة" في سبتمبر 2016، وحاول تصدير النفط بعيدا عن مؤسسات الدولة الرسمية للنفط، وهذا ما تم اعتباره من طرف القوى الكبرى تهديدا للاستقرار وتوسعا للصراعات والانقسامات الداخلية وهو وما اعتبرته حكومة فائز السراج ووصفته بالعمل الغير الشرعي والغير المقبول[2].

ولذلك فان ليبيا تمثل موردا طاقويا مهما في معادلة الاقتصـــاد العالمي، نظرا لإمكانياتها الإنتاجية والاحتياطية من النفط، وكموقع استراتيجي مشرف على البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر منطقة الصراع التقليدية بين القوى الكبرى، وبوابة للسيطرة على أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية، وتمثل الهلال الخارجي لمنطقة "أوراسيا" التي اعتبرها "برجينسكي" بداية الانطلاق نح والتمكن من السيادة العالمية، ويرى البعض أن النفط الليبي هو مشكلة التي تواجه التسوية السياسية، ولذلك يرى اغلب الليبيين انه ان لم يكن هناك حديث شفاف وواضح عن وضعية النفط الليبي، وكيفية تقسيم عائداته المالية فلن تسكن وتيرة الحرب، وستتجدد الاشتباكات في كل مرة، إلى أن قوات حكومة الوفاق الوطني تنوي المضي في الحرب حتى آخرها، لتأمني مصدر إنفاقها، عن طريق وضع يدها على الحقول والموانئ في المنطقة، لكن جيش حفرت لن يسمح بذلك، وأرجع احد السياسيين الليبيين في حديث مع صحيفة "الشرق

[1] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، المرجع السابق، ص 1009.

[2] المرجع نفسه.

الأوسط"، أسباب جل الأزمات الليبية إلى النفط بقوله: "الجميع يريد الاستحواذ عليها وحتى الميليشيات تتقاتل من اجل نصيب اكرب منها".[1]

وقد اجتمع عدد من المسؤولين من عدة دول، بمبادرة ايطالية، ولمعاينة تعقيدات توقف إنتاج وتصدير النفط، التي تسببب فيها خليفة حفرت وأعوانه، وفي أواخر جويلية 2020 عقد اجتماع دولي، ضم مسؤولين من ألمانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر والإمارات، مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة عن "ستيفاني ويليامز"، لمناقشة تداعيات استمرار غلق الحقول النفطية في ليبيا[2].

إضافة الى التفاوت الكبير في المستوى المعيشي بين الأفراد والمناطق المختلفة في الداخل الليبي، وذلك بسبب الاحتقان السياسي والامني التي تعيشه البلاد منذ سقوط النظام، بالإضافة إلى البيئة العربية والإقليمية المضطربة، والتي ظلت تعاني من هذه الاضطرابات السوسيواقتصادية، التي كانت نتيجة تلك التداعيات من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بسبب سياسات رأسمالية والليبرالية التي انتهجتها الأنظمة السياسية العربية، والتي كان لها تأثير سلبي على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ما ساهم في إعاقة إنجاز الوفاق الوطني الذي تأسس على عدالة التوزيع وتقارب المستوى المعيشي بين مختلف طبقات المجتمع.

فهشاشة مؤسسات الدولة الليبية التي تركها معمر القذافي، والتي كانت تمارس نوعا من السلطة الضابطة في الاجمال الاقتصادي، قد أصبحت عبارة عن فضاء إقليمي مفتوح أمام كل الممارسات الاقتصادية غير المشروعة، ما سهل من عملية انتشار وتوسع هذه الوضعية الصعبة للبلاد مع ضعف الدول المجاورة، ما جعلها بيئة خصبة للمهربين وتجار المخدرات لمزاولة نشاطاتهم الاجرامية، لا سيما في ظل حضانة الجماعات والميليشيات المسلحة، وهذا يمثل أيضا عائقا اقتصاديا أمام تحقيق الاستقرار لإنجاح مشروع بناء الدولة[3].

[1] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، المرجع السابق، ص 1009.

[2] المرجع نفسه، ص1010.

[3] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، المرجع السابق، ص 1010.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

الاســـتقرار الأمني هو أحد الركائز المهمة لعملية بناء الدولة الديمقراطية في العهد الحديث، غير أن مباشـرة هذه العملية في حالة ليبيا تواجهها مجموعة من التعقيدات والتحديات، فعدم التحكم في الصـراع الداخلي التي يشـهده الواقع الليبي وانعدام وجود وتقبل الحلول يوحي بعجز السـلطة المركزية على بسـط نفوذها على سـاحة الصـراع وخاصـة مراقبة الحدود، وهذا ما نتج عنه حالة من الفراغ الأمني الذي أتاح للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة فرصـة اسـتغلال الوضـع، وخلق بيئة لنشـاطاتها بعيدا عن رقابة الدولة الليبية والسـلطة الضـبطية، فعلى إثر سـقوط نظام القذافي كانت معظم التقارير الدولية تشـير إلى أن ليبيا غارقة بانتشـار الأسـلحة الصـغيرة والخفيفة، التي زودت بها بعض الدول الثوار، وأشـارت بعض التقارير الاســتخباراتية البريطانية أن ليبيا انتشــرت بها ملايين الأطنان من الأســلحة، أي أكثر من الترسانة الإجمالية للجيش البريطاني، وهو ذه الأسلحة قد باتت تهدد امن ليبيا والدول المجاورة لها[1].

فلقد تعرض أكثر من 440 موقع لتخزين الاسـلحة أثناء الحملة التي شـنها الحلف الأطلسـي إلى النهب من أطراف مجهولة، ولا تزال هذه الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ضائعة من ترسانة القذافي، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة والمواد الكيماوية، التي تشكل خطرا كبيرا على الأمن الليبي ودول الجوار، ومع عمليات التهريب الواسعة للأسلحة والذخيرة التي باتت تهدد بلدان الجوار الليبي، وما يميز الساحة الأمنية الليبية هو كثرة التشـكيلات المسـلحة التي تتوزع على مناطق مختلفة، وتمارس نشـاطها بشـكل مباشـر ومن أهمها[2]:

1. قوات فجر ليبيا: التي تتكون من مجموعة من التشــكيلات المســلحة من الثوار مقدرة بحوالي 23 مدينة ليبية، التي تمكنت من الســيطرة على العاصــمة الليبية مدينة طرابلس، وامتد نفوذها على اغلب الغرب الليبي أين توجد الكثافة السكانية في البلاد، وهو ي تشكيلات موالية لحكومة الوفاق الوطني، وقد تم استحداث تشكيلان جديدان، الأول سمي "بالحرس الرئاسي "وشكلته حكومة السراج، والثاني "الحرس الوطني" تم انشائه على قرار سابق للمؤتمر الوطني .

[1] المرجع نفسه، ص 1011.

[2] المرجع نفسه، ص 1011.

2. القيادة العامة للجيش الليبي: وهو ي المجموعات التي تقاتل مع اللواء خليفة خفتر، ويتكون اغلب عناصرها من قبائل الشرق، وهو ي مجموعات تقاتل ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنة، وقد خسر حفرت الكثير من عناصره في معارك ضد بنغازي ودرنة، ويقود جيش حفرت قادة عسكريون ممن كانوا في جيش القذافي، أمثال ونيس بومخادة قائد كتائب الصاعقة.

3. قوات القعقاع والصواعق والمدني: وهو ي فقط تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان، وتضم إليها الكثير من عناصر اللواء معزز الذي كان تابعا من قبل لابن العقيد معمر القذافي لخميس القذافي، وعناصر من كتيبة أحمد المقريف المكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، والذي كان يقودها اللواء الرباني اشكال والذي يقيم حاليا في العاصمة المصرية القاهرة، ودخلت هذه القوات في صراع مع المجموعات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا، وتراجعت من طرابلس لتستقر بمدينة الزنتان حصنها الآخر، في حين بعض من هذه القوات يقاتل مع ثوار القبائل في الجبهة الوطنية.

4. قوات الدروع : وتتكون من أغلبية الثوار، وتملك ترسانة عسكرية اغلبها مما استولى عليه الثوار من قوات القذافي، غير أن هذه القوات تراجعت ولم تعد تملك تلك القوة السابقة. التي عرفت بها من قبل.

5. مجلس شورى ثوار بنغازي : وهو وتنظيم يضم 5 كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وقد خاض حربا ضد قوات حفر في بنغازي، وقد خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها، وتحالف مؤخرا مع "سرايا الدفاع عن بنغازي."

6. كتائب الطوارق في الجنوب الليبي : هي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس الحدود الجنوبية مع تشاد[1].

7. مجلس شورى ثوار درنه : وهو ومكون من عدد من الكتائب المسلحة، من بينها "مجلس شورى شباب الإسلام" والذي أعلن انضمامه إلى تنظيم داعش، وقد دخل في منتصف عام 2015 في مواجهات مع داعش.

[1] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، المرجع السابق، ص 1012.

8. تنظيم أنصار الشريعة : يقوده "الشيخ محمد الزهاوي" ويتواجد في المنطقة الشرقية من ليبيا والذي أعلن عن مقتله في جانفي 2015، وكان جزءا من مجلس شورى ثوار بنغازي، غير أن هذا التنظيم قد انبثر، وانضم باقي أعضائه إلى داعش[1] .

9. جيش القبائل : هي مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وجدت الدعم من الزنتان واللواء حفرت ومصر، وقد أسسها "احمد قذاف الدم" وهو وابن عم العقيد القذافي المقيم في القاهرة، وهو ي ضد التشكيلات المسلحة في جبهة الوطنية في الغرب الليبي، وتم إخراج هذه القوات من حصنها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس[2].

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتسوية النزاع الليبي

بعد ثماني سنوات على بدء النزاع الليبي، والتي لازالت في مفترق الطرق، والصعوبات والعقبات مستمرة، وكلما تم الاقتراب من إيجاد حل السياسي للأزمة، كلما انفجرت عقبات جديدة، فتفشل الجهود وتتوقف وتعود إلى المربع الأول للأزمة[3]، وسنتطرق في هذا المبحث الى الكشف عن الجهود والمبادرات المبذولة لتسوية النزاع الليبي من الجهة الإقليمية والداخلية بالإضافة الى ما قامت به المنظمات الدولية من اجل تحقيق هذا الامن والاستقرار للشعب الليبي.

المطلب الأول: مقاربة دول جوار ليبيا:

بعد تعقد النزاع الليبي واستمرارها قامت الجزائر بطرح بمبادرة "دول الجوار" وذلك من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا لاجتماعات تنسيقية، ولكن المبادرة تركزت مع مرور الوقت على ثلاث دول التي تربطها علاقة حدود مباشرة مع ليبيا وهو ي الجزائر ومصر وتونس وهو ي الدول التي تعتبر أن النزاع الليبي تفرض تحديات أمنية مباشرة عليها، وبعد اعلان رئيس مكتب العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية المسؤول عن ليبيا، بأن حكومة الوفاق الوطني قد كانت على وشك منح اتفاق لشركات الطاقة التركية حصة في إنتاج البترول والغاز الطبيعي في ليبيا، ليأتي بعدها بيومين نبأ إعلان السرّاج عزمه

[1] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، ص 1013.

[2] المرجع نفسه، ص 1014.

[3] أحمد محمد أحمد القلعاوي، دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها، ص312.

على الاستقالة، فاستناد الجزائر إلى الدبلوماسية متعددة المستويات قد فرضه مضمون النزاع في حد ذاته، وذلك من خلال الاندماج في المسارات الدولية[1].

أولا: اجتماع دول جوار ليبيا بالجزائر:

استمرت الجهود الجزائرية لإيجاد حلول للازمة الليبية، ونجحت في عقد اجتماع لدول جوار ليبيا بتاريخ 8 ماي 2017 بالجزائر العاصمة، وقد أعلنت الخارجية الجزائرية بعد الاجتماع المنعقد الى توصل الأطراف الليبية إلى تحديد تعديلات على الاتفاق السياسي لحل النزاع الليبي وهو وما سمي " باتفاق الصخيرات"، كما جاء في البيان الختامي للاجتماع الـ11 لوزراء دول جوار ليبيا، قد تأكد أن هذه الأطراف ملتزمة بـ " تشجيع المصالحة الوطنية في ليبيا، ومنع كل أنواع التدخل الخارجي وخاصة التدخلات العسكري"، واعترف البيان بأن التعديلات "ستسمح بالتوافق حول حسن تطبيق الاتفاق السلمي دون التدخل العسكري الأجنبي"، وقد دعيت جميع الأطراف الليبية إلى "الانخراط في الحوار الوطني"، وهذا ما اعتبر أن ذلك من شأنه أن "يقدم ضمانات لتطبيق ومتابعة مسؤولة للاتفاق السياسي الليبي[2].

لكن مجددا تعثرت المبادرة المشتركة لدول الجوار بسبب تجدد المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع والتدخلات الأجنبية والإقليمية التي تتغذى من الصراعات لتحقيق مصالحها، غير أن الجهود الدبلوماسية الجزائرية استمرت وتم برمجة لقاء وزاري مشترك بتاريخ 21 ماي 2018 بالجزائر العاصمة، وجاء في "بيان الجزائر لدعم التسوية في ليبيا"، تشديد الوزراء على أهمية لوضع خطة عمل أممية حيز التنفيذ من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية"، وواصلة الجزائر مسعاها عبر تنظيم اجتماع آخر لدول الجوار الليبي بتاريخ 23 جانفي 2020 لممثلين عن تونس، مصر، بالإضافة إلى تشاد، النيجر والسودان، وقد عقد اللقاء بمبادرة جزائرية، واندرج في إطار الجهود المبذولة والمستمرة لتدعيم التنسيق والتشاور بين بلدان

[1] محمد عبد الكريم أحمد، مستقبل الدولة الليبية .. مسارات التسوية وتهديدات المحاصصة، تاريخ النشر: 30سبتمبر 2020، من موقع: https://www.alaraby.co.uk/opinion، تاريخ الدخول: 2023/04/02.

[2] بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، دور الجزائر في مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي – رؤية تقييمية للدور الجزائري، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن ، العدد خاص 2022، ص 158.

الجوار الليبي والفاعلين الدوليين وكل ذلك من أجل مرافقة الليبيين للمرور بتسوية سياسية لحل النزاع عن طريق الحوار[1].

ثانيا: المبادرة المصرية لحل النزاع الليبي:

في السادس من شهر جوان 2020 التقى الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" كل من المستشار عقيلة صالح والمشير خليفة حفتر القائد العام للقوات المسلحة الليبية بقصر الاتحادية بمصر، وقد أسفر اللقاء عن الإعلان عن مبادرة "ليبيا ليبية" لإنهاء النزاع شرط وحدة وسلامة المؤسسات الوطنية وعودة ليبيا إلى مسار المجتمع الدولي[2].

وأثارت المبادرة المصرية بشأن ليبيا تساؤلات حول إمكانية نجاحها في وقت تدعم فيه القاهرة أحد طرفي النزاع، بينما يرفض الطرف الآخر هذه المبادرة رغم ترحيب واسع بهذه المبادرة، وشكك خبراء في إمكانية نجاح "إعلان القاهرة لهذه المبادرة"[3].

وقد خلصت هذه المبادرة الى وضع بنود من اجل حل النزاع الليبي تمثلت في[4]:

- ✓ التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واستقلالها، واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن، والتزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار.
- ✓ ارتكاز المبادرة على مخرجات مؤتمر برلين، التي نتج عنها حلا سياسيا شاملا يتضمن خطوات تنفيذية واضحة (المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية)، واحترام حقوق الإنسان، واستثمار ما انبثق عن المؤتمر من توافقات بين زعماء الدول المعنية بالنزاع الليبي.

---

[1] بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، مرجع سابق، ص 158.

[2] الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، مصر والملف الليبى، تاريخ النشر: 10 أبريل, 2022، متاح على موقع: **HTTPS://BETA.SIS.GOV.EG/AR/**، تاريخ الدخول: 2023/04/07.

[3] محيي الدين حسين، المبادرة المصرية بشأن ليبيا: مفتاح للحل أم مناورة سياسية؟، **بتاريخ** 08.06.2020، متاح على موقع: https://www.dw.com/ar، تاريخ الدخول: 2023/04/07.

[4] سمير عمر، بالتفاصيل.. بنود إعلان القاهرة لحل الأزمة الليبية، تاريخ النشر: **6**يونيو 2020، متاح على موقع: **https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1350280-**، تاريخ الدخول: 2023/04/07.

- ✓ استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية (5+5) بجنيف، برعاية الأمم المتحدة، وقيام هذه الاخيرة والمجتمع الدولي بإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها، حتى تتمكن القوات المسلحة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من الاضطلاع بمسؤولياتها ومهامها العسكرية والأمنية في البلاد.

- ✓ العمل على استعادة الدولة الليبية لمؤسساتها الوطنية، مع تحديد الآلية الوطنية الليبية الملائمة لإحياء المسار السياسي برعاية الأمم المتحدة، واستثمارا لجهود المجتمع الدولي لحل النزاع الليبي.

- ✓ إعادة سيطرة الدولة على كافة المؤسسات الأمنية ودعم المؤسسة العسكرية، مع تحمل الجيش الوطني مسؤولياته في مكافحة الإرهاب، وتأكيد دوره بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطية لحماية السيادة الليبية واستعادة الأمن في المجال البحري، والجوي، والبري.

- ✓ قيام كل إقليم من الأقاليم الثلاث بتشكيل مجمع انتخابي يتم اختيار أعضائه من مجلسي النواب والدولة الممثلين لكل إقليم، بجانب شيوخ القبائل والأعيان، ومراعاة نسبة تمثيل مقبولة للمرأة والشباب والنخب السياسية من المثقفين والنقابات.

- ✓ قيام كل إقليم باختيار ممثله للمجلس الرئاسي ونائب لرئيس الوزراء من ذوي الكفاءة والوطنية، بهدف تشكيل مجلس رئاسة من رئيس ونائبين، ومن ثم قيام المجلس الرئاسي بتسمية رئيس الوزراء ليقوم بدوره هو ونائبيه بتشكيل حكومة وعرضها على المجلس الرئاسي، تمهيدا لإحالتها لمجلس النواب لمنحها الثقة.

- ✓ يقوم المجلس الرئاسي باتخاذ قراراته بالأغلبية، عدا القرارات السيادية المتعلقة بالقوات المسلحة، فيتم اتخاذ القرارات أو البث في المقترحات التي يقدمها القائد العام للجيش في هذه الحالة بالإجماع وبحضور القائد العام.

- ✓ حصول كل إقليم على عدد متناسب من الحقائب الوزارة طبقا لعدد السكان، عقب التوافق على أعضاء المجلس الرئاسي الجديد وتسمية رئيس الحكومة، على ألا يجمع أي إقليم أكثر من رئاسة للسلطات الثلاث (المجلس الرئاسي، مجلس النواب، مجلس الوزراء).

- ✓ قيام الأمم المتحدة بالإشـراف على المجمعات الانتخابية بشـكل عام لضـمان نزاهة سـير العملية الخاصة، باختيار المرشحين للمجلس الرئاسي.
- ✓ على المجتمع الدولي إخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية[1].

ثالثا: تفعيل مبادرة دول الجوار الليبي:

أعرب وزراء خارجية دول جوار ليبيا الجزائر وتونس ومصـــر بتاريخ 12 يوني و2019 بتونس خلال الاجتماع الوزاري للمبادرة الثلاثية عن قلقهم وانشـــغالهم حول الوضـــع في ليبيا وتباحثوا حول الجهود المشـــتركة والتكاملية في إطار المبادرة الثلاثية، وأكد الوزراء في بيان الاجتماع الوزاري للمبادرة الثلاثية التزامهم بالعمل سـويا من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية وإقناع جميع الأطراف بوضـع السـلاح جانبا لتجنيب الشـعب الليبي مزيدا من المعاناة ومراعاتا للمصـلحة الوطنية عامة مطالبين هذه المجموعات بالمرونة اللازمة ووقف التصـعيد والعودة إلى المسـار السـياسـي في إطار حوار ليبي شـامل يجمع كل الاطراف[2].

غير أن ما يؤاخذ على الدبلوماسية الجزائرية هو عدم التنسيق المسبق، قبل طرح أي مبادرة، مع الدول المؤثرة في الملف الليبي وهي قطر، تركيا، المملكة العربية السعودية، مصر والإمارات العربية المتحدة، بالإضـــافة إلى روســـيا والولايات المتحدة الأمريكية فكل هذه الأطراف المذكورة لها تأثير مباشـــر ومن شـأنها إقناع الأطراف المؤثرة بحل سـلمي من خلال ممارسـة ضـغوطات على هذه الأطراف، من أجل التوقع على اتفاق سلام دائم وشامل يحافظ على سيادة ليبيا ووحدة أراضـيها، ويسـاهم في حماية الأمن القومي لدول الجوار[3].

[1] سمير عمر، بالتفاصيل .. بنود إعلان القاهرة لحل الأزمة الليبية، مرجع سابق.

[2] بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، مرجع سابق، ص 157.

[3] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية ودول العالم في حل النزاع الليبي:

ان كل الجهود الدولية والإقليمية، أظهرت أنها محدودة للغاية بما في ذلك جامعة الدول العربية الذي أضحى دورها مجمدا تجاه هذا النزاع، خصوصا بعد أن سلم الملف بالكامل إلى التنظيم الدولي، وقد انحسر دورها الإقليمي في اهتمامات بعض الدول العربية ذات الصلة وفي مقدمتها مصر والجزائر وتونس، وهي دول الجوار المباشرة والملاصقة لليبيا، والتي تتأثر تأثرا مباشرا بما يحدث في ليبيا من كل الأحداث، كما أن هناك محورا، عربيا يكاد يكون منفردا وهو ومكون من مصر والسعودية والإمارات، في مواجهة طرف عربي إقليمي آخر والذي يتكون من قطر وتركيا، وكل من هاته المحاور العربية يسعى إلى تنسيق إقليمي أوسع أو دولي، لكي يستقوى في مواجهة المحور الداخلي[1].

أولا: دور الجامعة العربية:

وافقت الجامعة في شهر فيفري 2011 على تجميد عضوية ليبيا أثناء الفوضى الليبية، والتزمت الحياد تجاه دعم قطر للقوات المناهضة للحكومة الليبية، ثم أعلنت موافقتها في مارس 2011، على اصدار قرار منطقة حظر الطيران التي فرضها حلف شمال الاطلسي "ناتو" فوق ليبيا، وهو وما كان عنصرا حاسما في تحويل دفة الحرب، وأكد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الاطراف المقاومة للقذافي في مارس 2011، على "عدم شرعية" النظام الليبي تحت قيادة العقيد معمر القذافي وعلى ضرورة "إجراء اتصالات مع المجلس الوطني الانتقالي" الذي أقامته المعارضة، ودعا مجلس الامن الدولي من أجل فرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين"، ونددوا خلال اجتماع اجري في العاصمة السعودية الرياض، "بالجرائم المرتكبة ضد المدنيين في ليبيا، باستخدام الاسلحة الثقيلة والرصاص الحي وتجنيد مرتزقة أجانب، وما نتج عن ذلك من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأبرياء، مما يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي[2]."

[1] أحمد محمد أحمد القلعاوي، دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها، ص312.

[2] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، الازمة السياسية الامنية في ليبيا 2011-2012 بمقاربة نسقية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية -المجلد 06 -العدد 01 -جوان 2021، ص 2033.

ثانيا: دور الاتحاد الافريقي:

كان الموقف الإفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا، لدرجة أنه امتنع عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي في بداية النزاع، واكتفى فقط بالتعبير عن استنكاره للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والأسلحة ضد المتظاهرين، واتخذ موقفا رافضا للعمليات العسكرية لحلف الناتو على ليبيا لان ذلك يمس سيادة وطنية للدولة الليبية وشأنها الداخلي، وشـــدد على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وببنود قرار مجلس الأمن، وذلك في محاولة منه لوضع حد لــذلك الوضــع المتدهور، كما قــام بطــرح مبادرة عرفــت بــخارطة الطريق الإفريقية، والتي جاءت بعد تشكيله للجنــة خماســية مكونة مــن خمــس دول افريقية وهي موريتانيا، جنوب افريقيا، مالي، الكونغو، اوغندة، والتي تمكنت من صياغة مبادرة شددت فيهــا علــى ضــرورة الوقــف الفــوري لكــل الأعمال العدائيــة، وفــتح حــوار بــين جميع الأطراف الليبيــة وضمان إدارة سلمية لمرحلة انتقالية، تقود لتبني مشروع الدولة الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

فبــالرغم مــن تأييــد الحكومــة الليبيــة لتلــك المبادرة، غير أن المعارضة الليبيــة رفضتها، تحت ذريعة أنها مصطنعة دعما لسياسة القذافي، ولذلك لم تنجح مبادرة الاتحاد الإفريقي ولكن حظيت بالتأييد من قبل العديد من الدول الإفريقية ومنها الجزائر التي أكدت ضم صوتها الى صوت الاتحاد الإفريقي، كدعوة الى وقــف فــوري لأعمــال العنف وتقبل فكرة الحوار الجامع بين كل الأطراف الليبية، من أجل تسوية النزاع، فعكس لما تقدم به الاتحاد الإفريقي من خلال مبادرة خارطة الطريق للحل السلمي لحل النزاع في ليبيا، قامت جامعة الدول العربية وكذا مجلس التعاون الخليجي بالانحياز منذ البداية إلى المعارضــة في ليبيا، واشترطوا تنحي القذافي من الحكم كحل وحيد وأولي الزامي للخروج من الأزمة[2].

دور مجلس التعاون الخليجي :

لقد تعاملت دول الخليج بإيجابية مع الثورة الليبية و برز دورها تصاعديا في مقابل الدور العربي عبر عدة مسارات تمثلت في مطالبة المجتمع الدولي حماية الشعب الليبي الذي يعاني قمع على يد

[1] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، مرجع سابق، ص2034.

[2] المرجع نفسه.

قوات النظام و في ظل هذا الصدد دعت وزراء خارجية دول المجلس في 7مارس 2011 الى فرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا و الضغط على جامعة الدول العربية لتبني هذا الاقتراح و كل هذا تجسد في قرار المجلس رقم (1973) اضافة الى تجميد عضوية ليبيا في الجامعة كما سعت دول الخليج الى ابراز دورها و ذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات الدولية التي تخص النزاع الليبي واستضافتها، وهو ما تمثل في: المشاركة الخليجية، ممثلة في قطر، بمؤتمر لندن في 29 مارس2011 ، الذي شارك فيه وزراء خارجية أكثر من 40 دولة، بهدف التباحث بشأن كيفية مساعدة وحماية الشعب الليبي وكانت ابرز مخرجاته :

تاييد و الالتزام بقرار مجلس الامن حول استخدام القوة لقمع قوى النظام.

تقديم المساعدات الإنسانية االمستعجلة للمدن التي تعاني في ليبيا

اعادة اعمار البنى التحتية و تشجيع الفرد الليبي على بناء مستقبله الجديد.

السعي الى تشكيل مجموعة اتصال دولية حول ليبيا تقود الجهود الدولية لتكون القوة السياسية الدافعة إلى جانب المهمة العسكرية لحماية المدنيين. و كانت قطر اول الداعمين على استضافة أول اجتماع لهذه المجموعة

و لم يكن الدور الخليجي دعم الثورة فقط بل امتدت ايضا لتشمل الجانب العسكري خاصة السلاح حيث قامت قطر بارسال اربع مقاتلات من طراز (ميراج2000) و ذلك للمشاركة في الدوريات المسلحة كما ساهمت دولة الامارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف – 16"، و كذا ست طائرات من طراز "ميراج"، و ذلك من اجل تنفيد منطقة حظر طيران با الاضافة الى ارسال السعودية لطائرة مراقبة من طراز "أواكس با الاضافة الى كل هذا الدعم سعت الدول الخليجية الى اعانات على المستوى الانساني في ارسالها الى عدة قوافل من المساعدات الانسانية الى مدينة بنغازي كذلك تزويدها بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار، و كذا تقديم الكويت

دعم للشعب الليبي 50 مليون دينار فقد كان دور مجلس التعاون الخليجي ناتج عن عدة مصالح الموجودة في الدولة الليبية [1]

المطلب الثالث: المبادرات السياسية لحل النزاع الليبي

إن تعقد النزاع في ليبيا قد فتح المجال لقوى دولية مختلفة للتدخل في الشأن الليبي ومحاولة للخروج من النزاع، وكل ذلك خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى، وقد سلكت المبادرات إلى إيجاد تسوية سياسية لهذه النزاع عدة مسارات، وذلك من أجل تثبيت أسس عملية سياسية تنهي الصراع الدائر في ليبيا منذ سنة 2011، وقد انطلقت أول أشواط المبادرات السياسية من مفاوضات الصخيرات وصولاً إلى مؤتمر برلين، وقد جاء كانت هذه المحطات على النحو التالي[2]:

أولا: محطة الصخيرات

تم تنظيم أول لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات المغربية، وكان ذلك برعاية المملكة المغربية وتحت إشراف الأمم المتحدة، وامتدت مفاوضات الصخيرات لخمس جولات، وخلصت هذه الجولات اتفاقاً تشكلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، والتي لاقت تأييد المجتمع الدولي، واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الشرعية الممثلة للدولة الليبية، وتدور أهم نقاط محور الاتفاق حول الآتي[3]:

1. تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي تنوب عن السلطة التنفيذية والتي تتكون من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء ويكون مقرها طرابلس.

---

[1] عمر الحسن، دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار ، 7مايو 2011 من موقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172110581262538 9.html تاريخ الذخول : 2023/04/4

[2] نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات، تاريخ النشر: 18فبراير، 2020، من موقع: https://eipss-eg.org/ ، تاريخ الدخول: 2023/04/02

[3] نورة الحفيان، نفس الموقع.

2. مجلس النواب التذي يمثل السلطة التشريعية للدولة (برلمان طبرق).
3. تكوين مجلس الأعلى للدولة والذي توكل له المهام الاستشارية، ويقوم بأدواره بكل استقلالية ودون تأثير من الجهازين التنفيذي والتشريعي.

لكن الاتفاق لم يدم طويلا، حيث أعلن مجلس النواب في طبرق انسحابه من الاتفاق، وهذا راجع الى خرق وانقلاب الخليفة حفتر على الاتفاق، وهذا ما ادى الى تعطيل دور حكومة الوفاق، وعرقلة مسار الاتفاق السياسي الذي كان سيشكل عند توقيعه نجاحاً مهماً في طريق حل النزاع الليبي.

ثانيا: الدور الفرنسي في إدارة النزاع الليبي:

كان لفرنسا دور كبير في إسقاط نظام القذافي في عهد الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي،، منذ اندلاع أحداث 17 فيفري 2011 م، وذلك من خلال اقدامها على اقتراح لشركائها الأوروبيين بتطبيق عقوبات ضد نظام القذافي وبعدها تبني القرار رقم 1973 الذي صدر من مجلس الأمن بمبادرة من فرنسا والمملكة المتحدة، لتشارك فرنسا بعدها بطائرات حربية في وضربات جوية ضد قوات القذافي، ليتوضح أن فرنسا قد بذلت مجهودا كبيرا لإنجاح هذه المبادرة، وذلك من خلال تحركاتها النشطة في ليبيا حيث استقبل وزير الشئون الخارجية والتنمية الدولية جون مارك، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا استعراض لمسار العملية السياسية والوضع في ليبيا وأكد الوزير الفرنسي في ذلك الوقت، دعمه للوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة[1].

ودعت فرنسا أنداك جميع الفرقاء الليبيين إلى اللجوء لخيار المصالحة الوطنية بعد بيان لكل من فرنسا وبريطانيا في 20 فيفري 2011، بإدانة قمع نظام القذافي للمحتجين المطالبين بالديمقراطية، قادت فرنسا وبريطانيا الرأي العام الدولي فيما بعد، بإطلاق عملية عسكرية في ليبيا، قدمت فيها فرنسا وبريطانيا مشروع قرار يدين ليبيا في مجلس الامن، ويطالب بقرار فرض حظر جوي عليها، الأمر الذي مهد فيما بعد للتدخل العسكري الخارجي المباشر في ليبيا[2].

[1] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى الازمة السياسية الامنية في ليبيا 2011-2012 بمقاربة نسقية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية -المجلد 06 -العدد 01 -جوان 2021، ص 2034.

[2] عنان دنيازاد، مرجع سابق، ص 2034.

وفي جويلية 2017 عُقد في العاصـــمة الفرنســـية باريس لقاء جمع بين أطراف النزاع برعاية الرئيس الفرنســـي إيمانويل ماكرون، وأثمر في وضـــع اتفاق ضـــرورة وقف إطلاق النار من أجل تأمين الحل السياسي عبر مصالحة وطنية بين الفرقاء الليبيين، وكانت قائمة على أسس الديمقراطية تنطلق بصياغة دستورية مروراً بالعملية الانتخابية وصولاً إلى ترسيخ مقومات مؤسساتية في جميع المجالات كضمانة لاستقرار ليبيا، وكالعادة كان مصير هذا الاتفاق الفشل وذلك لعدم موافقة الخليفة حفتر على بنوده[1].

عاودت باريس المحاولة ولم تتوقف لإثبات وجودها كطرف فاعل في النزاع الليبي، وكل ذلك نتيجة تضـــارب مصـــالحها في المنطقة مع أطراف إقليمية ودولية معنية بالملف الليبي، لذلك فعقدت اجتماعا دوليا في ماي 2018، شارك فيه جميع الفرقاء الليبيين، مع ممثلي أكثر من 20 دولة أخرى، ومجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية، وقد نتج عن هذا الاجتماع اتفاق نص على ضـــرورة إجراء انتخابات رئاســـية وبرلمانية، مع وضـــع أســـس دســـتورية للانتخابات ومحاســـبة كل من يريد أن يعيق العملية الانتخابية، كدعم لجهود المبعوث الأممي غســـان ســـلامة حول اقتراح زمني لاعتماد الدســـتور والعمل على توحيد البنك المركزي وباقي المؤسسات المالية، وتدعيم بناء المؤسسات العسكرية والأمنية تحت إشراف أممي، ولكن في الأخير استقبل الاتفاق بمجموعة من الصعوبات لتطبيقه فعلياً وذلك حسب ما أعلن عنه غســـان ســـلامة حينما قال خلال إحاطته التي قدمها إلى مجلس الأمن "أن اتفاق باريس يحتضر نتيجة فشله في الوصول إلى حل سياسي للأزمة الليبية"[2].

ثالثا: مؤتمر باليرمو

دخلت إيطاليا على محور خط النزاع الليبي بعد فرنســـا، وذلك كونها من أبرز الدول المعنية بالحالة الليبية نتيجة ارتباطها التاريخي والجغرافي بهذا البلد، حيث أجرى "سلفي وبرلسكوني" مع العقيد القذافي اتصالا هاتفيا، للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع المضطربة في ليبيا[3].

[1] نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات، تاريخ النشر: 18فبراير، 2020، مرجع سابق، من موقع: https://eipss-eg.org، تاريخ الدخول: 2023/04/08

[2] نورة الحفيان، مرجع سابق: 18 فيفري ير، 2020، من موقع: https://eipss-eg.org، تاريخ الدخول: 2023/03/25.

[3] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، مرجع سابق، ص 2035.

وقد اختلف مؤتمر باليرمو عن اجتماعات باريس، وذلك من خلال إعطائه الأولوية للنظام السابق ومنحه فرصة العودة لبث الاستقرار والأمن إلى ليبيا وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة وذلك كضرورة لتسهيل العملية السياسية والتي تمثلت في الإجراءات الدستورية الخاصة بانعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ولكن فشل مؤتمر باليرمو ومخرجاته لم تتحقق، وذلك نتيجة افتقاده لآليات واضحة لتنفيذه على أرض الواقع، حيث كان الهدف الاساسي للمؤتمر هو منافسة إيطاليا لفرنسا ومحاولة خطف الملف الليبي ليس الا، وذلك في محاولة منها للحد من تمدد النفوذ الفرنسي على الآبار النفطية الكبيرة في ليبيا[1].

رابعا: لقاء وفد حكومة الوفاق ووفد خليفة حفتر بموسكو

أيدت روسيا خارطة الطريق الإفريقية، وطالبت القيادة الليبية بضرورة اتخاذ خطوات معينة مجال تطبيق خارطة الطريق الافريقية، ومن بين هذه الخطوات سحب الوحدات العسكرية من داخل المدن، والتعاون مع الأمم المتحدة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد، وضمان تطبيق مبادرة الاتحاد الإفريقي، على أن يتم ذلك بإشراف طاقم مراقبين الدوليين الذي يتفق عليه جميع أطراف النزاع في البلاد[2].

وفي 13 من شهر جانفي 2020 احتضنت العاصمة الروسية مباحثات غير مباشرة بين وفد حكومة الوفاق ووفد خليفة حفتر وذلك برعاية تركية وروسية، وقد نصت الاتفاق على وقف جميع الأعمال العسكرية وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين وتشكيل لجنة من أجل وضع تصور حول شكل التسوية السياسية والحلول الممكنة للمشاكل الإنسانية، واستراتيجية إعادة الانتعاش للاقتصاد الليبي، وتم توقيع وفد حكومة الوفاق على نص مسودة وقف إطلاق النار، بينما طلب وفد حفتر، مهلة لدراسة محتوى الاتفاق والنظر في إمكانية التوقيع من عدمه، ولكن في النهاية فشلت محادثات موسك وحول الملف الليبي في تحقيق نتائج ملموسة لوقف إطلاق النار[3].

[1] نورة الحفيان، المرجع السابق، نفس الموقع.

[2] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، مرجع سابق، ص 2035.

[3] نورة الحفيان، مرجع سابق، نفس الموقع.

خامسا: مؤتمر برلين

عُقد في 19 من يناير 2020 مؤتمر دولي حول النزاع الليبي والتي استضافته العاصمة الألمانية برلين وقد عرف المؤتمر مشاركة 12 دولة هي دول (5+1) الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بالإضافة إلى تركيا، إيطاليا، الجزائر، الكونغو، الإمارات، مصر، إلى جانب مشاركة منظمات دولية وإقليمية وهو ي الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، في غياب لأطراف النزاع الليبي وأكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن بلادها ستدعم فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يوقف استخدام العنف ضد المتظاهرين[1].

وقد صاغ المشاركون في نهاية المؤتمر اتفاق حول خطة شاملة لتسوية النزاع من خلال تثبيت الهدنة عن طريق وقف إطلاق النار وحظر دخول الأسلحة إلى الأراضي الليبية، وتمحور مخرج المؤتمر في النقاط التالية[2]:

- **على المستوى السياسي:** دعم المسار السياسي الشامل برعاية الأمم المتحدة لتحقيق المصالحة، والتأكيد على دور الدول المجاور في عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا، وازام الأطراف المشاركة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا.
- **على المستوى الاقتصادي:** ضرورة استعادة المؤسسات السيادية الليبية لدورها ومكانتها وعلى رأسها البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الليبية وشركة النفط الوطنية، وضرورة حماية أمن المنشآت النفطية والامتناع عن أيه أعمال عدائية ضدها أو استغلال غير مشروع لمواردها الطاقية.
- **على المستوى الأمني والعسكري:** دعوة كل الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها من أجل وقف إطلاق النار بشكل دائم ومستمر، ودعا البيان أيضا إلى ضرورة الامتناع عن أي عمل يهدم العملية السياسية، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي العسكري وتجنيد أفراد ومرتزقة لصالح أحد الأطراف، وضرورة فرض عقوبات من طرف مجلس الأمن لكل من ينتهك أو يخرق بنود الاتفاق.

---

[1] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، مرجع سابق، ص 2035.

[2] نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات، تاريخ النشر: **18**فبراير، 2020، من موقع: **https://eipss-eg.org**، تاريخ الدخول: **05**/2023/04.

- **الجانب الإنساني:** دعا الاتفاق الأطراف الليبية على ضرورة احترام القانون الدولي لحقوق الانسان وذلك في سبيل حماية المدنيين والمنشآت المدنية العامة والخاصة وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية للمدنيين[1].

سادسا: الدور الأمريكي في إسقاط نظام في ليبيا

كان التدخل الأمريكي لحل النزاع الليبي ، ذريعة من أجل حماية الجالية الأمريكية داخل ليبيا، وتصنف الولايات المتحدة الأمريكية النظام الليبي من الأنظمة المعادية لها، والتي يجب حصرها ضمن خطتها لحماية مصالحها الأمنية، بالإضافة إلى التصدي للحركات الإرهابية داخل قارة أفريقيا، والحد من انتشار الأسلحة[2]، فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات مشددة ضد نظام القذافي وأفراد أسرته وكبار مسؤولي نظامه.

فلا شك أن النزاع الليبي شهدت تفردا كبيرا بالمقارنات بالأزمات والثورات المحيطة بها إقليميا، وذلك ببروز العوامل الخارجية في التأثير على إدارة النزاع ذاته، إذ سمح قرار الجامعة العربية بإعطاء فرصة لحلف الناتو بالتدخل في هذه النزاع، وتسلمتها القوى الدولية لتفعل ما تشاء في ليبيا تحت تأثير القوى الرجعية في الوطن العربي والمؤثرة على قرارات الجامعة عموما وكان ذلك في عهد أمين الجامعة عمر وموسى، كما سمح قرار الجامعة العربية لمجلس الأمن بإصدار قراره رقم (1973) الصادر في مارس 2011، بحماية المدنيين بجميع الوسائل الممكنة، وبالتالي انفتح الطريق أمام حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، على القيام بالمبادرة بشن حملة قصف جوي، لعبت دورا كبيرا بل وما سما في مساعدة قوى المعارضة والرفض في ليبيا على الإطاحة بالعقيد معمر القذافي وعلى الرغم من أن حملة حلف الناتو، المدعومة أمريكيا بالطبع واجهت انتقادات قوية من روسيا والصين وبعض الدول النامية، التي قالت إن حملة الحلف العسكرية قد تجاوزت التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن، غير أن سقوط نظام القذافي اعتبر بمثابة نجاح كبير وغير مسبوق للحلف، إذا ما قورنت بالتجارب السلبية للتدخل الدولي للحلف في كل من أفغانستان، والعراق، بما قد يكرس وجود الحلف في المنطقة[3].

[1] نورة الحفيان، المرجع السابق، نفس الموقع وتاريخ الدخول.

[2] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، مرجع سابق، ص 2035.

[3] عنان دنيازاد، بن جديد سلوى، مرجع سابق، ص 2035.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة من النزاع الليبي:

ليبيا وأمام سيناريوهات متناقضة، أحدهما متفائل، والآخر متشائم تقل حظوظه أمام إصرار المجتمع الدولي على إنهاء النزاع، فإن استمرار الوضع الراهن الذي قد يؤدي إلى مزيد من التأزم، ومن بين تجلياته تمسّك الحكومة المؤقتة برئاسة فتحي باشاغا التي نصّبها برلمان طبرق توازيا مع حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليا، بشرعية نشاطها، رغم رفض المجتمع الدولي لها، وآخرها تصريح السفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، بوجود حكومة انتقالية وحيدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، ولا حاجة لحكومات مؤقتة أخرى[1].

لكن وبعد يوم واحد من هذا التصريح، أصدرت حكومة باشاغا بيانا تجدّد موقفها حول انتهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية بالفشل في تنظيم انتخابات 24 ديسمبر 2021، هذا الموقف من شأنه أن يعكّر صف ومسار الانتخابات، ويؤزّم الوضع ما لم يتم التراجع عنه والامتثال للشرعية الدولية، إلى جانب وجود ملفات عالقة على غرار ملف المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وتوحيد الميليشيات تحت راية جيش واحد[2].

سيناريو الانفراج وإنهاء النّزاع وإنجاح تنظيم انتخابات رئاسية، ومن مؤشراته اجتماع تونس الدولي الذي عقدته، الخميس الماضي، مجموعة العمل الدولية المعنية بالمسار الأمني في ليبيا المنبثقة عن مسار برلين، وخصّص الاجتماع لدراسة الخطوات المقبلة في تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار، وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية الليبية وتأمين الانتخابات، وركّز النقاش على "التنفيذ التام لاتّفاق وقف إطلاق النار بما في ذلك مراقبة وقف إطلاق النار، ونزع السّلاح والتسريح وإعادة الإدماج (الميليشيات المسلحة)، بالإضافة إلى انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية وتشكيل قوة عسكرية مشتركة"[3].

---

[1] آسيا قبلي، مدّ وجزر في المشهد السياسي مبادرات وسيناريوهات لحل الأزمة اللّيبية، تاريخ النشر: 16 ديسمبر 2022، من موقع: http://www.ech-chaab.com/ar تاريخ الدخول للموقع: 2023/04/02.

[2] آسيا قبلي، مدّ وجزر في المشهد السياسي مبادرات وسيناريوهات لحل الأزمة اللّيبية، تاريخ النشر: 16 ديسمبر 2022، من موقع: http://www.ech-chaab.com/ar تاريخ الدخول للموقع: 2023/04/02.

[3] المرجع نفسه.

ولإجراء مزيد من المباحثات بشـــأن جوانب عالقة محدّدة من اتفاق وقف إطلاق النار، وتفعيل الآليات ذات الصـلة، أعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عبد الله باتيلي، أن "اللجنة العسكرية المشـتركة سـتعقد اجتماعاً بحضـوره بمدينة سـرت في 15 جانفي 2023"، ويأتي هذا الاجتماع في إطار تنفيذ مخرجات اتفاقي برلين الأول المنعقد في 19 جانفي 2020، حول ليبيا بمشاركة دولية واسعة لبحث تأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية حول مستقبل البلد، والثاني المنعقد في 23 جوان 2021، أين نوقشـــت التطورات في ليبيا بما فيها دعم إقامة الانتخابات، والتحسين من الوضع الأمني المنفلت في البلاد[1].

يضـاف إلى ذلك مؤشـر ثان، وهو والتوافق الروسـي التركي المعلن عنه قبل أيام، بعد التوافق التركي المصـري الذي جرى قبل أشـهر بعد سـنوات من الخلاف حول الملف الليبي، ومن المؤشّـرات الأخرى، انعقاد القمّة الأفريقية الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي انطلقت أشـــغالها الثلاثاء، ومن المقرّر أن تختتم اليوم، وتأتي أهمية القمّة بالنســـبة إلى ليبيا من خلال طرح موضـــوعها في إطار الاســـتراتيجية الأمريكية الأمنية الجديدة في أفريقيا، حيث ســـتعمل الولايات المتحدة الأمريكية ما في وسعها لإنهاء النزاع في ليبيا، وتصـحيح خطئها في التدخل وإسقاط النظام السـابق، الذي أوقع ليبيا في مسـتنقع العنف والفوضـى السـياسـية، وما كان له من امتدادات على كل دول الجوار، وإلى غاية حدود وســـط أفريقيا، وما ترتّب عنه من انتشـــار الجماعات الإرهابية والمســـلحة[2]، وما يمكن قوله أن ليبيا ستعرف سيناريوهات محتملة في مستقبلها القريب ولعل أهم هذه السيناريوهات يتمثل فيما يلي[3]:

المطلب الأول: سيناريو الإصلاح والمصالحة

كان شعار "المصالحة ثم الانتخابات" المبدأ الذي يحرّك جهود المجتمع الدولي لبلورة الحل السياسي في ليبيا، على أن يتم عقد اجتماع شـامل للمصـالحة الوطنية في الربيع المقبل، يليه الانطلاق في الإعداد للاسـتحقاق الانتخابي، وقد تكفّل الاتحاد الإفريقي بملف المصـالحة الليبية، وأعرب على لسـان رئيس

[1] المرجع نفسه.

[2] آسيا قبلي، المرجع السابق، نفس الموقع، تاريخ الدخول: 2023/01/02.

[3] سيناريوهات التدخل العسكري في ليبيا: ساعة الصفر للعملية الكبيرة متحصل عليه من الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/04/08.

مفوضية الإفريقية موسى فقي، الاستعداد لعقد اجتماع تمهيدي للتحضير لمؤتمر مصالحة في ليبيا، مشيراً إلى ضرورة إيجاد صيغة تسمح لليبيين بالمصالحة قبل الانتخابات[1].

وبيّنت أوساط ليبية مطلعة، أنّ الاتحاد الأفريقي ودول الجوار الليبي نجحوا في إقناع الدول الغربية برؤيتها للحل السياسي، وبضرورة أن يتم تحقيق المصالحة الوطنية قبل تنظيم الانتخابات، وذلك لضمان توفير ظروف التوافق بين جميع الفرقاء على القبول بالنتائج التي سيفرزها الاستحقاق الرئاسي. وأوضحت الأوساط أن هناك إجماعاً على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية تحت إشراف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتنفيذ كل ما سيتم الاتفاق عليه من طي صفحات الماضي الأليم، وإطلاق سراح السّجناء السياسيين، والسّماح بعودة المهجّرين والنازحين إلى مدنهم وقراهم[2].

أولا: سيناريو التسوية السلمية:

يتمثل هذا السيناريو في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود والعمل على إعادة بناء الدولة الليبية، وهذا السيناريو، وان كان صعبا نظرا لما تعانيه ليبيا الان الا أنه ليس مستحيلا، وذلك من خلال عمل القائمين على الوضع بدعم نظام التعددية الحزبية أو جراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى السياسية على قدر المساواة، وهو وما يقود إلى حكومة ديمقراطية واستقرار داخلي، وعملها على دعم الحراك الشعبي المدني والذي يطالب ببناء جيش وطني ومؤسسات ديمقراطية، ويتمثل إصرار الحراك الشعبي وتمسكه بالخيار المدني والديمقراطية يشكل أفقا لخروج البالد من المأزق وفتح المجال لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، ولكن هذا السيناريو يواجه صعوبات عدة منها عدم وجود مؤسسات قوية في ليبيا تستطيع أن تقود عملية التحول الديمقراطية بالإضافة إلى خالف المحتدم بين الجماعات المسلحة حول شكل الدولة الليبية نجاح هذا السيناريو يعتمد على مدى قدرة النظام على إحداث القطيعة مع المناخ الذي ساهم في تنامي بذور النزاع وتجاوز كل الاخطاء التي سادت المرحلة السابقة[3].

[1] آسيا قبلي، مرجع سابق، من موقع: http://www.ech-chaab.com/ar

[2] المرجع نفسه.

[3] ابراهيم منشاوي ،"الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة"، متاح على موقع: http://www.acrseg.org/6890 ، تاريخ الدخول: 2023/04/02.

ثانيا: سيناريو عودة نظام القذافي

هذا السيناريو أقرب إلى السيناريو السابق وشرطا له في جانب من جوانبه، خاصة من الليبي: حيث تجديد رموز المشهد السياسي الليبي، ذلك أن نجاح عملية دفع القوى المتصارعة إلى الاقتناع بجدوى اختيار مسار التسوية السلمية، أو المصالحة الوطنية الشاملة، يشترط من ضمن ما يشترطه تجديد رموز المشهد السياسي في ليبيا وفواعله الأساسيين، حتى لو اقتصر ذلك على بعض رموز أساسية فاعلة في فقط، وقد يكون الأمر عكس ذلك، أي إعادة رموز سابقة إلى المشهد السياسي، المشهد السياسي الليبي كما كان الأمر، مثلا، مع عودة سيف الإسلام القذافي إلى المشهد السياسي الليبي، بعد اختفائه منه ومجمل الأمر في هذا السيناريو، هو أنه يعد بمثابة عملية إعادة ترتيب أوراق النزاع الليبي ، على نح ويتيح فرصة جديدة للتحكم فيها بنفس سياسي جديد، يحتمل أن تنجح في بثه الشخصيات السياسية الفاعلة، العائدة إلى المشهد الليبي الجديد، وهذا السيناريو يحظى بدعم بعض القوى الدولية أهمها روسيا[1].

المطلب الثاني: السيناريو تقسيم ليبيا:

سيناريو انقسام ليبيا إذ لا مستقبل أسوأ، بالنسبة إلى أي شعب، من تقسيم بلاده، وهذا السيناريو يتوقع فيه المهتمون ب النزاع الليبي ، تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات، هي طرابلس بنغازي وطبرق، وهذا السيناريو لم يتوقعه الخبراء المختصين بالشأن الليبي فقط، بل تم تناوله من قبل مسئولين أوربيين وأمريكيين، التقوا فعليا في أفريل 2017، وأقروا في هذا اللقاء أن الحل في ليبيا، حسب معطيات الصراع القائم بين القوى المختلفة، ومؤشراته السوسي وانتروبولوجية، المتمثلة أساسا في تورط القبائل الليبية في الصراع من جهة، وفي مؤشراته الأيديولوجية من جهة أخرى، المتمثلة في تتعدد هويات الميليشيات الحاضرة بقوة في المشهد السياسي، فضلا عن حضورها المسلح في الميدان، كل هذا التعقيد في النزاع الليبي يوحي، إذ في نظر هؤلاء المسؤولين الأوروبيين والامريكيين، أن الحل النهائي للأزمة الليبية يكمن في تقسيمها، على نح ويتيح لكل القوى أن تنال رضاها وتستفيد من الوضع، وبالتوازي مع ذلك، ظهر صوت آخر مجاهر بنظام حكم فدرالي مناسب للوضعية الليبية، تستقل فيه

[1] خنو فاتح، الازمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022 ص181

أقاليم ليبيا الرئيسة ذاتيا، وهذا الطرح يدرج بطبيعة الحال هو أيضا في إطار سيناريو التقسيم، أي السيناريو الأسوأ[1].

أولا: التقسيم والاستقلال:

هناك فرق كبير بين التقسيم والاستقلال الذاتي للأقاليم، لكن هذا الفرق يدرك في الطرح المطلق، أما في المجتمعات متأخرة الوعي السياسي بفضائل وشروط الحكم الفدرالي، فإن نتائجه قد تكون عكسية، وربما أخطر من التقسيم نفسه، خاصة في مجتمع مازالت القبيلة مؤثرة بقوة، كما سبق أن ذكرنا، في وعي أفرادها السياسي، الأمر الذي يعرض هذا الحل (السيناريو) إلى خطر الفشل، ونحن نتوقع إخفاق هذا الحل، ليس بمنطق المفاضلة بين دور القبيلة السياسي، باعتبارها مؤسسة سياسية تقليدية، ودور الحزب، باعتباره مؤسسة سياسية حديثة، وإنما نريد القول إن نظام الحكم الفدرالي نظام سياسي حديث، له شروط نجاحه، وفي مقدمتها الوعي السياسي، المؤمن بفاعلية الحلول الديمقراطية لمشاكل الشعوب السياسية المعاصرة، أي الوعي السياسي غير القبلي، ولذلك فإنه حل قد ترفضه الذهنية السياسية القبلية السائدة واقعيا في ليبيا، ناهيك عن كونه حلا غير مطلوب من الشعب الليبي نفسه، بقدر ما هو مقترح حل مخابر تفكير دول غربية لها مصالحها الكبرى في ليبيا[2].

ثانيا: الحرب الأهلية:

يعد سيناريو نشوب الحرب الأهلية من أبرز السيناريوهات المحتمل أيضا والتي يمكن حدوثها في ليبيا وهذا في ظل حالة الاحتقان المسيطرة على الوضع في ليبيا وذلك بعد أكثر من أربع سنوات من العنف والعمليات الثأرية، فمع بروز الميليشيات والمجموعات المسلحة في المشهد الليبي، ووقوفها خلف عدد من القرارات السياسية وتمكينها من السيطرة على بعض الموارد الاقتصادية[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] خننو فاتح، المرجع السابق، ص 181.

[3] عبد العزيز محمد العجمي، "السيناريوهات المستقبلية للثورة الليبية"، متاح على الموقع: https://www.sabr.cc/2011/09/03/19517/، تاريخ الدخول: 2023/03/29.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولينا الكشف عن المسار السياسي لتسوية النزاع الليبي والمواقف التي قامت بها دول الجوار وبعض دول العالم التي تأثرت بالنزاع الليبي مثل فرنســـا وإيطاليا، والدور الذي لعبته كل دولة من أجل الخروج بليبيا من مستنقع الفوضى لتامين المنطقة ووقف نزيف الدم بين الاشقاء الليبيين، إضافة الى تقديمنا لبعض السيناريوهات التي يمكن ان تسير عليها الاحداث، وعليه استنتجنا ان المسار السياسي لتسوية النزاع الليبي طويل وذلك لتواجد مصالح كثيرة تستفيد من الفوضى العارمة بليبيا.

الفصل الثالث:

دور المقاربة الجزائرية منذ2011 في حل النزاع الليبي

المبحث الأول : محددات الموقف الجزائري من النزاع الليبي 2011

ارتكزت السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه النزاع الليبي الى مجموعة من المبادئ من اهمها: "لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلي، ولا للتدخل الاجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود"[1]، فالأمر ليس عائق دستوري بل متعلق بتقاليد سياسية موروثة لدى صانع القرار الجزائري، بالتالي فالمواقف السياسة الخارجية الجزائرية ليست عبثية وانما تنبع عن مبادئ وخبرة في المجال الدبلوماسي وهذا ما سنوضحه في المطالب الآتية.

المطلب الأول : الموقف الجزائري من النزاع الليبي

لقد ارتكز الموقف الجزائري تجاه النزاع الليبي إلى مجموعة من المبادئ المشتقة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، وذلك بعد استقلالها عن الاستعمار الفرنسي، وهو ذه العقيدة تقوم على عدم لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، وعدم التدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، وغير موافقة على الخيار العسكري لتسوية أزمات الدول، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد[2].

منذ بداية النزاع الليبي ، أعلنت الجزائر رسميا أن المشكلة داخلية وتتعلق أساسا بالشعب الليبي، نظرا للحساسية الكبيرة التي أحدثتها الحرب الليبية للأمن القومي للجزائر، حيث كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا والنظر في حل سياسي. وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة: "لقد أدانت الجزائر العنف في ليبيا منذ بدايته، وسجلت موقفا بعدم التدخل بغض النظر عما يحدث، وبالتالي فإننا نواصل الالتزام بموقفنا المبدئي طالما أنه

---

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل، سياسة الجزائر الخارجية تجاه ليبيا 2011-2020، ص 345.

[2] المركز العربيّ الأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية، سلسلة تقييم حالة، 7يوليو 2020، من موقع: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Algerian-position-on-the-Libyan-crisis-between-change-and-continuity.pdf تاريخ الدخول: 2023/04/10.

يعني الليبيين أنفسهم، ولا ينبغي للجزائر أن تختار الوقوف مع الليبيين في بنغازي أو طرابلس ضد بعضهم البعض[1]".

وإذ أعربت الجزائر عن دعمها الدبلوماسي ومشاركتها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف الوقف الفوري للعنف لضمان عودة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد، فقد دعت الشعب الليبي إلى تمهيد الطريق أمام حوار وطني مفتوح وغير مشروط يمكنه، في هذا السياق، البحث عن حلول تتماشى مع تطلعات هو تطلعاته 2011-3 خلال اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في أديس أبابا في 25 ماي وشمل الشركاء، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والأعضاء الدائمون في قدم الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لمجلس الأمن الدولي في ليبيا والجزائر، مشروع لحل النزاع في ليبيا ممثلة على النحو التالي[2]:

1. تجديد الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الأعمال العسكرية .
2. الدعوة إلى إنشاء آلية لرقابة والتأكد من وقف النار.
3. السماح بتنقل وفد اللجنة الرفيعة المستوى إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف النزاع.
4. دعوة منظمة إلى التعاون وتنسيق الجهود مع المنظمة الإفريقية .
5. إعطاء أولوية عاجلة للمساعدة الإنسانية للشعب الليبي، ومساعدة اللاجئين .
6. إنشاء فريق عمل من الاتحاد الإفريقي يتولى مقترحات السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة التي تتسبب في استقرار المنطقة.

وأيد المشاركون هذه المقترحات وأفادوا بأن الوساطة الجزائرية مدعومة بحل سياسي. وأرادت الجزائر إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بالخطوات المتخذة للتوصل إلى حل جذري وإقامة حوار دبلوماسي مع الأطراف الليبية. انطلقت الجولة الأولى من الحوار الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة سياسيين وكبار قادة الأحزاب السياسية الليبية من أجل مناقشة مسار المصالحة الوطنية وخلق ج ومن الحوار

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، 2016، ص 91.

[2] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 92.

بين الأطراف لإنهاء النزاع الدموية في البلاد. ديســـمبر. وقال الممثل الخاص للأمم المتحدة برناردين وليون في افتتاح جلسة الحوار: "اليوم مع تطبيق الجزائر، تم فتح مسار جديد في الجهود المبذولة لحل النزاع في ليبيا..." إن جهود الوســاطة الدبلوماســية الأولى في الجزائر هي نقطة انطلاق واعدة لتحقيق المصالحة الوطنية التي يريدها الشعب الليبي[1].

أولا: موقف الجزائر من النزاع الليبي قبل الإطاحة بالعقيد القذافي:

يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب، تكمن في[2]:

- ✓ تخوف النظام من نسخ التجربة الليبيــة على الداخل الجزائري لتتحول الى انتفاضــة ســلمية إلــى صراع مسلح في حالة صده، ما يقود إلى تدخل دولي كما حدث في ليبيا.
- ✓ مخـاوف الجزائـر الأمنيـة التـي قـد تترتب على النزاع الليبى مـن تهريـب السلاح، وتوسـع النشاط الإرهــابي بالمنطقة، إضــافة زيادة الهجرة غير الشرعية عبر وصول لاجئين ليبيين إلــى الأراضــي الجزائرية.
- ✓ التخوف من تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا على الجزائر.
- ✓ المبادئ التي تقوم عليها السياسـة الجزائريـة مثـل عـدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة.

وقد اجتمعت كل القوى السياسية وآراء المراقبين للمواقف التـي قد طرحتهـا الجزائـر بشـأن النزاع الليبي، علـى أن وجود إخفاق كبير للسلطات الجزائرية حول معالجة معطيات النزاع الليبي ، فقد كان واضحا أن المواقف التي أعلنت عنها الجزائر منذ بـداية النزاع فـي ليبيـا فـي شهر فيفـري 2011، قد ركـزت فـي الغالـب علـى مسـألة افتقرت إلى الدقة فوصول السلاح إلى قاعدة المغرب الإسلامي، هي اسـتراتيجية مسـتقبلية سـيكون لهـا جوانـب سياسـية بالغ الأثر على الجزائر إقليميا، فمنذ بداية انتفاضة الثوار على نظام القذافي نهاية فيفري 2011، كان الموقف الجزائـري غامضــا، ومغلفـا بالاستمساك بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكانت الجزائر وسوريا الدولتان العربيتـان الوحيـدتان اللتـان عارضـتا

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 92.

[2] أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2016، ص 231.

في 2011/03/19، قرار مجلس جامعة الدول العربية القاضي باقتراح فرض حظر جوي على ليبيا لمنع القذافي من استعمال الطائرات ضد المدنيين[1].

ولم تأيد الجزائر تدخل قوات الناتو وقصفها للمنشآت المدنية والعسكرية في ليبيا، ورفضت أيضا الدخول في أي اتصال مع الثوار ومع الهيئة السياسية الممثلة لهم بالمجلس الوطني الانتقالي، ولم تقدم الجزائر أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل النزاع الليبي ، بل على العكس استطاعت أطراف أجنبية وليبية، في استدراج الجزائر للوقوف عند خط الدفاع السياسي والدفاع عن مواقفها اتجاه النزاع، والاتهامات التي كانت تتهاطل عليها كارسال مرتزقة للقتال لصالح نظام معمر القذافي، وبتمرير شحنات أسلحة لصالح كتائب القذافي، وببيع وتهريب الوقود والمواد الغذائية إلى القذافي، وفي هذه الظروف تنازلت الجزائر عن أي فعل سياسي، حيال صراع مسلح يحدث على مقربة من حدودها، وحاولت الانضمام والدفع الإنساني، فقد فتحت حدودها وأقامت مخيمات لاستقبال النازحين[2].

ثانيا: التغييرات في موقف الجزائر:

تضع النزاع الليبي عبئا ثقيلا على الجزائر واقتصادها من خلال التوتر الكامل على الحدود، الذي يضاعف الميزانية العسكرية للجزائر في كل مرة، ويضعها أيضا تحت ضغط سياسي كبير من خلال اللعب في المخاوف الأمنية الكامنة في الجزائر ومجلس الأمن الأعلى المنعقد والملفات الليبية، ووفقا لبيان صادر عن المجلس، خلال دورته في وقت سابق من هذا العام، ومع ظهور الرئيس الجديد عبد المجيد تبون، استغرق الأمر أكبر حصة من المناقشات الداخلية في كل مرة، تنشيط وتنشيط دور الجزائر على المستويين الحدودي والإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بليبيا والملف المالي والساحل الأفريقي بشكل عام، والملف الأفريقي[3].

لم يتدخل الجيش الجزائري في حرب خارج حدوده الا مشاركته في حربي 1967 و1973 والتي كان هدفها دعم الدول العربية الشقيقة في حربها على العدوان الإسرائيلي وبعض المشاركات المحتشمة من اجل فض النزاعات تحت غطاء الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن أبرزها البعثة الأممية الى أنغولا وهو

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 93.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص 94.

ابيتي غير أن الأمر الذي لم تخفيه الجزائر يوما هو فتح مدارسها العسكرية لتدريب وتأهيل رجال الأمن من مختلف الدول التي احتاجت الى ذلك، وهو والامر الذي بادرت به لليبيا حيث عرضت الجزائر منذ بداية النزاع الليبي تدريب مختلف أعوان الأمن والجيش على حماية الحدود وضبط الأمن الداخلي عوض التدخل العسكري المباشر وهو وما تم التصريح به من طرف مندوب ليبيا في الأمم المتحدة "إبراهيم الدباشي" بأن السلطات الجزائرية قد وافقت على تدريب القوات المسلحة من أجل إعادة بناء الجيش الليبي[1].

لذلك فان الانفلات الأمني في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي يعتبر هاجسا شأنه أن يؤثر سلبا على الجزائر خاصة وأنه يوسع من الرقعة الارهابية ويقوي شبكات التهريب وخلايا الإرهاب، فالصراع الليبي مشكل خارجي بالنسبة للجزائر لكن ما يقلق هو التخوف من أن يؤدي هذا الصراع إلى انهيار تام للدولة الليبية وما سيخلفه من تبعات فيها وبذلك تضحي الجزائر معنية بالأمر كليا ولا يمكن لها أن تبقى على الحاشية، لذلك فمن الصعب أن تتخذ الجزائر موقفا حياديا مما يحدث في ليبيا[2].

فالجزائر تولي أهمية بالغة في سياستها الخارجية لموازين القوى ودائما تسعى إلى خلق سبل لها مع تغير هذه الأكيال فلطالما حرصت على عدم تواجد قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها بل وحتى في إقليمها ودول الجوار كتونس، ليبيا، النيجر ومنطقة الساحل الإفريقي، وبذلك تشكل النزاع الليبي في طبيعة تغيراته الأخيرة مصدر قلق حتى لا تتحول أراضيها إلى قواعد عسكرية لأطراف دولية من شأنه أن يخل بموازين القوى بالمنطقة، وقد برز ذلك بوضوح في التصريح الذي قام به الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بوصفه للقوى المتصارعة في ليبيا أنها نفس الأطراف الدولية في سوريا سابقا، وما يمنع الجزائر من الاصطفاف خلف أحد الأطراف هو من أجل تفاديها لأي خلل في العلاقات مع موازين القوى التي تتدخل في ليبيا، فدعمها لحكومة الوفاق بصفتها الحكومة الشرعية سيدخلها في مواجهة قوية مع مصر الحليف العربي ومع روسيا حليفتها الاستراتيجي ومع فرنسا والتي تجمعها بها اتفاقيات تعاون، في حين ان قدمت دعمها لمواجهة حكومة الوفاق سيضعها في موقف المواجهة مع تركيا وإيطاليا[3].

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص95.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص 96.

فالمعروف عن المؤسسة العسكرية بالجزائر أنها مستقلة تماما في صناعة القرار فيها بقيادة الأركان وإعطاء إمكانية تحركه بعد موافقة ثلثي البرلمان المنتخب من طرف الشعب وقد يكون لها علاقة بما تحدده مطالب الحراك الشعبي والتوجه نح ومزيد من الديمقراطية لمؤسسات الدولة بما فيها مؤسسات الجيش فمقترح تعديل الدستور بإرسال الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود بقرار من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة إلا بعد مواقفة ثلثي البرلمان بغرفتيه يجسد السعي لبناء الجزائر الجديدة القائمة على الاحتكام للإرادة الشعبية لأسس الديموقراطية، فالجيش سيبقى دائما ذرعا متينا وقوة ردع ضد أي تهديد قد يمس بأمن وسلامة البلاد وسيبقى وفيا لمبادئ وقيم الثورة الجزائرية[1].

المطلب الثاني: مسار تطور العلاقات الجزائرية الليبية

خلال الثورة الليبية عام 2011، اتهم المجلس الوطني الانتقالي الجزائر بدعم القذافي من خلال السماح بدخول الإمدادات العسكرية والمرتزقة الأجانب عبر أراضي الجزائر، وفي عام 2011، دخل بعض أفراد من عائلة القذافي، وهو م زوجة معمر القذافي صفية فركش وملائكته عائشة. بالإضافة إلى ذلك، دخل حنبعل ومحمد، بالإضافة إلى ثمانية من أحفاد القذافي، أراضي الجزائر بعد انهيار نظام القذافي في شهر نوفمبر 2011، فقام مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الانتقالي، بزيارة الجزائر والاجتماع مع الرئيس الجزائري بوتفليقة، دون الإشارة إلى تسليم الجزائر لأفراد عائلة القذافي والتطرق الى مسألة انتشار الأسلحة على الحدود بين الجزائر وليبيا، وفي سبتمبر 2018، هدد خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي في تصريح له بأن الحرب القائمة في بلاده بين الميليشيات الليبية ستنتقل إلى الجزائر خلال أسبوع إذا حاول الجزائريون الدخول إلى أرض ليبيا فسيشن حرباً على الجزائر[2].

المطلب الثالث: تداعيات النزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري

أثر التغير في الوضع الداخلي في ليبيا على الدول المجاورة، وخاصة الجزائر، التي ترتبط بخط حدودي طويل، لأن الحدود بين الجزائر وليبيا تقدر بـــ 982 كم، ويرجع ذلك إلى تصعيد الأحداث بسبب

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 97.

[2] موسوعة الكشاف، مرجع سابق، نفس الموقع.

الاشـــتباكات الإيجابية والســـلبية مع الجيران العرب والأفارقة في مرحلة القذافي، وأبرزها هذه التداعيات كان[1]:

- الهجوم على موقع المركب الغازي الجزائري بـ "تينغنتورين" في 16 جانفي 2013 من قبل مجموعة "الموقعون بالدماء" وقد عبر استهداف هذا المصنع الضخم (أكبر حوض غازي جزائري) عن نقلة نوعية في التهديد الإرهابي للأمن بل شكل برهانا على شدة تأثيره فيه.
- توســـيع شـــبكات التجنيد للجماعات الراديكالية أو المقاتلين الأجانب في المنطقة العربية عموماً وســـوريا بشـــكل خاص عبر ليبيا وتونس نظراً للســـيولة الحدودية في المنطقة المغاربية التي وفرت للجماعات مثل "أنصـار الشـريعة في ليبيا" وأنصـار الشـريعة في تونس التدريب للعناصـر الجهادية كما سمح إلى تنامي وعودة نشاط قاعدة الساحل والصحراء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي" فضلا عن تهريب الأسلحة للخلايا النائمة باتجاه النيجر جماعة بوك وحرام.

إعادة تشكيل عصابات التجارة غير الشرعية: فظهور عصابات جديدة تسير أعمال التهريب والتجارة غير الشرعية كبد الاقتصادات الرسمية خسائر كبيرة على نح وما تشير إليه ظاهرة تهريب الوقود من الجزائر على حدودها نح وتونس، ليبيا والمغرب فوفقاً لدراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي وتقارير أخرى فإن الميزانية العامة للجزائر تتكبد خسائر سنوية تقترب من 1.3 مليار دولار بسبب التهريب خاصة الوقود الذي يصل إلى كميات كبيرة تتعدي1.5 مليار لتر كل سنة نح والدول المجاورة وهو وما أشار إليه وزير الداخلية الأسبق "دحو ولد قابلية" في جويلية 2013 بالقول ""ان ربع الوقود الجزائري ينتهي به المطاف في أيدي المهربين لبيعه عبر الحدود """هذا وتساهم عائداته في تمويل شبكات المهربين الإرهابيين والمخدرات[2].

- **تشـــجيع حركات التمرد:** النزاع الليبي شـــكلت مصـــدر مغذي لحركات التمرد في الجوار الإقليمي فعودة المقاتلين الطوارق اللذين حاربوا إلى جانب القذافي زاد في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال[3].

[1] أسماء بن لمخربش، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي"ليبيا ومالي"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 7.

[2] أسماء بن لمخربش، مرجع سابق، ص 7.

[3] المرجع نفسه.

- **التدخل الخارجي:** فالتدخل الخارجي في ليبيا من قبل حلف الناتو يثير مخاوف الجزائر التي حافظة على مواقفها ورفضـها للتدخلات الخارجية بوصـفها فشـلت في تحقيق السـلام والاسـتقرار في الدول المتدخل فيها كالصـومال، أفغانسـتان، العراق، وسـاهمت بدرجة كبيرة في تعدي حالات الفوضـى إلى خارج حدود هذه الدول.

فإن التهديد الذي يشـكله النزاع الليبي على الأمن القومي للجزائر لا يقتصـر على المسـتوى الأمني والسياسي، بل يمتد أيضا إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي; ونظرا لطول حدود الجزائر مع ليبيا، والتي تقارب ألف كيلومتر، فإن هذا الوضـع يتطلب من الدولة الجزائرية زيادة قدرتها المالية والمادية والبشـرية لضـمان أمن الحدود، ومنذ أن ألقى النزاع في ليبيا بظلاله على الميزانية العسـكرية للدولة الجزائرية، تم الإعلان عن خطط لتطوير القوات البرية وشراء المعدات المتطورة لإدارة الحدود وبالتالي تم الإعلان عن رفع ميزانية وزارة الدفاع الجزائرية وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية في عام 2012 بمعدل زيادة 6 مليار دولار، وفي عام 2014 بالتزامن مع الحرب الأهلية التي اندلعت في الجوار الليبي قامت بزيادة ميزانية الدفاع بمعدل 7%من الدخل الوطني، فعدم احتواء النزاع على الحدود الليبية سـيؤدي إلى اسـتنزاف الميزانية الجزائرية المخصـصـة للدفاع وهذا سـيؤدي بصـورة مباشـرة إلى نقص في مقدرات الميزانية في القطاعات الأخرى كالتعليم والتنمية والصحة على سبيل المثال[1].

وفي هذا السياق يمكننا القول بأن التداعيات الإقتصادية السلبية التي عادت على الجزائر بسبب تفاقم النزاع الليبي ، ومنها أزمة الرهائن في تغنتورين، وانتشـار الفوضـى في ليبيا قد أثر بشـكل ملحوظ على الاقتصاد الجزائر، فبعد ذلك الهجوم قامت 500 شركة فرنسية تعمل بالجزائر في مجال استخراج النفط بمغادرة الجزائر، إضـافة الى ترحيل بعض الشـركات لعمالهم كشـركة "جي سـي سـي" اليابانية وشـركة "بيتروفاك" الإنجليزية كإجراءات أمنية ووقائية إلى غاية تهدئة الوضـع في الجزائر وإعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسـائل المراقبة والرصـد وكان هذا من مطالب الشـركات الأجنبية للعودة إلي العمل في الجزائر مرة أخرى وذلك خوفًا من عمليات القتل والاختطاف على الحدود الليبية الجزائرية[2].

[1] المركز الديمقراطي العربي، تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011-2021)، .21يوليو 2022، من موقع: https://democraticac.de/?p=83454 ، تاريخ الدخول: 2023/04/12.

[2] المرجع نفسه.

فمستوى الفوضى التي تشهدها الدولة الليبية كان نتيجة عجز السلطة المركزية عن تحقيق الأمن وزيادة الانكشاف عبر الحدود، ما أدى إلى تأثيرات اقتصادية سلبية على الطرف الجزائري فالتهديدات الناجمة نتج عنها معاناة في عدم التوازن في التنمية والنم ووتعطيل في حركة النم ووالتنمية، وارتفاع في نسب التضخم والركود وتراجع الاستثمارات الأجنبية والتأثير على قطاع النفط[1].

فارتفاع مستوى النازحين واللاجئين الفارين من ويلات الحروب الأهلية في ليبيا وعدم الاستقرار في أوطانهم تسبب في التأثير بشكل ملحوظ على القطاع الاقتصادي في الجزائر، فتقارير المفوضية السامية لشؤن اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تعتبر الجزائر أكثر الدول في منطقة الساحل الأفريقي التي شهدت تدفقًا كبيرًا في معدلات الهجرة اليها، فاستمرار النزاع الليبي قد يؤدي إلى زيادة التهديدات الاجتماعية على الطرف الجزائري، فزيادة الاحتجاجات في الجزائر منذ اندلاع النزاع الليبي خاصة في المناطق الجنوبية في ولايات الجنوب الجزائري مثل ورقلة وغرداية وساهمت تهدد السلم وتزعزع الاستقرار والأمن القومي الجزائري، خاصة بعن أن وصلت الاحتجاجات إلى الولايات الشمالية في الجزائر، والجدير بالذكر أن معظم هذه الاحتجاجات كانت مطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين الجزائريين[2].

وكنتيجة أخرى للأزمة الليبية في إمكانية امتداد مكونات اجتماعية قبلية بين البلدين مثل حالة قبائل الطوارق وحركة تحرير الأزواد في شمال مالي، والتي تُعد حركة انفصالية عمادها من قبائل الطوارق، وهو وما يعني بالنسبة للجزائر إمكانية بروز مطالبات بالتوسع الانفصالي للطوارق إلى الداخل الجزائري باعتبارها مناطق امتداد للطوارق، فخطر تفكيك الدولة الليبية وتقسيمها إلى ثلاثة أقاليم "برقة، وطرابلس، وفزان" زاد من إذكاء النزاعات العرقية ومخططات التقسيم والحركات الانفصالية في منطقة المغرب العربي وبصفة خاصة الجزائر[3].

[1] المركز الديمقراطي العربي، تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011-2021)،21يوليو2022، من موقع: https://democraticac.de/?p=83454 ، تاريخ الدخول: 2023/04/20.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل النزاع الليبي:

من أهم أولويات السياسة الخارجية للجزائر توطيد السلام الإقليمي والدولي على النحو المنصوص عليه في المواثيق الدولية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ولعبت الجزائر دورا مهما في حل النزاعات الإقليمية، حيث كانت وسيطا في العديد من النزاعات الإقليمية، وقد كان آخرها الصراع بين إثيوبيا وإريتريا في عام 2018.

المطلب الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

أولا ان السياسة الخارجية الجزائرية هي امتداد للسياسة الداخلية التي تعمل على خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري، واولياتها اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة، وضمان الاستقلال الوطني التام ورفض كل اشكال التدخل الاجنبي والدفاع عن سيادة الدولة، وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ وأسس من اهمها: "الايمان بالسلام العالمي، رفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة، حق الدفاع عن النفس، وتنتهج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، وترفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية وتهدف السياسة الخارجية الجزائرية بتطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي والذي يقوم على تنمية السلم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، والعمل على استغلال كل الامكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول[1].

فعند اندلاع الثورة في ليبيا عام2011، ظلت الجزائر تراقب ما يجري في ليبيا من بعيد، تطبيقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وهو ذه السياسة اعتمدتها الجزائر منذ انتهاء أزمة العشرية السوداء التي حلة بالجزائر سنوات التسعينات، وبما أن تصعيد النزاع زاد من التأثير الذي تعرفه الجزائر وما زالت تعاني منه بسبب استمرار النزاع الليبي، كان على الجزائر أن تتخذ موقفا معينا وتضع آلية لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المتوقعة في ظل النزاع الليبي على أمن واستقرار الجزائر، للنزاع. وتهدف استراتيجية الجزائر إلى دعم الاستقرار الوطني، والحفاظ على نفس المسافة من جميع الأطراف، وتعزيز الحوار السياسي الوطني، ودعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي وتشكيل

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 347.

حكومة وحدة وطنية، بما في ذلك أنشطة تجارة الأسلحة، وتدفق اللاجئين وأعضاء الجماعات المسلحة المتطرفة، و النزاع الليبي ، التي هي بالفعل معقدة للغاية[1].

فكل دولة لها محددات في سياستها الخارجية ولا يمكن ان تكون لهذه السياسة أي فعالية بدون وضع ورسم هذه المحددات التي تسمح لها من رسم استراتيجيات عمل وخطط لتنفيذ سياستها الخارجية والجزائر ليست استثناء ويمكن ان نحدد محددات السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي[2]:

أولا: المحددات السياسية:

تستند المحددات السياسية إلى عدة عوامل، أهمها الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، وهي البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقادة السياسيين، وتؤثر الثقافة السياسية على الاتجاه العام للسياسة الخارجية. الثقافة السياسية العامة في المجتمع هي أيضا نظام من المذاهب السياسية، بما في ذلك تصور الأفراد في المعاملات الخارجية، والتي تنبع من التقاليد التاريخية وتراثهم الديني، ويمكن ربط مشكلة التدخل في الشؤون الداخلية من قبل الجزائر بشيء سلبي بفضل الميراث الذي ورثه الشعب الجزائري من خلال التجربة الاستعمارية[3].

فالنظام السياسي عندما يتمتع بقدر كبير من الحرية والانفتاح والديمقراطية فانه يساهم في بناء سياقات متكاملة وخيارات كبيرة في عملية صنع السياسة الخارجية بينما في حال كان النظام السياسي منغلق فان عملية صنع السياسة الخارجية لهذا النظام تكون محدودة الخيارات والبدائل وبالتالي تؤثر في صوابية القرار وفعاليته، ومن جهة أخرى فان النظام السياسي القائمة على أسس ديمقراطية كالانتخابات

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني المرجع السابق، ص 348.

[2] فؤاد جدو، محاضرة الثامنة: محددات السياسة الخارجية الجزائرية 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021، متاح على موقع: http://elearning.univ-biskra.dz/moodle/pluginfile.php/285211/mod_resource/content/1/، تاريخ الدخول: 2023/04/20.

[3] المرجع نفسه.

وعدم وجود عنف سياسي أو انقلابات سياسية وعسكرية فان هذا النظام يحظى بقابلية لدى المجتمع الدولي مما يمكنه من التفاعل في بيئة سليمة ولها مصداقية[1].

شهد النظام السياسي الجزائري العديد من التحولات الهيكلية والاستقرارية، خاصة بسبب الأزمة الأمنية الجزائرية في عام 1990 والقيود الخارجية المفروضة على الجزائر، ولكن على الرغم من حالة الصراع، كانت الثقافة السياسية التي اكتسبها المجتمع الجزائري أحادية الجانب ولم تسمح بالقيود الخارجية. لم يسمح للأطراف، حتى الأجانب، بالتدخل في شؤونهم الداخلية. وهذا ما أعطى موقف الجزائر الخارجي الاستقرار في مواجهة الضغوط الخارجية وجعل موقف الجزائر الخارجي مختلفا[2].

فالأحزاب السياسية في الجزائر ليس لها تأثير تقريبا بغض النظر عن التجربة التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات والانفتاح السياسي مع تعديل دستور 1989، فمسالة عدم التدخل في الشأن الداخلي وكذا المسائل الأساسية كالقضية الصحراوية والوحدة الوطنية تعتبر خط احمر بالنسبة للأحزاب سواء كانت معارضة او موالية[3].

ثانيا: المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصـــادية أهم عامل يحكم العلاقات الدولية الحالية، لأنها تلعب دورا مهما في ربط الدول بالبيئة الإقليمية والدولية، فهي تحدد بشكل أساسي ديناميكيات السياسة الخارجية واتجاهاتها للمجتمع الدولي، وتستند المحددات الاقتصادية لأي دولة إلى أهم العناصر البشرية والموارد البشرية نظرا لحقيقة أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي لأي دولة وقوتها. أما الجزء الثاني فهو الموارد الطبيعية ســواء كانت مواد أولية أو موارد اقتصـــادية متنوعة، من بينها الدولة التي تســمح بخلق عملية تنمية مستدامة وجعلها قوة حقيقية داخليا وخارجيا، مما يساهم في صياغة السياسة العامة والسياسة الخارجية

[1] فؤاد جدو، محاضرة الثامنة: محددات السياسة الخارجية الجزائرية 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021، متاح على موقع: http://elearning.univ-biskra.dz/moodle/pluginfile.php/285211/mod_resource/content/1/، مرجع سابق، تاريخ الدخول: 2023/04/21.

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه.

لأي دولة تؤثر بشكل مباشر على البيئة الدولية، بفضل قوة الاقتصاد، تؤثر وتعتمد على التفاعل الاقتصادي في أيدي أقوى الدول.[1].

ومع ذلك، في عهد الرئيس السابق المرحوم عبد العزيز بوتفليقة، كان الاقتصاد الجزائري منفتحا سياسيا واقتصاديا على العالم، معتمدا على تنوع الشركاء، محاولا الهروب من الشركاء التقليديين مثل فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة والصين وتركيا ....إلخ.، وقضية إبرام اتفاقيات الاتحاد مع الاتحاد الأوروبي صاغت محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التكيف مع هذه الاتفاقيات. المحدد الاقتصادي للسياسة الخارجية للجزائر هو أن مشكلة الجزائر هي التي تجذب الانتباه من الجانب الآخر، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كان الحفاظ على الجوانب الاقتصادية والمصالح الوطنية مهما جدا في الانضمام إلى هذه المنظمة الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع الليبي

كان و لا يزال النزاع الليبي من بين مواضيع الشاغلة لصناع القرار في الجزائر و قد عملت هذه الاخيرة على إتباع ما يسمى بالدبلوماسية متعددة المستويات كأسلوب دبلوماسي رئيسي من طرف الجزائر في طريق جهودها لتسوية النزاع الليبي ، استدعى التقييم الموضوعي لدراسة إيجابيات وسلبيات دور الجزائر في تسوية تلك النزاع، ويمكن تلخيص الايجابيات بأنها ترتبط بتعزيز أهمية الدور الجزائري في تسوية النزاع الليبي من حيث[3]:

1. الدبلوماسية متعددة المستويات تعزز من الدور المحوري للجزائر في تسوية النزاع الليبي إذ لا توجد أي دولة أخرى باستثناء الجزائر من الدول المرتبطة بالنزاع من لها القدرة على حل الاوضاع.
2. توفر الدبلوماسية متعددة المستويات للجزائر الاطلاع على كل المبادرات المطروحة في سباق تسوية هذا النزاع وتقييمها من حيث مدى تطابقها مع الرؤية الجزائرية لتسوية هذه النزاع و قدرتها على رقابة مختلف المبادرات .

[1] فؤاد جدو، مرجع سابق، نفس الموقع، وتاريخ الدخول.

[2] المرجع نفسه.

[3] حوسين بلخيرات، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، جامعة الجلفة – الجزائر، المجلد 11، العدد01، 2018، ص 54.

3. الاعتماد على الدبلوماسية متعددة المستويات كأسلوب دبلوماسي تتبعه الجزائر لتسوية النزاع الليبي فرضـــته مضـــمون النزاع في حد ذاتها فمن خلال الاندماج في المســـار الدولي تتمكن الجزائر من الاطلاع على وجهـات ومواقف الـدول الـداعمـة لأطراف النزاع الليبي، والتي تعتبر أطراف غير مباشرة في النزاع وليست أطراف وسيطة، إضافة الى تقاطع بعض مضامين النزاع الليبي مع الأزمة الأمنية في الجزائر في التســعينات من القرن الماضـــي وهو وما اســتدعى الاشــتغال ايضـــا على المسار الوطني من خلال الترويج لآلية المصالحة[1].

أما بالنسـبة للسـلبيات فإنها تشـمل التأثير السـلبي على فعالية الدور الجزائري في تسـوية ذلك النزاع من حيث[2]:

1. تعارض بعض مخرجات المستويات الثلاث، فعلى سبيل المثال فان المستوى الإقليمي الذي يستند الى آليـة دول الجوار والـذي يعتقد لقاءات دوريـة متكررة بين وزراء خـارجيـة دول الجزائر وتونس ومصر قد أعطى الحق لجمهورية مصر العربية في استهداف لائحة اسمية من التنظيمات الإرهابية داخل الأراضـــــي الليبية " في حين تعترض حكومة الوفاق الوطني على هذه التدخلات وتعتبرها انتهاكا لسـيادة الدولة الليبية على اعتبار ان حكومة الوفاق الوطني هي إحدى المؤسـسـات المنبثقة على المستوى الدولي لتسوية النزاع الليبي.
2. صـعوبة بناء رؤية متكاملة للدبلوماسية الجزائرية تراعي مضـمون كل المسـتويات الثلاث إذ أن كل منها له مخرجاته المختلفة وان كانت متقاطعة ولكن هذا التقاطع لا يوفر ميزة التكامل بالضـــــرورة لان توزيع الجهد الدبلوماســي على ثلاث مســتويات يدفع إلى التصــادم مع أكبر قدر من المواقف الداخلية والإقليمية المرتبطة بالنزاع الليبي.
3. وما يعزز ذلك تاريخ الدبلوماسـية الجزائرية يخبرنا أن الجزائر اندمجت في أربع وسـاطات مباشـرة نجحت كلها فيها بعضـــها. أزمات دولية كأزمة الرهائن الأمريكيين بين الولايات المتحدة وإيران، والأزمة العراقية الإيرانية، والأزمة بين اثيوبيا وارتيريا، والأزمة الداخلية في مالي، ولكن في كل هذه الأزمات اشتغلت الجزائر على مسار واحد وبمبادرات فردية .

[1] حوسين بلخيرات، مرجع سابق، ص 54.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

4. ان التوازن بين هذه المستويات الدبلوماسية هو توازن هش لا تتوفر فيه اجراءات بناء الثقة فعلى سبيل المثال حاولت مصر في ما سمي باجتماع فيفري 2017 سحب بساط الوساطة بين الأطراف الليبية كمحاولة لتحفيز تعثر تطبيق اتفاقية الصغيرات الموقعة في 17 ديسمبر 2015 والملاحظ أن نتائج الاجتماع كانت أكثر ميولا للأطراف الليبية الأكثر قربا من جمهورية مصر العربية ومع تعثر تنفيذ بيان اجتماع فيفري في القاهرة أعادت مصر الرهان على آلية دول الجوار وكذلك المسار الدولي في إطار جهود منظمة الأمم المتحدة، وبصورة عامة فان الأطراف الأخرى المرتبطة بتلك المستويات الثلاث لا تبدي التزام بمضمونها وهو وما يشتت الجهد الدبلوماسي الجزائري على عكس مثلا نجاح الجزائر في الوساطة في الأزمة المالية ارتباطا بجهدها الحصري وبمباركة منظمة الأمم المتحدة فيما بعد[1].

ولذلك من بين التوصيات المقترحة وفي سياق تعزيز فاعلية الدور الجزائري في تسوية النزاع الليبي فانه على صانع الدبلوماسية الجزائرية يركز على المستوى الثالث وذلك ان سياسة المصالحة هي الحل الأكثر واقعية للازمة الليبية ارتباطا بالعوامل التالية[2]:

- إن التأثير في الواقع الليبي لا يرتبط فقط بالأطراف السياسية على اختلافها ولكن بالأطراف العسكرية أيضا بتنوعها وهؤلاء لا يمكن أن يقبلوا بالتخلي عن نشاطهم العسكري إلا إذا اقتنعوا بتطبيق سياسة مصالحة شاملة تحقيق مبدأ العدالة الانتقالية وتنتفي معها إي سياسات انتقامية.
- كما تظهر الحالة إلى تفعيل المصالحة الوطنية في ليبيا ارتباطا بتعقيدات بناء الدولة في مرحلة ما بعد نظام "معمر القذافي، حيث يظهر ذلك حاجة ليبيا لعملية مصالحة وطنية شاملة من شانها تامين عملية انتقال ناجحة الى حالة من السلام والاستقرار المستدامين"
- يشير الواقع الميداني الى أن المحسوبين على النظام السابق باتوا يشكلون طرفا مهما في الواقع السياسي والعسكري الليبي وبالتالي لا يمكن لا تسوية للازمة الليبية ان تتم الا من خلال ادماج هؤلاء في بناء المسار الليبي ولا يمكن أن يتم تقبل ذلك الا من خلال تكريس سياسة المصالحة.

[1] حوسين بلخيرات، مرجع سابق، ص55.

[2] المرجع نفسه.

- إن أحد أبرز العوامل المساهمة في تعقيد النزاع الليبي هي المتعلقة بالتدخل الخارجي وهو ما يقتنع به اغلب الليبيين وسياسة المصالحة الوطنية هي الكفيلة وحدها بإرجاع النزاع الليبي إلى مستواها المحلي مما يساهم في تقليص حجم التعقد في ذلك النزاع وبالتالي تسويتها.
- إن التركيز على المستوى الثالث أي " الترويج لسياسة المصالحة الوطنية " يستند أيضا الى هشاشة المبادرات والتوجهات المطروحة في المستويين الدولي والإقليمي، بالنسبة للمستوى الدولي من خلال جهود منظمة الأمم المتحدة فقد ثبت أن اتفاقية الصخيرات تبقى مجرد وثيقة قانونية لا تجد حيزا للتطبيق إن لم يسندها وضع مصالحة وطنية، كما أن "آلية دول الجوار" تعرف تضارب في المصالح بين الدول المنتسبة له[1].

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية في تسوية النزاع الليبي

منذ بداية النزاع عام 2011 كان موقف الجزائر ثابت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعت الأطراف الدولية الى عدم التدخل في الشأن الداخلي لليبيا، ومع زيادة توتر الأوضاع بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، عادت المواقف الدولية الداعية إلى استئناف الحوار بين هذه الأطراف داعمين بذلك الموقف الجزائري، الأمر الذي خول الجزائر لأن تكون الفاعل أو الطرف المهم فيه، ما جعلها قاعدة لعملية الحوار بين الاطراف[2]. و من اهم اقوى الفاعلة في النزاع الليبي.

وفي مبادرة رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون من أجل إنهاء الصراع في ليبيا من خلال دعوة كل الأطراف بعيدا عن أي تدخلات أجنبية مؤكدا على أن للجزائر موقفا واضحاً في رفض تقسيم ليبيا وجعلها بؤرة توتر واقتتال، وقد جاءت هذه المبادرة بالتزامن مع زيارة بوقادوم إلى ليبيا ولقائه بخليفة حفتر وبأعيان وشيوخ القبائل الكبرى بالبلد، وعلى الرغم من كون خليفة حفتر قد هدد في فترات سابقة بنقل الحرب إلى الأراضي الجزائرية غير أن الجزائر ظلت متمسكة بالحل السلمي وتجنب كل ما يؤدي إلى الصراع الليبي[3].

---

[1] حوسين بلخيرات، مرجع سابق، ص 56..

[2] هناري عبد القادر، بن شراد محمد أمين، موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة: قراءة نقدية بني الثبات على المبادئ ومسايرة مقتضيات الأحداث، مجلة أبحاث ISSN: 0834-2170، المجلة 5، العدد 2، 2020، ص74.

[3] هناري عبد القادر، بن شراد محمد أمين، مرجع سابق، ص 75.

فالجزائر عانت خلال التسعينات من أزمة صراع داخلية حادة انتهت ببروز الإرهاب وحملت طابع المواجهة العسكرية المباشرة مع الجماعات الإرهابية، في حين أدت المقاربات الأمنية السلمية التي اعتمدت على أسلوب الحوار بتهدئة الأوضاع عبر مبادرة قانون الرحمة الذي أطلقه الرئيس اليامين زروال عام 1995 وانتهى بقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية مع مجيء الرئيس السابق المرحوم عبد العزيز بوتفليقة والتي أدت الى استقرار الأوضاع بداية سنوات الألفين، فهذه التجربة المهمة في تاريخ الجزائر هي ما جعلها تصر على أن الحوار والمصالحة هي الحل الأفضل لسير الأحداث في ليبيا ولإخراجها من مستنقع الحرب الأهلية وتفادي أطماع التقسيم وهو والأمر الذي شدد عليه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وأكده بضرورة اتباع الحل السلمي واستعمال لغة الحوار بين الأطراف الليبية بعيدا عن أي تدخلات عسكرية وصراعات مسلحة خشنة لتفادي استمرار النزاع وتقسيم ليبيا[1].

أولا: الاجتماع الليبي في الجزائر

انطلقت أولى جولات الحوار الليبي في الجزائر العاصمة برعاية الأمم المتحدة، بمشاركة شخصيات سياسية وقادة أحزاب ليبية رفيعة لمناقشة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا بهدف إنهاء إطلاق النار، وأفصحت الدبلوماسية الجزائرية أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي وترك ليبيا تعاني بنار الفتنة، وركزت الوساطة الجزائرية كل اهتماماتها على شمل الأطراف الليبية المتنازعة، وأكدت بأن حل النزاع الليبي هي بيد الليبيين أنفسهم، وواجب الوساطة هي مساعدتهم على إيجاد الحل سلمي يختارونه بكل سيادية[2].

وكان المشاركون في ذلك الاجتماع كل من الجانب الليبي رئيس حزب العدالة والبناء "محمد صوان"، ورئيس حزب الوطن "عبد الحكيم بلحاج"، ورئيس حزب التغيير "جمعة القماطي" و"جمعة عتيقه" نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا، وغيرهم من القادة السياسيين الليبيين، واستكمالا لجولات الحوار السياسي التي أعلنت عنها الأمم المتحدة، فقد انعقدت ثلاث جولات أخرى وهي جولة المغرب، والثانية في ضيافة بروكسل شارك فيها قادة التشكيلات العسكرية المسلحة، والثالثة في مصر، وقد أوضح آنذاك الوزير الأول المسجون حاليا بعدة تهم السيد عبد المالك سلال في اجتماع الحوار الليبي بوجود قرابة 20 ممثلا للحركات الليبية في الجزائر والقيام بدور وسيط يساعدهم على إقامة حوار تفاهمي وذلك

[1] المرجع نفسه.

[2] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 94.

انطلاقا من مبدأ أن الجزائر لا تتدخل في شؤون الدول بل تدافع عن وحدة الوطن الإفريقي معبرا بقوله: "مرحبا بتقاسم نظام الحكم ولكن نرفض أي تقسيم للأراضي الليبية"[1].

الجولة الأولى من الحوار الليبي الذي احتضنته العاصمة الجزائرية يومي 10 و11 مارس سنة 2015 بمشاركة العديد من الأحزاب الليبية والنشطاء السياسيين والدبلوماسيين الليبيين، الذين تعهدوا بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، والتآزر في مكافحة الإرهاب داخل وخارج ليبيا وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الأطراف الليبية، ما جعل الليبيين يتعلقون بالدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سلمي للأزمة باعتبار أن أولى حواراته تعتبر رسالة إيجابية للشعب الليبي[2].

ثانيا: الاجتماع الثاني من الحوار الليبي في الجزائر

استئناف الحوار الثاني بين قيادات الأحزاب السياسية والناشطين الليبيين تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة في ليبيا 2015/04/14 مع وجود إرادة قوية لوضع حد للأزمة على خلفية الإجماع على الحفاظ على وحدة ليبيا، وهو ي جولة مهمة للغاية لحل النزاع، وذلك بسبب دور الجزائر وموقفها الإيجابي لإعادة توحيد ليبيا[3].

توجت هذه المفاوضات بالإيجابيات التي تبعت على تواصل الحوار بين الأطراف الليبية من أجل الحد من النزاع باتجاه والاجماع على تأسيس الوطن الواحد بتشكيل حكومة وحدة وطنية والترتيبات الأمنية التي ستساعد على المضي قدما نح ودستور وانتخابات يسودها السلم والأمن الدوليين، وذلك بفضل الجولة الأولى التي عرفت بانطلاقة فعالة سمحت بالتطرق للمسائل الجوهرية الواجب التوصل إليها بين الأطراف المتنازعة في ليبيا[4].

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 95.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص 96.

[4] المرجع نفسه.

ثالثا: اللقاء الثالث من الحوار الليبي في الجزائر

تواصلت بالجزائر المشاورات الخاصة بالحوار الليبي يومي 30 و31 من شهر جويلية 2015، بحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا "ليون برناردينو" وذلك بعد أن عقد مشـــاورات مع ممثلين عن المؤتمر الوطني العام الليبي من أجل مناقشة سبل تعزيز الحوار، معبرا عن امتنانه للمبادرة الجزائرية التي اسـتضــافة هذا الاجتماع من خلال الحوار الشـامل للأزمة الليبية والتي من خلالها تبين عن وجود فرصة لإيجاد حل نهائي للأزم، تم واختتام الجولة الثالثة من الحوار الليبي المنعقد في الجزائر بالإيجاب بمشاركة عدد من الفرقاء الليبيين[1].

فالمسـاعي الدولية تشـيد بالدبلوماسـية الجزائرية التي احتوت الأوضـاع المتأزمة في ليبيا خاصـة وأن الجزائر تملك حدود شاسعة مع كل من مالي وليبيا ودول أخرى تعيش أزمات متتالية ومتعددة، وهذا ما يثبت نجاعة الوســاطة الجزائرية بالرغم من تدخل القوى الكبرى عســكريا في ليبيا، فقد كان دور الدبلوماسـية الجزائرية بارزا بالشـكل الذي لا يسـمح بإضـرار اسـتقرارها وذلك بالنظر للمخاطر المحدقة على حدودها، عن طريق طرحها لمبادرات فعالة سـياسـيا وتقنيا في تسـوية النزاع الليبي لتجاوز مأسـاته الأمنية والحفاظ على وحدت أراضـيه، فتحرك الوساطة الجزائرية في هذه المناطق الحساسة وفق مبادرة السـيد الرئيس السـابق المرحوم عبد العزيز بوتفليقة التي دعت إلى التشـاور والتنسـيق حول المسـائل المتعلقة بالأمن والتنمية في منطقة الساحل وتفعيل الأعمال المشتركة كأفارقة[2].

فالدعوة الأممية إلى التوقيع على اتفاق للســلام اعترافا ظاهر بأن الدور الجزائري على إيصــال الفرقاء الليبيين لهذا الاتفاق يعتبر بمثابة قوة لموقف الجزائري وتوافقه مع المجموعة الدولية بشــأن كيفية حل الأزم الدولية لاستبعاد الحلول العسكرية ووضع الحلول السياسية كمخرج وحيد للأزمات، وبالرغم من أن الوســاطة الجزائرية لم تصــل إلى نتيجة عملية في حل النزاع الليبي الا انها عملت على اســتراتيجية الاسـتدلال الأمني من الواقع، وذلك من خلال فتح سـفارتها في ليبيا بالرغم من التهديدات الأمنية التي لازالت قائمة عبر إرسـال الوزير عبد القادر مسـاهل وهو وأول وزير عربي يزور العاصـمة الليبية منذ

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 98.

[2] المرجع نفسه، ص 95.

وصول حكومة الوفاق إليها والذي صرح بقوله "الجزائر سوف تكون أول بلد يستأنف نشاطه الدبلوماسي الرسمي في طرابلس"[1].

المبحث الثالث: تحديات ومسارات الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الليبي

بدأت تفصيل المشروع الجزائري من اجل تسوية النزاع الليبي تظهر في عام 2014، أي بعد القيام بتسوية الازمة التونسية وكان للجزائر دور كوسيط فيها بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس حزب النداء تونس الباجي قايد السبسي.

المطلب الأول: المبادرات الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي

لقد حاولت الجزائر من خلال دبلوماسيتها الخارجية جمع الاطراف الليبية المتصارعة من أجل وقف اطلاق النار بين الاطراف المتنازعة واعادة الاستقرار السياسي الى ليبيا والعمل على وقف تدفق الجماعات المسلحة والمتشددة الى ليبيا، فقد كانت ترفض التدخل العسكري لأنه سيكون بمثابة تدخل في شأن داخلي، فعندما عقد اجتماع اللجنة التابعة للاتحاد الافريقي الذي انعقد في اديس ابابا يوم 25 مارس 2011، بحضور مندوبين عن كل من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي، والأعضاء الدائمين لمجلس الامن الدولي ودول الجوار الليبي المتمثلة في تونس، والجزائر، ومصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، قامت الجزائر بتقديم مشروع لحل النزاع الليبي تمثل في: "تجديد الدعوة للوقف الفوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الاعمال العسكرية، والدعوة الى انشاء الية للمراقبة والتأكد من وقف اطلاق النار، السماح بتنقل وفد اللجنة رفيعة المستوى الى ليبيا من اجل ربط الحوار بين اطراف النزاع، ودعوة منظمة الامم المتحدة الى التعاون والترتيب مع منظمة الاتحاد الأفريقي، واعطاء الأولوية للمساعدات الانسانية للشعب الليبي، وتأليف فريق عمل من الاتحاد الافريقي يتولى إعطاء مقترحات حول الوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الاسلحة التي قد تتسبب في زعزعة الاستقرار بالمنطقة[2].

[1] كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، مرجع سابق، ص 96.

[2] كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 353.

فوجود ضـعف سـياسـي وامني في ليبيا مع التدخلات الخارجية في النزاع الليبي ، سـيسـهل عمليات الاختراق الامني للحدود الليبية وهذا ما يثير مخاوف دول الجوار الليبي، فخلال مدة قصـيرة ظهرت فروع جديدة للجماعات المتشـددة في ليبيا، كفرع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسـلامي، جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا في عام 2011، كتيبة الموقعون بالدم في عام 2012، ولم تكتفي هذه الجماعات في تكثيف مستوى العمليات في داخل ليبيا، بل وسعت من عملياتهـا الى خـارج الحدود الليبية، وهذا آثار المخاوف الامنية لدول الجوار الليبي، ففي 11 جانفي 2013، قامت كتيبة الموقعين بالدم بالهجوم على القاعدة البترولية في منطقة تيقنتورين الواقعة في عين أمناس بصـحراء الجزائر، والتي راح ضـحيتها 23 من الرهائن و32 من الجماعة المهاجمة وردت الحكومة الجزائرية بغلق الحدود البرية مع ليبيا بشـكل كامل، ودعمت من وجود قواتها العسـكرية على الحدود بسـبب تخوفها من تسـلل المجموعات المسلحة والمتطرفة اليها، ووضع حد من عمليات تهريب الأسلحة من والى ليبيا[1].

وقد تم تشكيل لجنتين أحدهما امنية وعسكرية ترأسها الجزائر واخرى سياسية ترأسها مصر، للتنسيق مع أطراف الصـراع المختلفة من أجل انهاء النزاع الليبي، ولكن مصـر لم تلتزم بهذا الترتيب فيما بعد وتدخلت في النزاع وآزرت أحد الأطراف في الصراع العسكري، بعده قامت الجزائر فـي طـرح مبادرة لحل النزاع الليبي فـي ماي 2014، وقمت بدعوة وزراء خارجية دول الجوار الليبي للاجتماع من اجل التشاور حول النزاع الأمني المتصاعد على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسـيطرة على العاصـمة ومدينة بنغازي في 30 أوت 2014، وتم عقد الاجتماع الثاني لوزراء خـارجيـة دول الجوار الليبي في غينيـا في جوان 2014، على هـامش القمـة الإفريقيـة حيث كـان دور الجزائر واضـحا لأنها واجهت وضـعا اقليميا معقد ومن قبل كل من التشـاد والنيجر ومصـر التي كانت تدافع عن التدخل العسكري في النزاع الليبي لتصبح جزء من المشكلة بدل من ان تكون جزء من الحل[2].

فقد اكدت الدبلوماسية الجزائرية على الاستمرار بتشبثها بالحلول السلمية ودعم المصـالحة الوطنية بين الليبيين واعادة تأهيل المؤسـسـات والبنية التحتية لليبيا وذلك في الاجتماع الثالث المنعقد لوزراء خارجية دول الجوار الليبي بتونس بين ممثلين عن الجامعة العربية والاتحاد الافريقي، واختتم البيان بما يلي : "ضـرورة احترام وحدة ليبيا وسـياسـتها، ووقف العمليات العسـكرية التي تقوم بها المليشـيات المختلفة،

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 354.

[2] المرجع نفسه.

ودعوة كافة الأطراف السياسية في ليبيا الى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي في معالجة المشاكل السياسية والأمنية[1].

كانت الاجتماعات الجزائرية مع القوى السياسية والشخصيات الليبية تنعقد بالتوازي مع جولات الحوار بين ممثلي برلمان طبرق وممثلي المؤتمر الوطني العام، فالاجتماع الثاني لممثلي الاحزاب الليبية بحضور ممثل الامم المتحدة برناردين وليون (Bernardion Leon)وذلك في الثالث من شهر جوان 2015، والذي أكد على ما جاء في الاجتماع الأول وشـــدد على رفض أي تدخل خارجي في ليبيا، ودعم كل الحوارات التي كانت تجري في المغرب[2].

وقد تم توقيع ميثاق السلم والمصالحة في ديسمبر 2015، على الرغم من غياب ممثلي المؤتمر الوطني العام، وتضمن الميثاق "الدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل توافقي، ورفض الارهاب والتطرف بكل اشكاله وعودة مؤسسات الدولة للعمل وانهاء المظاهر المسلحة في الشوارع"، ولكن لم يتم تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع، وقد عقد مؤتمر دول الجوار الليبي والذي عقد في تونس ليومين 19 و20 فيفري 2017، بمشـاركة وزير الشـئون المغاربية والاتحاد الافريقي الجزائري عبد القادر مسـاهل، مع وزراء خارجية كل من مصـر وتونس وتم خلاله التوصـل الى اعلان تونس رفض اي حل عسكري في الشـــأن الليبي، والعمل على اشـــراك كافة اطراف النزاع في عملية الحوار للخروج من هذا النزاع، مع التأكيد على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي.[3]

الجزائر حاولت حل النزاع الليبي بعيدا عن التدخل العسكري، لذلك فقد كانت تواجه ضغوطات خارجية، وفي سـنة 2017 دعت دول منطقة السـاحل وهو ي التشـاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاس وللاجتماع في موريتانيا بإشراف الامم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكريا في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة، بينما كانت هذه الدول تفتقد فيه الى القدرات الامنية والعسكرية لحل أزمات بلادها، وزادت الجزائر انفاقها العسـكري بشـكل كبير، واعلنت عن خطة تطوير القوات البرية وشـراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، وقد تم التوقيع على ميزانية وزارة الدفاع واجهزة الامن ووزارة الداخلية بحوالي

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 353.

[2] المرجع نفسه، ص 354.

[3] المرجع نفسه.

15 مليار دولار في القانون المالية التكميلية، وقررت الحكومة الجزائرية اخضـــاع جميع اجهزة الأمن والاستخبارات المدنية الى المؤسسة العسكرية تحت شعار توحيد الاجهزة العامة لمكافحة الارهاب[1].

وقد حرص الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون على تقديم مشـروع حل سـياسـي توافقي للازمة الليبية، وشـارك في مؤتمر برلين لتسـوية النزاع الليبي الذي انعقد في 19 جانفي 2020، واعلن في مقابلات عديدة عن استعداد الجزائر للمساهمة في حل النزاع الليبي في حال صدور تفويض رسمي من مجلس الأمن لطرح مشـــروع ينص على: " وقف اطلاق النار، تنظيم مباحثات بين الاطراف النزاع، وتشـكيل سـلطة انتقالية توافقية لتسـيير المرحلة الانتقالية المقبلة، والاتفاق على وضـع وثيقة دسـتورية وجديدة تضـع اسسا لنظام سياسـي جديد يتناسب مع الإرادة الليبية ويعرض الاستفتاء عليه من طرف الشعب، لتاتي بعدها مرحلة اجراء الانتخابات لرئاسة برلمانية حرة وشفافة تحت اشراف دولي".

ان العقيدة العسـكرية الجزائرية تجعل الجزائر تمتنع من التدخل العسـكري خارج حدودها وهو ي ثابتة، فعلى الرغم من الضـــغوط الدولية على الجزائر لســياقها للمشـــاركة في العمليات العســكرية في ليبيا، فالجزائر لم تســتخدم قوتها العســكرية في النزاعات الخارجية، لأنها ترى أن التدخل العســكري في هذه النزاعات يؤدي الى زيادة نشر الفوضى في المنطقة، ويجعل المنطقة بؤرة للإرهاب وتوسعه[2].

المطلب الثاني: تحديات المقاربة الجزائرية في حل النزاع الليبي

إن سعي الجزائر لتسوية النزاع الليبي بعيدا عن الحل العسكري قد واجه العديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضـها غير مبال بما قد يحدث في ليبيا، فحالة التوتر الاجتماعي التي تشـهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري، تمثلت في احتجاجات شـعبية مطالبة بتأمين المسـكن والعمل والخدمات والتي يمكن اســتغلالها لإثارة الفوضـــى وشـــغل قوات الأمن بتهدئة الأوضـــاع في هذه المناطق، ومع استمرار الضـغوط التي تمارسـها القوى الدولية وخاصـة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسـا على الجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا[3].

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 354.

[2] المرجع نفسه، ص 353.

[3] أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2016، ص 237.

إن كل التحديات المحيطة بالجزائر حكومة وشعبا من جراء طول أمد للازمة الليبية، واستعصائها عن الحل السلمي التوافقي، قد القى بالعديد من التبعات والآثار السلبية على الساحة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، فكلما طال النزاع كلما بقي الهاجس الأمني مطروحا والتبعات المالية والاقتصادية متفاقمة جراء التكاليف الضخمة على العتاد العسكري وميزانية الجيش والأمن، وهو والأمر الذي دفع بالجزائر إلى جلسات الحوار الليبي التي يرعاها مندوب الأمم المتحدة "برنارد ليون"، من خلال توفير الظروف الملائمة للوصول إلى التوافق بين الفرقاء الليبيين في أقرب الآجال وحل النزاع الليبي بالطرق السلمية والسياسية، وكذلك السعي إلى إيجاد ممثل للشعب الليبي داخل ليبيا من أجل ترتيب كافة الجهود بين الجزائر والحكومة الليبية الشرعية لحل كافة المسائل الأمنية وكذلك ضبط حركات المرور بين البلدين[1].

أولا: الخبرة الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية

تقدم الجزائر خبرتها الدبلوماسية والسياسية في إدارة النزاع والوساطة في المفاوضات الليبية فرصة لأطراف النزاع لبعث مسار التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي والثنائي وكما بإمكان الجزائر من خلال مساهمتها في تمويل المشاريع التنموية المحلية ودعم القطاع الخاص من اجل الاستثمار تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يمكن الجزائر من ضمان قوتها اللينة وكذا الحد من تأثير الجهاديين والمهربين على السكان المحلين وذلك دون إضعاف الاقتصاد العابر للصحراء وكذلك الحد من التأثير الفرنسي في شمالي مالي والمحافظة على مقاربتها في الفصل في شأن الجماعات الإرهابية والحفاظ على مكانتها الدولية [2].حيث كانت و لازالت الجزائر وسيط مهم .

ثانيا: العقبات التي تواجه الجزائر لحل النزاع الليبي

تواجه الجزائر تحديات وعقبات كبيرة بشان مقاربتها اتجاه حالة النزاع في ليبيا إذ لا تزال صورتها تعاني من الجمود اتجاه الثورة في ليبيا والانطباع الذي أعطته خلال دعمها لنظام القذافي، فبالرغم من أن الموقف الجزائري ضد التدخل الأجنبي كان يتوافق مع مواقف الاتحاد الإفريقي وينسجم مع المبادئ التي

[1] أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص 237.

[2] أسماء بن لمخربش، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي"ليبيا ومالي"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 10

تحكم السياسة الخارجية الجزائرية الا ان غياب التواصل المناسب لم يسمح للجزائر بلعب دور كبير في ليبيا، في مرحلة ما بعد القذافي وهو والشـــيء الذي قلل من فعالية الوســـاطة وكذلك يبدوا أنه التحدي الذي مازالت تواجهه الجزائر إلى اليوم، فالمطالب السياسية والاجتماعية وكذا الأطماع الأجنبية إضـافة إلى جانب المجتمع القبلي التقليدي الليبي وخلوه ومن المظاهر المؤسساتية والتقاليد الممارستية للمجتمع المدني هو ما زاد من حدة النزاع وإعطائه طابعا عصـــبيا[1].حيث كانت كل هذه العوامل تعرقل دور المقاربة الجزائرية لحل النزاع في ليبيا .

المطلب الثالث: مسارات ومستقبل الوساطة الجزائرية

و في ظل كل تلك التحديات و مع صـــعود نخب جديدة إلى الســـلطة، أبدت الجزائر اهتماما متزايدا بالأزمة في ليبيا، ومن الواضـح أنها ستواصـل جهودها السياسية للمساهمة في حل النزاع. وترتبط حدود نجاح أو فشـل هذه الوسـاطة بتطويرها على أرض الواقع، حيث اعتبر المحللون ان السـلام الهش قد تم إحرازه في ليبيا حيث بدأت الأطراف الليبية المعارضـــة في تبادل الاتهامات حول انتهاك وقف إطلاق النار وانتهاك شـروط الاجتماع بعد وقت قصـير من عقد مؤتمر برلين، وأضـاف أن هناك من يعتقد أن الجزائر ستحاول تعزيز موقفها من النزاع من خلال تعزيز المصالحة مع روسيا للحد من النفوذ الفرنسي، وأن الجزائر قد تحاول استغلال التنافس الروسي الفرنسي من خلال تعزيز شراكتها الأمنية مع موسكو[2].

من المرجح أن تحاول الجزائر استغلال التنافس الروسـي الفرنسـي من خلال تعزيز شـراكتها الأمنية مع موسكو، لتقويض ما تعتبره نطاقا شبه مستمر من النفوذ الفرنسـي، من المغرب إلى مالي إلى مصـر، لإشراكها في جهود المصالحة السياسية، وخاصة مع تونس، سنحاول تعزيز جهودنا لتنسيق جيران ليبيا مع الدول الأخرى لجعل الوضـع أكثر اسـتقرارا، كان النزاع الليبي على رأس جدول أعمال الزيارة، حيث اســـتفادت تونس من مســـاعدة الجزائر المقدرة بمبلغ 150 مليون دولار كوديعة لتعزيز قدراتها الأمنية لمكافحة خطر تدهور الأوضـاع الأمنية على الحدود مع ليبيا، وخاصـة انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة[3].

[1] أسماء بن لمخربش، المرجع السابق، ص11.

[2] سمير قط، تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الأزمة الليبية، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، ص 218.

[3] سمير قط، المرجع السابق، ص 219

وستعزز الجزائر وجودها العسكري على الحدود الشرقية مع ليبيا. منذ اندلاع الحرب في ليبيا، أكدت السلطات الجزائرية وجود مؤسسات مختلفة للقوات المسلحة الشعبية على الحدود الشرقية الجزائرية مع ليبيا. هذا لمواجهة كل الأخطار التي تأتي من أراضي ليبيا، وخاصة تهريب الأسلحة. وقد نفذت العديد من التعزيز المستمر والمعدات ومعدات البنية التحتية[1].

بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحقيق أمن الحدود مع دول الساحل، وخاصة ليبيا، وبما أن الجزائر تعتمد على قدراتها الذاتية، فقد أصبحت أهم دولة تلتزم بالأمن الإقليمي، على الرغم من عدم مشاركتها في النزاع المسلح، لكنها بذلت "جهودا حربية" ضخمة لحماية حدودها، وبالتالي حدود الدول المجاورة. سيكون. يفسر هذا الجهد الزيادة في الإنفاق العسكري في الجزائر، والتي تضاعفت في بضع سنوات من عام 2010 بـ 313.5 مليار دولار إلى عام 2016 بـ 654.10 مليار دولار. [2] حيث ان الدولة الجزائرية امام ثلاث مسارات واضحة .الاول هو رفع التسيق مع الجارة تونس , و الثاني هو استغلال رغبة روسيا في لعب دور محوري لتسوية النزاع الليبي، اما المسار الثالث فيعتمد على النسيق الجزائري مع مختلف التيارات الاسلامية الليبية و العمل على اقناعهم لتقديم تنازلات لحلحلة الاوضاع .

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل كشفنا دور المقاربة المقاربة الجزائرية التي تعاملت بها الجزائر لحل النزاع الليبي بالطرق السلمية، إضافة الى محاولة جمع كل الأطراف الليبية المتنازعة، والطامعة في الوصول الى سدة الحكم والسيطرة على البلاد، فوهم تبني نظام دكتاتوري جديد في ليبيا للسيطرة على جميع مؤسساتها التي تقريبا لم تكن موجودة ومازالت في طور الإنجاز بمساعدات دولية وخاصة دول الجوار وعلى رأسها الجزائر، من أجل حل السلم والمصالحة الوطنية في ليبيا كتجربة عاشتها الجزائر من قبل، لذلك يمكن ان نستنتج ان المقاربة الجزائرية لحل النزاع الليبي مازالت قائمة.

الخاتمة

الخاتمة

منذ اندلاع الثورة الشـــعبية بتاريخ 17 فيفري 2011 بليبيا والتي كانت بمثابة نقطة انطلاقة للحرب الأهلية والتي دامت حتى مقتل الرئيس معمر القذافي في 20 من اكتوبر 2011 وعلى طول هذه الفترة التي تلتها استمرت الفوضـى والسلاح وانتهى حكم الاستبداد والدولة المركزية في ليبيا واصبحت الدولة الليبية تحرك من قبل حكومات متعددة في سابقة لم تتحقق منذ استقلال ليبيا.

وامام كل تلك الفوضى المنتشرة وهشاشة سيادة الدولة الليبية والتي ادت الى عدة تدخلات دولية خارجية وأطراف اقليمية لعب في اســـقاط نظام حكم القذافي وفتح الباب امام عده تدخلات من أطراف مختلفة التي كانت في مقدمتها التدخل القطري الذي دعم العديد من التنظيمات المسلحة، بالإضافة الى انتشار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية والفوضـى وهو الشيئ الذي شكل تداعيات خطيرة على دول الجوار والعالم حيث كانت مخرجات النزاع الليبي كثيرة كتضـاعف معدلات الهجرة عبر المتوسـطة من القارة الأفريقية نحو اوروبا وايضا تزايد في نشاط الجماعات المتطرفة، كل هذا زاد من الوعي الدولي لتداعيات هذا النزاع اقليميا ودوليا وفرض تكثيف الجهود الى التوصل لحل شامل وتسوية سلمية ترضي جميع الأطراف.

ومع اندلاع الحرب الأهلية الثانية سعت الدول الى تكثيف جهودها خصـوصـا مع نهاية العام 2015 ويعد اتفاق الصـخيرات من اهم محطات التسوية الذي كان له دور في تشكيل كيانات سياسية انتقالية ولكن هذا الاتفاق قوبل بالاعتراض من طرف مجلس النواب الليبي المنتخب عام 2014 وبالتالي اصبح الوضع اكثر شدة ولم يتوصل الاطراف الى تسوية شاملة بل انقسمت البلاد سياسيا وعسكريا ومع دخول عام 2016 وبالتزامن مع التدخلات الخارجية من اطراف اقليمية ودولية مختلفة اصـــبحت ليبيا تعيش الفراغ المؤسساتي مع تزايد وتيرة النزاع واستمرار تعثر المبادرات طيلة عدة سنوات فتحولت الى ســاحة للتنافس والمواجهة الدولية، والذي ظهر بشــكل واضــح منذ عام 2019 بدأت ببروز الدور الروسـي في السـاحة وما جاء معه من اعتراض امريكي وتدخل تركي وتحدي فرنسـي وهو ما عبر عنه الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون في اكثر من مناسبة.

الخاتمة

وفي خضم كل هذه التطورات اصبح صانعوا القرار الجزائري متخوفون من انتقال الاخطار الأمنية الى الاراضـــي الجزائرية بداية بالتهديد الامني على الشـــريط الحدودي والجغرافي بين البلدين الى التهديد الاقتصـــادي خاصـــة تراجع الاســـتثمارات والمعاملات التجارية الجزائرية في ليبيا اضـــافة الى التهديد الاجتماعي المتمثل في نزاعات وانقســـامات الاطراف في اقليم شـــمال افريقيا اضـــافة الى الخطر الجيوســـياســـي الكبيرة الذي يتمثل في زيادة النفود للأطراف الدولية في الجوار الجزائري وكل هذه التداعيات جعلت الجزائر امام حتمية بلورة سياسة جزائرية اتجاه النزاع في ليبيا وكانت المحددات العامة للسـياسـة الجزائرية هي تبني موقف الحياد وعدم الوقوف مع اي طرف من اطراف النزاع اذ تعمل وفق مقارب سلمية ودفع بالمسار التفاوضـي من اجل نجاح المسار السياسـي لتسوية النزاع في ليبيا وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهود الدولية.

كما تميزت المبادرة الجزائرية ايضـــا بالتزام الابتعاد عن الخيارات المســلحة والعســكرية لتجنب الدخول والتورط في النزاع وحرصـت ايضـا على الحفاظ على العلاقات الجيدة مع مختلف الاطراف سواء اقليميا او دوليا .

وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج وهي :

أ.**<u>النتائج :</u>**

- ✓ تبين لنا بعد الدراسـة ان الوضـع الليبي هو وضـع معقد في طريق تصـاعدي نحو التأزم حيث ان الدول المجاورة التي شـــهدت نفس الســـيناريو الليبي تمكنت في الاعوام الاولى من الخروج منها على عكس الدولة الليبية التي تعيش انهيار كبير على مستوى مؤسساتها.
- ✓ تبين ايضـا من خلال هذه الدراسة ان الجهود المبذولة واللقاءات بين الدول المجاورة وكذا استضـافة الدول للأطراف الليبية من جهة اخرى يعبر عن تخوف الاطراف من الفوضـــى الأمنية في ليبيا وتزايد الوضـع سوءا لهذا جعلت ليبيا من اولوياتها وذلك بدعم المبادرات الأممية وكذلك المقاربات التي تسـعى لتسوية النزاع الليبي.
- ✓ فمع بداية حالة الفوضـــى وغياب حكومة مركزية في ليبيا زادت مطامع الدول في مقدمتها فرنســا، إيطاليا، الامارات وقطر التي تسـعى للاسـتثمار في موارد الطاقة الليبية والحصـول على امتيازات

لإدارة الموانئ وكذا اعادة الاعمار الذي ادى بدوره بتدخلات واهتمامات دول اخرى كتركيا مصـــر وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسعى للفوز بعقود التسليح.

- ✓ بحكم الجوار الليبي الجزائري كانت للازمة تأثيرات مباشـرة على الجزائر الامر الذي جعل صـانع القرار السـياسـي الجزائري يسـتنفر ويزيد الرقابة من قبل الجيش والامن ليمنع امتداد التأثير على نطاق أوسع وايضا بالإضافة الى تداعيات جيوسياسية أكثر خطورة بسبب التدخلات الدولية في الدولة الليبية التي اصـــبحت منطقة نفود وتمركز لمختلف القوى الإقليمية والدولية، لذلك ركزت الجزائر جهودها اتجاه النزاع الليبي على مساعي للتوصل لتسوية سلمية ترضي جميع الاطراف اين ابتعدت عن الخيار المسلح
- ✓ كانت المقاربة الجزائرية تفتقد للفعالية لإحداث التأثير المطلوب خصوصا امام التحديات التي كانت امامها من تداخل مصـــالح والتدخلات والمواقف الدولية المتباينة الأمر الذي جعل التأثير الجزائري محدودا وضعيفا.
- ✓ عرف النزاع الليبي تداعيات وتأثيرات عديدة على مستوى اقليم شمال افريقيا او حتى على المستوى العالمي وفي مقدمتها التداعيات الأمنية من فوضـــى السـلاح وتزايد نشـاط الجماعات الإرهابية والمسلحة داخل الاراضي الليبية وفي جوارها وكذلك تضاعف اعداد المهاجرين غير الشرعيين كل هذا جعل الادراك الدولي والاقليمي يزيد للتواصل الى تسوية شاملة للازمة.
- ✓ منذ بداية النزاع الليبي سـنة 2011 عرفت تنسـيق على مسـتوى الدورة العربي حالة من الضـعف خصوصا حركة جامعة الدول العربية التي كانت قراراتها مقتصرة عموما نحو البعد عن التوجه في معالجة صـميم النزاع وهذا نتيجة الى تعدد واختلافات المصـالح ووجهات النظر وكذا المواقف بين الدول العربية اتجاة النزاع الليبي الذي انعكس ســلبا عليها وأدى بدوره الى تدهور وضـــع وزيادة التدخل الخارجي خصوصا من الدول الأجنبية في دولة تعتبر ذات اهمية جيوسياسية.
- ✓ ان الانقسام بين الاطراف الليبية وتعدد الجهات التي تتنازع من اجل تسيير المرحلة المقبلة زاد من تأزم الوضـــع وصـــعوبة الانتقال الديمقراطي حيث وحدها الاطراف الليبية من تتحمل وحدة البلاد واخراجها من دوامة هذا النزاع باشراك جميع الأطراف.
- ✓ كان ولا يزال مجتمع في ليبيا مجتمع قبلي الوضـع الذي كان له تأثير مباشر على تشكيل الحكومة واحدة فالحل هو تغيير الولاءات من القبيلة الى دولة مؤسسات رسمية.

✓ بحكم الجوار الليبي الجزائري كانت للازمة تأثيرات مباشرة على الجزائر وخاصة انها القومي الامر الذي جعل صـانع القرار السـياسـي الجزائري يسـتنفر ويزيد الرقابة من قبل الجيش والامن ليمنع امتداد التأثير على نطاق واسع وايضا بالإضافة الى تداعيات جيوسياسية أكثر خطورة بسبب التدخلات الدولية في الدولة ليبية التي اصبحت منطقة نفود وتمركز لمختلف القوى الإقليمية والدولية.

ب . <u>التوصيات :</u>

» وجوب تفعيل الدور العربي للتوصـل الى تسـوية النزاع في ليبيا وخاصـة جامعة الدول العربية التي تعتبر منصة لتوحيد الآراء والصفوف العربية اتجاه النزاع الليبي والخروج بحلول تنفيذية للتوصل الى حل شامل وذلك لمنع الاختراق الخارجي للأمن القومي العربي من ليبيا.

» ضرورة تنفيذ قرارات الاجتماعات الدولية بخصوص النزاع الليبي والاسراع في الاصلاح على المستوى الداخلي والدفع بعجلة التنمية ووضع السلاح والعمل تحت راية وحكومة واحدة ومؤسسات شرعية.

» يجب على الدولة الجزائرية محاولة حل النزاع الليبي وتفعيل مقاربتها وكذلك ديبلوماسـياتها أكثر لجمع كل الفرق والاطراف المتصارعة وكذا بناء علاقات جيدة مع جميع أطراف النزاع.

» على الجزائر تكيف عقيدتها الأمنية لتتناسب مع التحولات الإقليمية والعمل على توسيع دائرة ادراكها لمختلف التهديدات الأمنية.

» يجب على الدولة الجزائرية العمل على الدفع وتشـــجيع التنســـيق الجماعي لحل مختلف الازمات الإقليمية وذلك من خلال تفعيل علاقاتها مع الدول المجاورة في ظل الاتحاد المغربي العربي والاتحاد الافريقي وكذلك الاعتماد الامن المتبادل.

» ضرورة توحيد الجهود الإقليمية وكذلك الدولية للعمل على بناء مؤسسات الحكم في ليبيا بطريقة عادلة ترضي جميع الاطراف لإنهاء حالة الفوضى وغياب الأمن.

المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1. أحمد خليف عفيف، الثورة الليبية شباط 2011–2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 2015.

2. الصديق محمد الصالح ,دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر, ط1 ,الجزائر, دار الامة, 2000

3. بوعشة محمد, الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية الاريثرية ط1 بيروت دار الجيل 2004

4. حنفي علي، خالد، الازمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنفاذ، السياسة الدولية، 2016، المجلد 51، العدد 205.

5. قحطان احمد الحمداني, المدخل الى العلوم السياسية, عمان, دار الثقافة, 2012

6. لطرش علي عيسى عبد القادر، حماية البيئة والتنمية المستدامة، آفاق وتحديات، الطبعة الاولى 2016، دار الفكر الجامعي الاسكندرية،.

7. كمال مهني، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر– 1 –الجزائر، المجلد: 15 العدد: 02 – 2021.

- **المجلات:**

1. أحمد الزروق الرشيد عبد الكريم مسعود ادبيش، اشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016، مجلة الدراسات السياسية قسم العلوم السياسية عدد ديسمبر **2017**قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي ليبيا.

قائمة المراجع

2. بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، دور الجزائر في مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي – رؤية تقييمية للدور الجزائري، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن ، العدد خاص 2022.

3. حامدي، زهير، ثالث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، مجلة سياسات عربية، 2014، العدد 7.

4. خالد إبراهيم أبو رقيقة، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد السابع، ملحق العدد الثالث، 2016.

5. خننو فاتح، الازمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022.

6. رتيبة برباش، المقاربة الجزائرية في إدارة الازمة الليبية: الابعاد، التداعيات والجهود، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 70، العدد 02، جامعة الجزائر 3 – الجزائر 2022.

7. ديداوي محمد أمين، رؤية الجزائر لتسوية لأزمة الليبية، جامعة عباس غرور، خنشلة، الجزائر، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 1، 2022.

8. فرحاتي بلقاس، رازي نادية، التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، مجلة المعيار، مجلد 25، العدد 62.

9. عبد العزيز لزهر، صولي خالد، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، جملّة الواحات للبحوث والدراسات المجلة 14 العدد 1، 2021.

10. عنان دنيا زاد، بن جديد سلوى، الازمة السياسية الامنية في ليبيا 2011–2012 بمقاربة نسقية، جامعة باجي مختار عنابة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.

11. محمد غربي، إبراهيم قلواز، تداعيات تصـــاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، 2014.

12. مولود سبع، سداد، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. 2017 المجلد 6. العدد 1.

13. نور الدين الســوداني، الثورة الليبية والمحكمة الجنائية الدولية، مجلة العلوم القانونية والســياســية، مجلد 09، العدد 03، 2018

14. هناري عبد القادر، بن شـراد محمد أمين، موقف الجزائر من الأزمة السـياسـية الليبية المسـتجدة: قراءة نقدية بني الثبات على المبادئ ومسـايرة مقتضـيات الأحداث، مجلة أبحاث ISSN: 0834- 2170، المجلة 5، العدد 2، 2020.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

1) حسـيني يمينة، أبعاد الدبلوماسـية الجزائرية اتجاه الازمة الليبية، جامعة 20 اوت 1955 سـكيكدة، 2016.

2) مشـيش محرز، كعوان سـمير، انعكاسـات أزمة انتشـار السـلاح الليبي على الأمن في المتوسـط، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، مذكرة تخرج ماستر، 2017.

3) نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصـــرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شـهادة ماسـتر في العلوم السـياسـية تخصـص: دراسـات دولية، امعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة كلية الحقوق والعلوم السياسيــة قسـم العلوم السياسية، 2018.

4) نور الهدى بن بثقة، إشـكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سـقوط نظام معمّر القذّافي 2012–2016، أطروحة مقدّمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات ال دّولية، دراسات أمنية دولية، (غير منشور)، جامعة لجزائر، السنة 2017/2016.

5) أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2014.

6) دينا شحاته ومريم وحيد، (محركات التغيير في العالم العربي)، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة: 2011، عدد 148.

7) علي محمد فرج النجلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، قدمت هده الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية كلية الاداب جامعة الشرق الاوسط 2018.

8) حميد زعاطشي، التحولات السياسية في شمال افريقيا بعد 2011 وانعكاساتها الامنية على المنطقة، جامعة الجزائر 3، 2019.

9) مساح مهدي صاحل العلياوي، دور منظمة الامم المتحدة في تطبيق مبدأ التدخل الدولي الانساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2019.

10) سليم بوسكين"،تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها علي الأمن الوطني الجزائري 2014 ،" 2010رسالة ماجستير ,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة بسكرة,الجزائر ,(2014-2015).

11) أحمد محمد أحمد القلعاوي، دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها.

12) كفاح عباس رمضان الحمداني/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الاقليمية/جامعة الموصل، سياسة الجزائر الخارجية تجاه ليبيا 2011-2020.

13) كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، 2016.

14) أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2016.

15) أســماء بن لمخربش، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي"ليبيا ومالي"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

16) حوســين بلخيرات، الدبلوماســية الجزائرية وتســوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، جامعة الجلفة – الجزائر، المجلد 11، العدد01، 2018.

17) أوشـريف يسـرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، جامعة محمد خيضـر، بسـكرة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2016.

18) أســماء بن لمخربش، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي"ليبيا ومالي"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

19) سـمير قط، تورط الدبلوماسـية الجزائرية في الوسـاطة لتسـوية الأزمة الليبية، جامعة محمد خيضـر بسكرة –الجزائر.

- **التقارير**

1) عاشـور محمد الثورة الليبية الاسـباب و التداعيات و مسـارات المسـتقبل اسـحاق كافومبا سـواري و اخرون تقرير مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شـمال افريقيا و تداعياتها جنوب افريقيا معهد الدراسات الامنية 2011

2) المحافظة على وحدة ليبيا التحديات الامنية في حقبة ما بعد القدافي مجموعة النزاعات الدولية تقرير الشرق الاوسط رقم 115ديسمبر 2011

- **مواقع الانترنت :**

1) لمركز الديمقراطى العربى، تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011-2021)، .2يوليو 2022، من موقع: https://democraticac.de/?p=83454.

2) فؤاد جدو، محاضرة الثامنة: محددات السياسة الخارجية الجزائرية 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021، متاح على موقع: http://elearning.univ-biskra.dz/moodle/pluginfile.php/285211/mod_resource/content/1/.

3) المركز العربيّ الأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية، سلسلة تقييم حالة، 7يوليو 2020، من موقع: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Algerian-position-on-the-Libyan-crisis-between-change-and-continuity.pdf

4) عبد العزيز محمد العجمي، "السيناريوهات المستقبلية للثورة الليبية"، متاح على الموقع: https://www.sabr.cc/2011/09/03/19517/.

5) آسيا قبلي، مدّ وجزر في المشهد السياسي مبادرات وسيناريوهات لحل الأزمة اللّيبية، تاريخ النشر: 16 ديسمبر 2022، من موقع: http://www.ech-chaab.com/ar.

6) سيناريوهات التدخل العسكري في ليبيا: ساعة الصفر للعملية الكبيرة متحصل عليه من الرابط : https://www.alaraby.co.uk/.

7) ابراهيم منشاوي ،"الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة"، متاح على موقع: http://www.acrseg.org/6890.

8) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، مصر والملف الليبى، تاريخ النشر: 10 أبريل, 2022، متاح على موقع: HTTPS://BETA.SIS.GOV.EG/AR/.

9) محيي الدين حسين، المبادرة المصرية بشأن ليبيا: مفتاح للحل أم مناورة سياسية؟، بتاريخ 08.06.2020، متاح على موقع: https://www.dw.com/ar.

10)سمير عمر، بالتفاصيل.. بنود إعلان القاهرة لحل الأزمة الليبية، تاريخ النشر: 6يونيو 2020، متاح على موقع: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1350280-.

11)محمد عبد الكريم أحمد، مستقبل الدولة الليبية .. مسارات التسوية وتهديدات المحاصصة، تاريخ النشر: 30سبتمبر 2020، من موقع: https://www.alaraby.co.uk/opinion.

12)نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات، تاريخ النشر: 18فبراير، 2020، من موقع: https://eipss-eg.org.

13)بلال جمال عبد العزيز، تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011-2021)، المركز الديمقراطى العربى من موقع: https://democraticac.de/?p=83454

14)مجلس الأمن يتبنى قرار فرض حظر جوي على ليبيا مع امتناع روسيا والصين، من موقع : https://www.france24.com

15)محمود ممداني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، من موقع www.unescwa.org 2020.

16)الشلوي، هشام، المشهد السياسي الليبي بعد انتخابات المؤتمر الوطني، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471018515072151l1.htm

17)السنوسي بسيكري، تقارير *الجزيرة*، الأزمة الليبية وتداعياتها على السودان، من موقع: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/adbd54d8697142a98155ecd76f745496_100.pdf

18) نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، من موقع: https://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

19)محمد عاشور مهدي، قراءة في مسار الراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، 9www.sis.gov.eg/Newvr/34/

20) حمدي عبد الرحمان، التحرر الثاني في ليبيا، رابط: opinition./www.aljazeera.net/knowledgegate

21) تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا: الرابط: http //www.amnesty.org/ar/region/libya/report-2010

22) سالم أبو ظهير، بين الثورة الليبية 2011 والثورة الفرنسية 1789، تاريخ النشر 2014/08/25، على الرابط: /https://www.alquds.co.uk/

23) نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، تمّ تصفح الموقع يوم 2023/1/12، الرابط: http: //www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

24) الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، من موقع: https://studies.aljazeera.net/en/node/4155#a3.

الفهارس

ملخص الدراسة.....
مقدمة..... 4
الفصل الأول: النزاع الليبي، أسبابه وتداعياته 123
المبحث الأول: التطور التاريخي للأزمة الليبية.....16
المطلب الأول: بداية النزاع الليبي 16
المطلب الثاني: تطورات الاوضاع السياسية والامنية في ليبيا بين عامي 2011 و2013....17
المطلب الثالث: الفترة الانتقالية من 2013 إلى الوقت الحاضر 20
المبحث الثاني : أسباب ودوافع ا النزاع الليبي 23
المطلب الأول : الأسباب الداخلية للنزاع الليبي.....24
المطلب الثاني: الأسباب الخارجية. 29
المبحث الثالث: تداعيات النزاع الليبي على الأمن الإقليمي والعالمي.....30
المطلب الأول: أثر النزاع الليبي على الجزائر 30
المطلب الثاني: تأثير النزاع الليبي على دول الجوار (تونس، مصر، السودان).....32
المطلب الثالث: تداعيات النزاع الليبي على العالم 34
المبحث الرابع: ردود الفعل والمواقف الإقليمية الدولية تجاه النزاع الليبي.....36
المطلب الأول: المواقف العربية والإقليمية والدولية اتجاه النزاع الليبي.....36
المطلب الثاني: انعكاسات النزاع الليبي علي الأمن القومي الجزائري 42
المطلب الثالث: النتائج وانعكاسات النزاع الليبي.....43

خلاصة الفصل : 45
الفصل الثاني: المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا 47
المبحث الأول: التحديات التي تواجه المسار السياسي لتسوية النزاع في ليبيا 48
المطلب الأول: التحديات السياسية والاجتماعية:.....48
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.....50
المطلب الثالث: التحديات الأمنية 53
المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتسوية النزاع الليبي.....55
المطلب الأول: مقاربة دول جوار ليبيا: 55
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية ودول العالم في حل النزاع الليبي.....60
المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة من النزاع الليبي.....69
المطلب الأول: سيناريو الإصلاح والمصالحة.....70
المطلب الثاني: السيناريو تقسيم ليبيا:.....72
خلاصة الفصل : 74
المبحث الأول : محددات الموقف الجزائري من النزاع الليبي 2011.....76
المطلب الأول : الموقف الجزائري من النزاع الليبي.....76
المطلب الثاني: مسار تطور العلاقات الجزائرية الليبية 81
المطلب الثالث: تداعيات النزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري 81
المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل النزاع الليبي.....85
المطلب الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....85
المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع الليبي 88

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية في تسوية النزاع الليبي 91

المبحث الثالث: تحديات ومسارات الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الليبي 95

المطلب الأول: المبادرات الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي 95

المطلب الثاني: تحديات المقاربة الجزائرية في حل النزاع الليبي 98

المطلب الثالث: مسارات ومستقبل الوساطة الجزائرية 100

خلاصة الفصل : 102

الخاتمة 103